جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن

إعداد الطالبة
كفاح محمَّد مناصرة

إشراف
الدكتور حسين طه المحادين

رسالة مقدَّمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2017م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى من ساروا معي نحو الحلم خطوة بخطوة وأضاءوا لي الطريق: أبي وأمي.

وإلى إخوتي: سهير، ونادر، وقدس، وأماندا.

وإلي أبنائي أحبائي: نور، وكامل، وابنتي الغالية: سوار.

لهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع،،،

الشُّكر والتَّقدير

يشرُّفني التقدم بالشكر والعرفان الى اساتذتي لذين لم يبخلوا علي يوماً بمساهماتهم الفكرية والعلمية وفي مقدمتهم مشرفي واستاذي الدكتور حسين طه المحادين والذي تحمل عناء الاشراف والرعاية على رسالتي لتكون لما عليه الان والى جامعة مؤتة – كلية الدراسات العليا.

ويسرُّني أن أتقدَّم بالشُّكر الجزيل للجامعة التي اعمل بها جامعة الاستقلال إدارة وعاملين على ما وفَّروه من إسناد ودعم نبيل طوال فترة الدِّراسة.

وأتقدَّم كذلك بالشُّكر والعرفان إلى أجهزة الأمن الفلسطينية وخصوصاً جهاز الشرطة الفلسطينية. وإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية في أريحا، وبيتونيا، وجنين.

والشكر الموصول أيضاً للسفارة الفلسطينية في المملكة الأردنية الهاشمية وخاصة الملحق الثقافي في سفارة دولة فلسطين.

ومشاعر العرفان لجميع الأصدقاء والصديقات في الأردن وفلسطين الذين غمروني بدفء اهتمامهم ومتابعتهم لي في إنجاز هذه الدِّراسة.

متمنِّياً للجميع دوام التّوفيق والنجاح،،،

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن

كفاح محمد مناصرة

جامعة مؤتة، 2017

هدفت الدِّراسة بشكل رئيس التَّعرف على دور العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات، والتَّعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة من النزيلات في مراكز الإصلاح الفلسطينية نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف خصائصهن الديموغرافية والأسرية. ولتحقيق أهداف الدِّراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية والتي تم التأكد من صدقها وثباتها. واتبعت الدِّراسة لاختيار عينتها أسلوب المسح الشامل لعناصر مجتمع الدِّراسة حيث تكونت عينة الدِّراسة النهائية من 38 نزيلة. وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار معامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين الأحادي واختبار شافيه للمقارنات البعدية، واختبار "ت" للعينات المستقلة.

أظهرت نتائج الدِّراسة أن دور العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات مجتمعة جاءت بمستوى متوسط، وقد حققت العوامل النفسية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.30) بينما حققت العوامل الاجتماعية والثقافية الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.22) وأخيراً حققت العوامل الاقتصادية الترتيب الأخير من حيث الأهمية النسبية في ارتكاب النساء الفلسطينيات للجرائم بمتوسط حسابي (3.06). وأظهرت النتائج أن مستوى تأثير العوامل الاجتماعية الثقافية والنفسية والاقتصادية المؤدية لارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات تختلف تبعاً لاختلاف متغيرات العُمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية للنزيلات، وأن النساء الأقل تعليماً ودخلاً وعمراً هُن أكثر تأثراً بهذه العوامل. وبناءً على نتائج الدِّراسة فقد تمَّ صياغة عدد من التوصيات، من أهمها: تمكين النساء والفتيات الفلسطينيات اقتصادياً بإتاحة الفرص أمامهن لدخول سوق العمل والتدريب والتأهيل مع ضمانات وجود بيئة قانونية حامية، والعمل على وصول خدمات الصحة النفسية للنساء من أجل التمكين النفسي والاجتماعي لهن باختلاف مواقع سكنهن وتحديداً النساء من ربات البيوت ذوات الدخل المنخفض والتعليم المتدني.

Abstract

Factors Leading to Committing Crimes Among the Palestinian Women Who are Inmates in the Reform and Rehabilitation Centers from their Perspective

Kifah Mohammad Manasrah

Mu'tah University, 2017

This study aimed at identifying the role of the social, cultural, psychological and economic factors leading to committing crimes among the Palestinian women, as well as identifying the statistically significant differences between the mean responses of the study sample among the inmates in the Palestinian reform and rehabilitation centers with regard to the role of the social, cultural, psychological and economic factors leading to committing crimes among the Palestinian women according to their familial and demographic characteristics.

In order to achieve the study objectives, the researcher used the social survey approach and used the questionnaire as the tool for collecting the study data. The validity and reliability of the questionnaire were verified. The study used the method of comprehensive survey for the components of the study population in order to choose the study sample. The study sample consisted of 38 inmates. The data were analyzed by using the descriptive statistical method, Pearson correlation coefficient, one-way analysis of variance, Schaffe test for post comparisons, as well as t-test for the independent samples.

The results showed that the role of the social, cultural, psychological and economic factors leading to committing crimes among the Palestinian women in total was of a medium degree. The psychological factors were in the first place in terms of the relative importance with a mean of 3.30, while the social factors were in the second place in terms of the relative importance with a mean of 3.22, and finally, the economic factors were in the last rank in terms of the relative importance of committing crimes among the Palestinian women with a mean of (3.06). The results showed that the level of influence of the socio-cultural, psychological and economic factors leading to the commission of crime among Palestinian women varies according to the variables of age, educational level and social status of the female inmates, and that the less educated women, the income and the age are more affected by these factors.

Based on the results of the study, the researcher recommended about, empowering the Palestinian girls and women economically by giving them the chance to enter the training and rehabilitation market while ensuring that they enjoy a legal protective environment, as well as delivering the healthy and psychological services to women in order to enable them socially and psychologically regardless their place of residence, particularly the low-income as well as the low educational level housewives.

الفصل الأول
خلفية الدِّراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تأثَّرت الجريمة بكافة المعطيات والعوامل الاجتماعية قديماً وحديثاً، مثلها مثل نظيراتها من المشكلات الاجتماعية واسعة الانتشار والامتداد، وتخطَّت بذلك الحواجز الفاصلة ما بين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية، ونمت بنمو الأحداث المفصلية التي مرَّت بها المجتمعات الإنسانية من تغييرات اقتصادية وسياسية عالمية، كالنمو التكنولوجي، والانتشار الدولي لثقافة العولمة على سبيل المثال لا الحصر، والذي كان من شأنه أن يُحدث تغييرات في كم ونوع واتجاه منسوب الجريمة عموماً، والجريمة النسائية خصوصاً.

وباعتبار الإنسان ابن بيئته، وهو كائن اجتماعي بطبعه يتأثَّر بالمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ويتلقَّى من بيئته الطبائع والقيم المتفق عليها عموما بين أبناء وجماعات أي مجتمع وفقاً لخصوصية هذا المجتمع أو ذاك، فالجريمة منتج اجتماعي سلوكي يمارسه الفرد إرضاء لنزوعه الذاتي أو نتيجة لإحباطات حياتية متكررة تحول دون اندماجها المتوازن مع بيئتها الاجتماعية والثقافية، أو جرَّاء وجود عوائق حالت دون تحقيقه لطموحاته في حياة كريمة جراء الفقر والبطالة، مما يشكِّل في المحصلة النهائية ظاهرة سلوكية إنسانية لا اجتماعية، تنخر الأركان الأساسية للمجتمع من خلال مناقضتها للقيم والمثل العليا التي تشكِّل هوية المجتمعات الإنسانية وتهدد مشاعر الأمان والطمأنينة التي ترتكز حولها قدرة الإنسان وإيمانه بالاستمرار بالحياة وإعمار الأرض.

ولم تخلُ المجتمعات المختلفة في جميع مراحلها من وجود الجريمة، إلا أنَّها ارتبطت تاريخياً في أذهان الناس بالذكور؛ لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة، متناسين بذلك تلك الجرائم التي ترتكبها النساء خفية، أو أنها تبقى رهينة السجلات والوقائع الأمنية دونما الإشارة إليها أو التوثيق لها.

وفي عصرنا الحاضر، نجد أنَّ المرأة دخلت مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيها، بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يُعد الإجرام ظاهرة ذكورية، ولم يُعد الحبس للرجال فقط كما يُقال على ألسنة العامّة، وإنما وللأسف الشديد دخلت المرأة المجرمة السجون أيضاً، وذلك بفعل تضافر عوامل مختلفة أدخلت المرأة في عالم الإجرام، وأوقعت بها في عالم الجريمة، وقد نشأ عن هذا الواقع المؤلم مصطلح "جرائم النساء"، الذي هو من مصطلحات علم الإجرام، وكانت الغاية منه البحث في ظاهرة إجرام المرأة، لمعرفة أي الجنسين أكثر إجراماً من الآخر، وذلك توصلاً لمعرفة العوامل المؤدية إلى تلك الظاهرة، وتشخيص والوقاية والعلاج منها كحالة مرضية اجتماعية وقانونية معاً.

وأولت البحوث والدراسات (أرواد وتام، 2016) و(جاد، 2014) و (يحيى، 2011) و (الإحصاء الفلسطيني، 2011) اهتماماً كبيراً بالمرأة الفلسطينية، وتمحورت حول صورة المرأة كضحية المجتمع الشرقي الذكوري، وعلى أشكال الجريمة الموجهة ضدها.

إلا أنَّ الوجه الآخر للمرأة والجريمة لم ينل ذلك الاهتمام – بل يكاد يكون معدوماً – في نطاق البحث العلمي في فلسطين، ممَّا يتَّضح خلال ندرة وقلة الدراسات والأبحاث والإحصائيات في هذا المجال. إنَّ هذا بذاته أي عدم إجراء دراسات في مجال جريمة المرأة قد يعتبر أحد نتائج التمييز القائم على الجنس الذي يقع في صلب نسيج المجتمع الفلسطيني، وينعكس على كافة مجالات الحياة فيه.

والمنظور النسوي يقترح اعتبار الظاهرة الإجرامية لدى المرأة ظاهرة معقَّدة، وحين يأتي هذا المنظور داخل سياق إنساني نفسي فإن الإلحاح لدراسة العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة يزداد. وبالمقابل فإنَّ الواقع الفلسطيني يشير إلى أن العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة للجريمة هي ذات العوامل التي تدفع الرجل لارتكاب الجريمة، أيضاً فلا يساوي في العقوبة رغم تعميمه لتلك العوامل غالباً.

تكرَّر ارتباط المرأة في الصورة الذهنية للإنسان الفلسطيني بصورتها البطولية من جهة، والتميُّز القائم على أساس الجنس من جهة أخرى، الواقع في مجالات عدَّة، ومنها المرأة في عالم الجريمة، سواء كانت ضحية أم مجرمة، حيث إنَّ التوجه العام

لدى المجتمع الفلسطيني وتصوره الثقافي واعتقاده المرجعي يكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى دهاء وكيد المرأة في خروجها عن القانون، ويستبعد قدرتها على ارتكاب الجرائم؛ كون الصورة النمطية للإجرام ذكورية عنيفة لا اجتماعية. ولذلك يحرم المجتمع المرأة من الفرصة الحقيقية لإعادة التأهيل والإصلاح بما يتناسب مع الظروف والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والقانونية، والتَّعرف على العوامل التي تدفعها لذلك ومواجهتها، وهذا التوجه العام المجتمعي والثقافي ينعكس على مدخلات مؤسسة نظام العدالة الجنائية برمتها والمؤسسة التربوية والإعلامية والسياسية والصحية، ويحصر المرأة داخل القالب المبني من خلال خبرات الرجل المتحيزة والمتمركزة حول السيطرة والقوة في نظرتها إلى العالم، وأكثر ما تتجلى صوره داخل نظام العدالة الجنائية، دون اعتبار للمنظور النسوي في تحليل الصراعات الشخصية الاجتماعية، ودراسة الجريمة والوقاية منها. ويأتي ذلك بالتزامن مع حالة من الجدل والحراك داخل المجتمع الفلسطيني نحو بناء نظام عدالة جنائية قادر على الاستجابة لكافة التحديات في إطار مواجهة الجريمة، ونحو قانون عقوبات جديد، الذي قوبل بإصدار مجلس الوزراء قراراً بالقانون رقم (7) لسنة (2011) لتعديل قانون العقوبات النافذة في الضفة الغربية وغزة.

إنَّ هذا الحراك يعبر عن الحاجة الماسة لتصويب البيئة القانونية لارتباط عدالة القوانين بتضاؤل حالات الإخلال بها، الأمر الذي يتطلب أن يوازيه جهود علمية بحثية تستهدف كافة المشكلات والقطاعات حتى يكون القانون مستجيباً لاحتياجات كافة شرائح المجتمع بخصوصياته ومواجهة ما استجد من جرائم مستحدثة في المجتمع الفلسطيني على صعيد جريمة المرأة والرجل كليهما معاً، وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤدية لارتكاب المرأة الفلسطينية للجريمة.

وبناءً على ما سبق، فقد جاءت الدراسة كي تلقي الضوء على واقع آخر من حياة النساء الفلسطينيات، على قضية مغيبة عن اهتمام المؤسسات وفعاليات المجتمع الفلسطيني المختلفة (الرسمية ، ومنظمات المجتمع المدني)والتي يعتبر الاهتمام بها يقع في صلب حماية النسيج الوطني والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني .

2.1 مشكلة الدِّراسة وأسئلتها

تشير سجلات الإدارة العامة للشرطة الفلسطينية/ رام الله سجل في الأعوام (2011-2016) تزايداً في الإحصائية العددية بالنزيلات المحكومات في مراكز الإصلاح والتأهيل في الضفة الغربية، حيث وصل مجموع عدد النزيلات لتلك الفترة الزمنية (432) نزيلة صدر بحقهن أحكام مختلفة، والارتفاع في عدد النزيلات من (53) نزيلة لعام (2011) إلى (93) نزيلة لعام (2016)؛ أي زيادة بنسبة 76%، وفي إحصائية أخرى حول الانتحار كأحد صور وأشكال الجريمة، فقد سجَّل عام (2014) ارتفاعاً في عدد النساء اللواتي أقدمن على الانتحار، والبالغ عددهن 11 حالة، مقابل 18 حالة لكلا الجنسين في العام (2015)، وكشفت أيضاً سجلات الشرطة الفلسطينية شهد (2014) ،425 محاولة انتحار بينهم 306 إناث، وهو ما يشكِّل تحدِّي أمامنا لمعرفة ما هي العوامل التي أدت إلى تزايد هذه الحالة على سبيل المثال كأحد النماذج الإجرامية عند المرأة الفلسطينية. في الوقت الذي تشهد فيه فلسطين - كما أسلفنا- تنامي في عدد النساء نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل ما نسبته **76%** ما بين الأعوام (2011-2016)، وتسعى هذه الدِّراسة لإزالة الغموض المعرفي حول معرفة العوامل المؤدية بالمرأة الفلسطينية لارتكاب الجريمة ، وتكمن مشكلة الدِّراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجرائم لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما العوامل الاجتماعية الثقافية ،النفسية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات النزيلات من وجهة نظرهن؟

2-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو"دور العوامل الاجتماعية الثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات" والتي تعزى لاختلاف لمتغيِّرات (العمر، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، والصلة بالضحية، وأداة الجريمة؟

3-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات" والتي تعزى لاختلاف متغيّرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة، طبيعة العمل السابق؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات" والتي تعزى لاختلاف متغيّرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة، طبيعة العمل السابق؟

5-ما هو واقع وأنماط جرائم النساء في فلسطين استناداً إلى نتائج للدراسة.

6-كيف تفسر الجريمة المرتكبة من قبل النساء الفلسطينيات من منظور النوع الاجتماعي .

3.1 أهمية الدِّراسة

تكمن أهمية الدِّراسة فيما يأتي:

من الناحية النظرية:

1. يمكن القول إن هذه الدِّراسة من الدراسات النادرة فلسطينياً – على حد علم الطالبة- التي تناولت العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجرائم لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظرهن، بعد أن تم إجراء مسحاً مكتبياً للأدب النظري السابق بهذا الحقل.
2. إنَّها تبحث في المرأة كمجرمة على خلاف الدراسات التي ركزت اهتمامها على المرأة كونها ضحية، الذي ينسجم مع ثقافة المجتمع التي تنظر إلى الإجرام على إنه من صنع الرجل مما يحصر الاهتمام والعناية بالمرأة كونها ضحية فقط والبعد عن التضحية الثانوية
3. ستسهم في إثراء الأدب النظري والعلمي والتحليلي في هذه المشكلة، وتزويد المكتبة الفلسطينية.

أما من الناحية التطبيقية، فتكمن أهمية الدِّراسة في:

1. مساعدة أصحاب القرار والمختصين في صياغة القوانين والسياسات والبرامج التي تحد من انتشار الجريمة وخصوصاً جريمة المرأة .
2. ستساهم الدراسة في إعطاء معرفة عملية، وإثراء تطبيق ميداني لأصحاب القرار والمختصين في كيفية التعامل مع جرائم المرأة بما من شأنه تحقيق العدالة المجتمعية وأمنها، كما وتفتح الدراسة المجال لإعطاء الاهتمام لتلك الشريحة للمحافظة على بنيانها الفكري والنفسي والاجتماعي والقانوني وسائر الجوانب الأخرى وعلى حد علم الباحثة ستفتح هذه الدراسة لإجراء فريد من الدراسات العملية التي تتناول هذا الموضوع .

4.1 أهداف الدِّراسة

تسعى هذه الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف العلمية والتطبيقية الآتية:

1- التَّعرف إلى العوامل الاجتماعية الثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن.

2- رصد وتحليل العوامل المؤدية التي تدفع بالمرأة الفلسطينية إلى ارتكاب الجريمة وفق متغيِّرات الدِّراسة "العمر، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، والصلة بالضحية، الدخل الشهري للأسرة ، طبيعة العمل السابق .

3-التعرف الى الجريمة المرتكبة من قبل النساء الفلسطينيات من منظور النوع الاجتماعي .

4-التَّعرف على واقع وأنماط جرائم النساء في فلسطين استناداً إلى النتائج الميدانية للدراسة.

5.1 التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدِّراسة

يرد في هذه الدِّراسة عدداً من المصطلحات أو المفاهيم المحورية، وتفهم معاني المصطلحات من سياق الحديث في ضوء الإيضاحات التالية، ويقاس بمتوسط

العلامات التي ستحصل عليها إجابات المبحوثات حسب الاستبانة الخاصة بهذه الدِّراسة

العوامل، الجريمة، المرأة المجرمة، مراكز الإصلاح والتأهيل،

مفهوم العامل في الاصطلاح الاجتماعي:

العوامل لغةً: جمع مفردها عامل وهو السبب الباعث، والقوة، أو المادة التي تحدث تغيراً. وجاء في معجم الوسيط ان العامل هو الباعث والمؤثر في الشيء (مصطفى وآخرون، 2012)

اصطلاحاً: هي مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص في جميع مراحل حياته، بعلاقاته بغيره من الناس واختلاطه بهم اختلاطاً وثيقاً من شانه أن يؤثر في سلوكه تأثيراً كبيراً (الربدي، 2003).

أمَّا عن **الدلالة الاصطلاحية** "للعامل" عند علماء الاجتماع، فيختلف مفهومه تبعاً لاختلاف المدارس والنظريات التي تبث تفسيره وتحديد المقصود به، والتي أجمعت على صعوبة رد هذه الظاهرة إلى عامل واحد؛ لأنَّ كل نظرية أو مدرسة قد فسَّرت طرفاً من الظاهرة الإجرامية دون بقية الأطراف أو العوامل الأخرى (السيوطي، 2013).

والمفهوم اللغوي للجريمة: مأخوذة من مصدر (جُرم) والجرم هو القطع،جَرمه يجرمه جرماً، أي قطَّعه، والجرم هو التعدِّي، والذنب والجمع إجرام، جروم، فيقال فلان أجرم أي أذنب (ابن منظور، 1994).

وتعرَّف العوامل في هذه الدراسة على أنها مجموعة الصعوبات والعوائق التي تنسب إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المحيطة بالمرأة الفلسطينية والتي بدورها تؤدي غالى ارتكاب الجريمة. وتعرف إجرائياً بالتقدير الذي تحدده النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل لدرجة تأثير هذه العوامل على ارتكابهن للجريمة، والتي تقاس كميا من خلال الإجابة على محاور أداة الدراسة (الاستبانة) والتي أعدت لهذا الغرض.

الجريمة:

يعرِّف قانون العقوبات الأردني لسنة (1960) الجريمة بأنَّها "كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان ويقرِّر له القانون عقاباً جنائياً".

والجريمة في نظر القانون الفلسطيني: لم يضع المشرِّع الفلسطيني قانون عقوبات يخصّه، ولا زالت فلسطين تخضع في منظومتها القانونية فيما يتعلق بقانون العقوبات إلى عددٍ من المرجعيات القانونية في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، وفي شرق القدس، وكل منطقة تخضع إلى قوانين تتلائم والجهة التي كانت مسيطرة عليها قبل احتلال فلسطين في عام (1967). وقانون العقوبات الأردني لسنة (1960) هو المطبق في الضفة الغربية حتى الآن، في حين يخضع قطاع غزة لمزيج من القوانين المصرية والبريطانية، أما القدس الشرقية فتخضع للأنظمة الإسرائيلية والأردنية.

المرأة المجرمة

جاء في المادة (75) من قانون العقوبات الأردني لسنة (1960) المطبق في الضفة الغربية – فقد نصَّت على أن "فاعل الجريمة هو كل من أبرز إلى حيز الوجود العناصر التي تؤلِّف الجريمة وتساهم مباشرة في تنفيذها"، كما نصت المادة (76) من قانون العقوبات الأردني لسنة (1960) على أنَّه إذا ارتكب عدة أشخاص مُّتحدين جناية أو جنحة أو كانت الجناية أو الجنحة تتكون من عدة أفعال فأتى كل شخص منهم فعلاً أو أكثر من تلك الأفعال المكونة للجريمة بقصد حصولها اعتبروا جميعهم شركاء فيها وعوقب كل واحد منهم بالعقوبة المعينة لها بالقانون" (ربعي، 2013).

وإجرائياً تحدِّد الدِّراسة الحالية المرأة المجرمة بأنها: نزيلة مراكز الإصلاح والتأهيل التي صدر بحقها أحكام وفق القانون الجنائي الأردني لعام (1960) رقم (16) المعمول به لدى دولة فلسطين – الضفة الغربية لعام في الفترة الزمنية ما بين (كانون ثاني– وشباط 2017).

مراكز الإصلاح والتأهيل

مراكز إصلاحية تُدار من قبل الشرطة الفلسطينية بموجب المرسوم الرئاسي رقم (23) لعام 1998 تهدف إلى إيجاد بيئة آمنة ونموذجية قادرة على تعديل سلوك النزلاء والنزيلات المحكومين والموقوفين على ذمة ارتكاب جرائم (قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 1998).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تُعدُّ الجريمة قديمة، قدم الإنسان نفسه، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، وهي من الظواهر الاجتماعية الخطيرة. وإن كانت الجريمة ظاهرة اجتماعية ملازمة للبشرية منذ نشأتها، إلا أنَّ حجمها وأنماطها واتجاهاتها تخضع لمعايير متعددة في تحديد تطورها وصورها المختلفة (الهاشمي، 2005). وقد أشار القران الكريم إلى أول جريمة بالوجود وهي قتل قابيل لأخيه هابيل (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (المائدة، آية: 30). وتطورت الجريمة عبر الأزمنة والعصور حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن. والسؤال الذي يفرض نفسه هو ما الذي يدفع بالإنسان لأن يكون مجرماً؟ (أبو سمرة، 2009).

إنَّ التطورات التي تشهدها المجتمعات وعلى كافة الصعد رافقها تغيُّرات سلوكية في أنماط الحياة المختلفة سعى الإنسان من خلالها تحقيق مطالب العيش والحياة، والإنسان سعى أيضاً إلى تغيير في الشق الآخر لأمنه الاجتماعي والمعيشي، وما يصاحبه من تطور بنماذج جرمية وأنماط سلوكية أشد فتكاً ودهاء (الهاشمي، 2005)، والجريمة أيضاً ظاهرة خُلقية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فالجريمة عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع (الجميلي، 2001).

إذ يترتب على الجريمة أضراراً جسيمة وتكاليف باهظة تنعكس على برامج التنمية، وهي ليست وليدة عامل بمفرده بل نتيجة تفاعل العديد من العوامل النفسية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا ينبغي النظر إليها من زاوية القانون الجنائي وحده فحسب، بل ينبغي النظر إليها من زوايا أخرى، تبحث في أسبابها وتحلل أبعادها وتعالج جذورها وتعنى بنتائجها وآثارها (البشرى، 2005).

المرأة الفلسطينية والسياق البنائي للمجتمع – إضاءات سوسيولوجية

نعني بالسياق البنائي هنا النطاق الواقعي الذي يشهد تفاعلاته التغير الاجتماعي، ويضم هذا السياق البنائي الأطر المحلية والإقليمية والعالمية التي تشكل التغير في منظومة القيم المرتبطة بعوامل وقوة الضبط لدى أفراد المجتمع والسلوك الإجرامي للمرأة (محادين، 2002).

ويُعرَّف المجتمع الفلسطيني بأنَّه مجتمع تقليدي (أبوي)، تسير فيه العلاقات بناء على أسس هرمية، وتتحدد فيه حقوق وواجبات الأفراد بناءً على نوعهم الاجتماعي. يمارَس في هذا المجتمع ظلم ممنهج، مجتمع مهيمن عليه الذكور، واستلاب ثقافي يتمظهر بتطويع المرأة لتقبل بواقعها، وبانتهاك الحقوق الإنسانية والطبيعية للمرأة كإنسان، وتشكل المرأة الفلسطينية حوالي نصف مجموع السكان الكلي، أي (2.30) مليون من أصل (4.68) مليون حسب جهاز الإحصاء لعام (2015). إلَّا أنَّ هذه النسبة لا تتوافق مع نسبة مشاركة المرأة في الحياة العامة، حيث إن نسبة القوى العاملة (18,8%) للإناث مقابل (71.7%) للذكور (الجهاز المركزي للإحصاء، 2015). واستمرار الاحتلال والصراع على الأرض الفلسطينية كرس السلوكيات والهياكل التقليدية.

فمشاركة المرأة الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني لم تحرِّرها من السيطرة الأبوية. وتحاول المرأة، من خلال "التمييز الايجابي"، تعزيز مشاركتها السياسية في هكذا مجتمع تقليدي، إلا أن هذا التوجه رغم محدوديته لم ينعكس على شكل مكاسب حقيقية لحقوقها. إن خصوصية تداخل الهم الوطني بالاجتماعي جعلت من قضية حقوق النساء الإنسانية قضية ثانوية، أي أنها تحوّل المجتمع وبناه السياسية والاجتماعية للانشغال الكلي بمعالجة نتائج الاحتلال على حساب قضاياها وحقوقها (الخطاب النسوي الفلسطيني 2008). والفرص الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني مقيدة بشكل عام أمام الجنسين لعدة أسباب أهمها الأسباب المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي.

إنَّ مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد وسوق العمل متواضعة، وبما أن هذه المشاركة هي جزء من عملية التمكين، فقد تم إضعاف أية قوة أو آلية لديها للتغيير. إن الغياب في المشاركة، يعني غيابًا في التنمية، وهذا يتجلى في أن حوالي 95,5%

من النساء خارج القوى العاملة، مما يعني أن البنية الذكورية للمجتمع تعتبر المرأة في المرتبة الثانية من حيث أحقيتها في الوصول إلى سوق العمل. وقد عززت سياسة الإغلاق وتقطيع أوصال المدن جراء ممارسات الاحتلال كنهج من ناحية، ونقص الخدمات المساندة للمرأة في التنسيق بين العمل والدور المنزلي من ناحية أخرى هذه المرتبة المتدنية لمكانتها. فرغم ارتفاع مستوى التعليم بين الإناث، وتشكيلهن نصف الخريجين من المعاهد والجامعات، إلا أنَّ نسبة مشاركتهن في سوق العمل المتدنية أبقت المجتمع ما نسبته (75%) من النساء كقطاع مستهلك وغير منتج. ومن هنا ظهر مفهوم تأنيث البطالة، عبر سياسة التمييز ضد المرأة في سوق العمل، وفرق الأجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل بحيث يتمتع الرجل بوظائف إدارية عليا مقارنة بالمرأة بينما تصاعد دورها في الخصوبة والإنجاب والعمل غير مدفوع الأجر (عبد العاطي، 2007).

لقد اعتمد هذا المجتمع التقليدي على نهج إضعاف مشاركة المرأة الفعالة في الحياة الاقتصادية، فآمن بتقييد مشاركة النساء في قوة العمل وتمكينهن كحل لمشكلة البطالة بين الرجال فعزز بذلك واقع كون الرجل يحصل على ضعف دخل المرأة. ففي القطاع الزراعي النساء يَحُزْنَ على 7.9% من الحيازات الزراعية النباتية مقابل 92.1% يحوزها الذكور للعام (2009، 2010) (الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2011).

إن التفاوت في فرص العمل، يقوّض ثمار التقدم الذي حققته النساء في التعليم، وهذا التميز الجندري السلبي يهدد الطاقات الاقتصادية والتنموية ويهدد بعدم الاستقرار الاجتماعي. ولا ننسى أنَّ للمرأة الريفية في هذا الظلم الحصة الأكبر، فقد تم رفع الغطاء القانوني عن النساء الريفيات؛ فقانون العمل الفلسطيني الذي يحدد شروط وظروف العمل، أجاز استثناء عمال الزراعة من بعض أحكام القانون. وبما أن 50% من النساء الريفيات يعملن في حقل الزراعة ويشكلن 65% من المجموع الكلي للعمل الزراعي الفلسطيني، فهن الأكثر تضررًا من هذا النهج. حيث تعمل 48.2% منهن من دون أجر لصالح أزواجهن وآبائهن، فانحاز القانون بذلك إلى التقاليد الاجتماعية في

الحد من تطور النساء وتمكينهن اقتصاديًّا، ناهيك عن حرمانهن من إرثهن (عبد العاطي، 2007).

وقد صدر تقرير التنمية البشرية (2004) الذي خصُّص في حينه لبحث موضوع المرأة والتمكين الاقتصادي، حيث أشار على أن النساء الريفيات في الضفة الغربية وقطاع غزة هُن ضمن الفئة الأكثر تهميشًا في المجتمع، وظل تأثير المؤسسات النسوية محدودًا للغاية في دورات الحدائق المنزلية وإنشاء المزارع والتصنيع الغذائي كجزء من التمكين الاقتصادي. أما المرأة اللاجئة والأكثر فقرًا، فقد انخرطت في دورات التصنيع الغذائي والخياطة والمشاريع الصغيرة لضمان دخل أسرتها. ورغم مصادقة واعتراف الأطر القانونية باتفاقيات حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي تعترف بحقوق المرأة، إلا أنها لم تصبح جزءًا من عناصر هذه الثقافة القانونية، إذ ما زالت هذه الأطر تؤكد الدور الإنجابي للمرأة ومسؤولية الرجل عن الأسرة وحماية الوحدة الأسرية، وهذا مؤشر على أن الهيكل القانوني ما زال يعامل النساء كزوجات وأمهات وبنات، وليس كأفراد أي مواطنات متساويات في الحقوق والواجبات مع الرجل (تقرير التنمية البشرية، 2005).

إنَّ استصدار قوانين متقدمة لا يعني تحققها بالفعل، فغياب آليات تنفيذية لتطبيقها، يعيق تحققها على أرض الواقع، خاصة المتعلقة بالتمييز القائم على النوع الاجتماعي. فحتى وإن انتهج المشرّع الفلسطيني مبادئ المساواة، إلا أن النصوص التي تتضمن تمييزًا ضد المرأة لا تزال موجودة وموروثة من قوانين أردنية ومصرية، وهذا يتجلى في قوانين الأحوال الشخصية، بالإضافة لقانون العقوبات، التي تتسم بطبيعة تمييزية في كل شؤون الزواج، وخاصة ما يتعلق بحق الطلاق وقوانين الأسرة التي تحدد الرجل كربّ للأسرة وتعطيه الصلاحية للتحكم بزوجته من العمل وحتى السفر، ولا يعتبرها القانون شخصًا كاملاً بصفة شاهدة في الزواج والطلاق وحضانة الأطفال (حوسو، 2009).

إنَّ قانون العقوبات رقم (16) لعام 1960 (انظر الرابط التالي: www.mowa.pna.ps) عدا عن كونه قديمًا- لا يجرِّم العنف المنزلي ويسمح للذكور بالاستفادة من العقوبات المخفَّفة في حال جرائم الشرف المادة (340) من قانون

العقوبات الأردني الذي تم تعديله في الأردن ولا يزال معمولاً فيه في القانون الفلسطيني". وتحت ضغط الحركة النسوية، علَّق الرئيس محمود عباس مادتين في هذا القانون . إنَّ اشتراط القانون منح العقوبة المخففة عند مفاجأة أحد الزوجين بخيانة شريكه تضمن تمييزًا، حيث اشترط مسكن الزوجية مكانًا للخيانة على الزوجة بحق زوجها، بينما لم يشترطه على الزوج. وليس هناك ما هو أوضح في سياسة التمييز عند معاملة القانون للإجهاض الناتج عن الضرب بطريقة تختلف عنه عند استعمال الأدوية (جاد، 2014).

المرأة والحياة العامة – مؤشرات تحليلية

أمَّا وضع المرأة الفلسطينية في قوانين الانتخابات التشريعية والمحلية، فليس بأفضل حالا، فإنه لا يضمن المشاركة بنسبة معقولة في عملية صنع القرار، ويحصر الدعم للمرأة من خلال القوائم النسبية، ويستثنيها من الدوائر. أما قانون انتخاب المجالس المحلية، وإن كان أكثر تقدمية، إلا أنه يضمن نسبة مشاركة تصل إلى 20% في المجالس المحلية وفي التطبيق الفعلي لهذه النسبة لا يتعدى تمثيل المرأة نسبة 17%. ولقد كانت نسبة مشاركة المرأة في المجلس التشريعي عام 1996 5.6% ونسبة 12.8% عام 2006، ناهيك عن النسبة المتذبذبة في مجلس الوزراء. وعلى مستوى صنع السياسات، تولت المرأة 15.2% من منصب مدير عام، و12% منصب مدير، و25% منصب رئيس قسم، وتزيد النسبة كلما انخفضنا في السلم الوظيفي. وعلاوة على ذلك، يسيطر الذكور على الأحزاب السياسية، وتصل نسبة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار إلى 4.2% (عوض الله، 2011). كما أنَّه لم تزد نسبة السفيرات عن 5.8% مقارنة مع 94.2% للسفراء حتى عام 2014، ونجد أنَّ 26.8% من أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية نساء مقابل 73.2% رجال (الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2015). ورغم التقدم الحاصل في مجال التعليم لدى الإناث، إلا أنه لم يرتبط بتقدم على مستوى المشاركة التعليمية والاقتصادية والسياسية، فالبُعد الجندري في المنهاج الفلسطيني جلي وواضح، حيث تسود التعابير اللغوية الذكورية على اللغوية الأنثوية، ناهيك عن تكريس الصورة النمطية للأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

وفي التعليم، نلاحظ بالتحليل بأن المشاكل الاجتماعية والأسرية والعادات والتقاليد والزواج المبكر واضحة في ظاهرة التسرب من التعليم ونوعية التعليم. وللمرأة الريفية النصيب الأكبر في هذا التهميش في القطاع التعليمي، حيث ترتفع نسبة الأمية في أوساطهن إلى ثلاثة أضعاف مقارنة مع الذكور، حيث أظهرت بيانات الإحصاء المركزي تفاوت كبير في نسبة الأمية بين الذكور والإناث فبلغت بين الذكور 1.6% في حين بلغت بين الإناث 5.6% (الإحصاء الفلسطيني، 2014).

وأدى الفقر إلى تفضيل تعليم الذكور على الإناث رغم أن جذوره تاريخية في الثقافة العربية الإسلامية والمجتمع الفلسطيني جزء منها، وبالتالي، أدى هذا التمييز إلى تغليب "مصلحة" العائلة على مصلحة الإناث. لقد وجدت المرأة نفسها في زواج مبكر وأطفال وظروف إعالة مفاجئة عند أَسْر الزوج أو استشهاده، عدا عن الأضرار التي تلحق بها كالطلاق والانفصال وتعدد الزوجات والحرمان من الإرث.

وفي مجال الصحة، تعتبر الصحة الإنجابية من أهم الدعائم التي تنقذ أرواح النساء من مضاعفات الحمل والولادة. وفي الحالة الفلسطينية، كانت نسبة وفيات النساء 38 لكل 100,000 مولود حي (2009) و 27,7 لكل 100,000 مولود حي عام (2012) وخدمات الصحة النفسية بلغ العدد الإجمالي لحالات الأمراض النفسية التي ترددت على العيادات الحكومية لعام 2012 1853 حالة بمعدل 84,5 لكل 100,000 حالة من السكان وبلغ عدد الحالات المسجلة من الإناث 750، حيث سجلت الفئة العمرية 20 29 أكبر عدد من الحالات الجديدة (وزارة الصحة الفلسطينية، 2012).

العنف الموجه للنساء – مؤشرات رقمية

إن أعمق المشكلات التي تُعاني منها النساء، هي مشكلة العنف المؤسس على النوع الاجتماعي. وبعد عام (1995)، أي بعد قيام السلطة، بدأت تتأسس منظمات نسوية غير حكومية وبعيدة عن الأحزاب والفصائل، غلب على نشاطها البعد الجندري المنفصل عن البعد السياسي والطبقي والاجتماعي. ومع هذا، لم تنجح هذه المنظمات في حث السلطة على القيام بإجراءات ذات معنى ملموس بالنسبة لحقوق النساء، كإلغاء التشريعات المتعلقة بقوانين حقوق العائلة (1954) في قطاع غزة، أو قانون

الأحوال الشخصية الأردني لسنة (1976)، الضفة الغربية وقانون العقوبات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. واستناداً إلى القوانين المعمول بها حتى الآن لا تزال المرأة بعيدة عن إلغاء أشكال التمييز القانوني، والتقسيم النمطي لعمل النساء والحرمان من الإرث (ناصر والبرغوثي وإسماعيل، 2008). إذ في غياب الرادع القانوني والاجتماعي، تتسع ظاهرة العنف كحالات الشروع بالقتل والاغتصاب وجرائم "الشرف"، واتساع ظاهرة النساء المعنفات. حيث إن أبرز مظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي هي جرائم قتل النساء بادعاء الشرف، فمنذ عام (2010) وحتى (2015) قتل أكثر من (70)،امرأة في جرائم الشرف في الأراضي الفلسطينية (موقع النيابة العامة الفلسطينية، 2015).

كما أظهرت نتائج مسح العنف الوطني لعام (2011)أن 49% من نساء الضفة الغربية صرحن بأنهن تعرضن للعنف النفسي، وتعرضت 11% للعنف الجنسي، و 17% للعنف الجسدي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

وأظهرت الدِّراسة نفسها (المسح الوطني للعنف) أيضاً أن النساء اللواتي لا يعملن خارج البيت أكثر عرضة للعنف من أزواجهن مقارنة مع نظيراتهن من النساء اللواتي يعملن خارج البيت، وأن النساء اللواتي سبق لهن الزواج واعتبرن أسرهن اسر فقيرة أو فقيرة للغاية قد أفدن بأنهن قد تعرضن للاعتداء النفسي، والضرب الجسدي، والاعتداء الجنسي، وإساءة المعاملة الاجتماعية والاقتصادية أكثر من نظيراتهن اللواتي اعتبرن وضع أسرهن الاقتصادي بين المتوسط والممتاز (يحيى، 2011).

من هنا، فإن معرفة وفهم الأبعاد السلوكية للأفراد من نساء ولكافة الفئات في أي مجتمع يتطلب الإحاطة الإحصائية، وعرض الوقائع الحية، ثم تفسيرها بشكل بنائي وعرض للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية وأثرها على الفرد الجماعة والمجتمع، وكيف تهيأ الظروف لارتكاب الجرائم.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إنَّ الأبعاد السلوكية للمرأة الفلسطينية بشكل عام والسلوك ألانحرافي بشكل خاص مرتبط بطبيعة البنية الاجتماعية، وبطبيعة التحولات على كافة المستويات وشروط الحياة في المجتمع، وطبيعة العوامل السائدة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية كما أنها ترتبط بالدوافع الشخصية لها؛ لأن

السلوك المنحرف ما هو إلا نتاج تفاعل عوامل ذاتية واجتماعية وإشكاليات في البناء الاجتماعي وهنا يتَّضح أن الفعل الإجرامي ما هو إلا نتاج مزيج لتلك التفاعلات، البناء الذاتي للمرأة الفلسطينية مع البنية الاجتماعية بكل مكوناتها.

مفهوم الجريمة

إنَّ الجريمة سلوك إنساني مُهدد لأمنه واستقراره، وتشكِّل الجريمة ظاهرة خطيرة في كل مجتمع لما تحمله من مهددات، وتحمل في طياتها انتهاك للقوانين وإخلال في البناء الاجتماعي مسببة الفوضى وعدم الاستقرار.

والاهتمام بالمخالفات القانونية يتفاوت من مجتمع لآخر، حيث تهتم بعض المجتمعات كثيراً ببعض المخالفات القانونية وتمنحها بعداً أكبر، بينما هنالك مجتمعات تنظر لتلك المخالفات وكأنها حقوق شخصية لا يعاقب عليها. كما أنَّ لبعض المجتمعات عادات وتقاليد تسمح وتمجِّد بعض الأفعال والممارسات الاجتماعية التي تصنفها مجتمعات أخرى من باب المخالفات القانونية الجسيمة (البشري، 2005)، وهذه أحد الأبعاد التي تؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء مقارنة بين المجتمعات وتحديداً في تحديد وتعريف مفهوم الجريمة، وكما يلاحظ أيضاً وجود تباين بين الباحثين حول مفهوم الجريمة "ويرجع هذا التباين إلى التخصص الذي ينتمي إليه الباحث، والتعريفات تنطلق في الواقع في تحديد ماهية الجريمة بالإشارة إلى مصدر تجريم الفعل" (السيوطي، 2014).

المنظور الاجتماعي للجريمة

يرى عالم الاجتماع إيميل دوركايم أن الجريمة "ضرورة لصحة المجتمع وسلامته، وهي جزء مكمل لكل مجتمع سليم، فهي ظاهرة طبيعية في المجتمع"، كما يرى أنه كلما تطور المجتمع زادت تعقيداته، كلما ضعفت القوى الاجتماعية وتضعف الأخلاق لدى المجتمع مطلقاً عليها "الأنومي" أو اللامعيارية، وبذلك تطلق وتتحرر شهوة الفرد ويرتكب أفعالاً إجرامية (Durkheim, 1894).

وبحسب (Edwin Sutherland) الجريمة هي السلوك الذي تحرمه الدولة، لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه (السيوطي،

2014). وتعرف أيضاً بأنها انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة، وهو سلوك ضد مصالح المجتمع ككل (الساعاتي، 2005).

وهي السلوك الذي لا تقبله النسبة الغالبة من أفراد الجماعة، قد يجرم بنص القانون لخطورته على امن وسلامة المجتمع وحياة وسلامة أجسام وأعراض وحرية وحرمة وممتلكات الأفراد، وقد لا يجرمه القانون لعدم بلوغه ذلك المدى من الخطورة في نظر الجماعة أو بالأحرى في نظر الفئة التي تتمتع منها بنفوذ وسلطان سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو جميعها؛ مما يجعل بمقدورها أن تفرض وجهة نظرها على القانون ومن خلاله (نشأت، 2005).

والتعريف الاجتماعي يذهب بصورة أبعد من التعريف القانوني للجريمة، إذ يكشف القصور في التعريف القانوني، إذ إنَّ هناك جرائم ليس لها نصوص قانونية ومجرمة من قبل المجتمع أو أن هناك جرائم معبر عنها بنصوص قانونية وليست مجرمة من المجتمع، كغياب وجود نصوص قانونية في قانون العقوبات الأردني لعام (1960) المطبق في فلسطين، الضفة الغربية، كالجرائم المستحدثة الالكترونية، والاتجار بالبشر، والإهمال الطبي، وتغاضي المجتمع على سبيل المثال عن اتهام الأم بجريمة القتل على ما يسمى بشرف العائلة وهي مُجرمة بنظر القانون.

المنظور النفسي للجريمة

يرى العالم "فرويد" أن الجريمة ما هي إلا تعبير عن الطاقة الغريزية التي لم تجد لها متنفساً اجتماعياً مقبولاً مما دفع بها للبحث عن مخرج غالباً ما يكون غير متوافق مع المجتمع. وبتعبير آخر، هي أيضاً "تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجاً اجتماعياً، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع (المشهداني، 2005).

ويرى آخرون "بأنها حيلة دفاعية للتخفي من صراع نفسي أو أزمة داخلية، وبهذا المعنى، فإنَّ الجريمة تخدم نفس الأعراض التي يخدمها العصاب، والذهان الوظيفي، والفارق بينهما أن الجريمة تعبر عن نفسها في صورة اضطراب اجتماعي، بينما العصاب والذهان يعبِّران عن نفسيهما في صورة اضطراب عقلي (علي وآخرون، 2004). والتركيز جاء على أن الخلل نابع من الفرد نفسه في شخصيته.

المنظور القانوني الجريمة

ينتمي هذا المفهوم إلى الفقه الجنائي بحيث يعتبر الجريمة، بأنَّها الفعل الذي يقع مخالفاً لقانون العقوبات، أو أنها فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرِّر لها القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً (الهاشمي، 2006)، وهي كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان ويقرر له القانون عقاباً (نشأت، 2015)، كما يراها البعض بأنها "ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون"، وهي فعل غير مشروع يتجاوز هذا القانون وعلى هذا استحق العقاب فلا توجد جريمة من دون نص قانوني (العيسوي، 2004).

ويعرّف الفقه الإسلامي الجريمة: هي اسم لفعل محرَّم شرعاً، سواء وقع الفعل على نفس أو مال أو غير ذلك، وأكثر الفقهاء أطلق لفظ الجناية على الأفعال الواقعة على نفس الإنسان أو أطرافه، وهي القتل والجرح والضرب والإجهاض، والقطع، والتشويه، والإعاقة، وبعضهم أطلقها على جرائم الحدود والقصاص (علي، 2011).

المرأة والجريمة

إنَّ دراسة جريمة المرأة على أساس النوع الاجتماعي وأطروحاته تحررنا من النمطية في تناول قضايا المرأة، فإذا كان الموروث الثقافي يصفها بأنها ألطف الكائنات، والدِّراسة تبحث في إجرام المرأة الموصوفة بأنها الأكثر امتثالا مع أخلاقيات المجتمع. والدراسات توضح بأن لا دليل على أن امتثالها مع أخلاقيات المجتمع أمر فطري أو يعزى لطبيعتها طالما أنها ترتكب نفس الجرائم التي يرتكبها الرجل حتى لو بنسبة أقل. إن الدراسات المتعلقة بجريمة المرأة توضح بأن الجريمة هي ظاهرة إنسانية اجتماعية والمرأة جزء من هذه الظاهرة. وبرغم أن عدد الكتب المتعلقة بالمرأة وخاصة تلك التي كتبتها النساء أنفسهن ورغم تزايد الباحثين المهتمين بدراسات المرأة من زاوية الجنس والنوع إلا أن دراسات متخصصة ونوعيه بشأن المرأة والجريمة تكاد تكون نادرة فلسطينيا وقليلة عربياً وعالمياً.

فهل جاء عدم الاهتمام العلمي بقضايا المرأة مرجعه لأسباب ذكورية تركز البحث في إجرام الرجل فقط أم تعود الأسباب إلى حقيقة أن نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء مقارنة بالرجال نسبة قليلة؟

في هذا الإطار تقول (بركو) أن هذه الفجوة نابعة من أن تصوراتنا الثقافية واعتقاداتنا المرجعية عن المجرم هو ذكر خارج عن القانون، وأن معظم البحوث في علم الإجرام واقعة تحت تأثير تلك القوالب الثقافية والاجتماعية. وتضيف أيضاً عن سبب هذه الفجوة أن قلة الاهتمام العلمي بجرائم النساء تعزى إلى أن عدد النساء اللواتي يقعن تحت طائلة القانون أقل بكثير من عدد الرجال، وأننا لا زلنا بحاجة للبحث في هذه الظاهرة وعدم إهمالها (بركو، 2009). السؤال **الذي يطرح نفسه في هذا الإطار حول مفردات النظام القضائي والتعريفات القانونية والاجتماعية من الذي يضعها والتي بناءً عليها تمت تصنيفات الفئات وجرائمها وعقوبتها؟.**

وتقول "هيدسون" أيضاً أنَّه حتى نصف فتاة أو امرأة بأنها منحرفة أو مجرمة، يجب أن يكون لتلك الفتاة أو المرأة تجربة مع النظام القضائي ولها سجل لكي تصبح مجرمة رسمية، وأيضاً التأثيرات المجتمعية على سلوك المرأة هي التي تحدد إذا كان السلوك سوياً أو منحرفاً، مع أن الذي يعتبر سلوكاً منحرفاً في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر" (Hudson، 1999).

وفي معرض حديثة عن التطور التاريخي لجرائم المرأة وسؤال لماذا السلوك الإجرامي للمرأة، وضع (السيوطي، 2014) التساؤلات التالية:

أولاً: إذا كانت هناك جرائم معينة خاصة بالنساء وحدهن، أو جرائم يشتركن فيها اشتراكاً واضحاً ولكن لا يبلغ عنها إلا في حالات أقل بكثير من الواقع.

ثانياً: إذا كانت النساء الخارجات على القانون أقل تعرضاً للقبض عليهن وللمساءلة القانونية المترتبة على ذلك.

ثالثاً: إذا ما كانت النساء اللاتي يقبض عليهن يلقين معاملة لينة في الإجراءات التي تتخذ حيالهن.

وللإجابة على هذه التساؤلات يقول الكاتب مستعيناً بعالم الجريمة "Boulack" أنه من الواضح أن إجرام النساء أقل ذكراً في التقارير، وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل السرقة من المحلات والسرقة التي ترتكبها البغايا والسرقات التي ترتكبها الخادمات، والإجهاض والجرائم التي ترتكب بالنسبة للأطفال والقتل، فضلاً عن بعض

الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي والفعل الفاضح العلني التي لا تقدم للمحاكمة إذا ارتكبتها امرأة.

ويُستشهد بما أشار إليه العالم "بولاك" في أن "النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال حتى ولو كانوا ضحاياهن، فهم يكونون أقل ميلاً للشكوى للسلطات، وهناك سبب ثقافي آخر يتصل أيضاً بحماية الرجال للنساء والذين يلعبون دوراً مماثلاً في إخفاء جرائم النساء، أو لأنهن يقمن بأدوار في المجتمع أقل فاعلية من ادوار الرجال، والحقيقة أن النساء هن في الغالب المحرضات على الجرائم التي يرتكبها الرجال وبهذه الصفة يصعب اكتشافهن" كما لاحظ "بولاك" أن وجود جرائم عديدة يرتفع عادة عندما تكتشف صلتها بالنسبة للرجال. في حين ينخفض عددها بالنسبة للنساء، بسبب طبيعة الدور، حيث إن أدوارهن كربات بيوت، ومربيات للأطفال، وممرضات وزوجات، وعشيقات وغير ذلك تسمح لهن بأن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة، ومثال ذلك التسميم البطيء للزوج والمعاملة السيئة للطفل (الهاشمي، 2005).

وعن معاودة الجريمة عند المرأة: "المقصود بالمعاودة في الاصطلاح الجنائي هو العودة إلى الجريمة من قبل شخص سبق الحكم عليه نهائياً بالإدانة من أجل جريمة أخرى، وهو من اجل ذلك يعبر عن خطورة إجرامية لم يفلح الحكم السابق في إزالتها". (الهرش، 2008).

إنَّ النساء لا يرتكبن فقط جرائم قليلة العدد، ولكن أيضاً، في حالة ارتكابهن للجرائم، نادراً ما يعاودن الإجرام مرة أخرى، لذا يمكن القول إذن بأن التاريخ الطبيعي أو المستقبل الأخلاقي للنساء المنحرفات لا يتطور كما يحدث بالنسبة للرجال. (Hudson، 1999).

ومن أهم العوامل المؤدية إلى عودة النساء إلى الجريمة هو اختلاطهن في سن صغيرة في السجن– عند الحكم عليهن لأول مرة – بنساء أكبر منهن سناً متمرسات بالجريمة، وان أعلى معدلات العودة عند الإناث عالية وخاصة في الفئة العمرية بين(28 و32) ،وتنخفض هذه النسبة كلما زادت السن لتبلغ، أدنى درجاتها في مرحلة العمر الممتدة من (53–67) سنة. وممَّا سبق، يتَّضح وجود علاقة قوية بين عمر المرأة والعودة إلى الجريمة، وأنَّ نسبة العودة إلى الجريمة بالنسبة للمرأة تنخفض كلما

زادت السن، وأنها اقل عودا من الرجل وهو أمر متحقق أكثر بين الرجال منه بين النساء . (السيوطي، 2013).

إجرام المرأة – مؤشرات إحصائية

إن مشكلة المرأة والجريمة لم تنل الاهتمام فيما عدا بعض البحوث التي لا يزيد عددها على أصابع اليد الواجدة معظمها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن جرائم النساء ظلت من الأمور التي يحيطها ما يحيط المرأة أحياناً من غموض أو ما تلقاه من اللامبالاة والإهمال (الصيد، 2016) انظر الرابط http://www.aranthropos.com

عالمياً: أما على المستوى العالمي

جاءت نتائج التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام (2012)، حول هوية المتاجرين بالأشخاص بان المعلومات الواردة من (50)، بلداً أن الذكور يشكلون ثلثي الأشخاص الملاحقين قضائياً خلال الفترة الممتدة ما بين (2007 – 2010). ومع أن غالبية مرتكبي جريمة الاتجار بالأشخاص هم من الذكور فان عدد النساء المشاركات في هذه الجريمة أكثر من عدد المشاركات منهن في معظم الجرائم الأخرى وبالإجمال يشير التقرير إلى ما نسبته (30%) هي نسبة الجنائيات في جرائم الاتجار بالأشخاص، وتظهر التحاليل الإحصائية أن مشاركة النساء في الاتجار تكون أكثر تواترا في حالات الاتجار بالفتيات (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "UNODC"، 2012).

وتشير الإحصائيات الجنائية العالمية أيضاً أن الرجل يتفوق على المرأة في معدل الإجرام بنسبة تزيد عن خمس أمثال، وفي بعض الدول الاسكندينافية تشكل نسبة إجرام المرأة نسبة صغيرة جداً إلى درجة لا يمكن معها المقارنة مع نسبة إجرام الرجل، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نسبة الرجال المقبوض عليهم عشر أمثال المقبوض عليهن من النساء، أما الذين أودعوا سجون الولايات والسجون الفدرالية والإصلاحيات فتفوق نسبة الرجال نسبة النساء عشرين مثل، وفي بلجيكا فاقت نسبة جرائم الرجال نسبة جرائم النساء 242 مثل، أما في الدول العربية فقد ارتكبت المرأة جريمة واحدة مقابل (2744) جريمة ارتكبها الرجل، وفي مصر تبلغ نسبة الجرائم التي تقترفها المرأة 5% من نسبة الجرائم التي يقترفها الرجل، وكان (كتليه) أول من توصل

إلى هذه النتيجة، بعد القيام بإحصاء جنائي عام 1835 ثم جاء العالم (جراينيه) وأكد هذه النتيجة عام 1902 (الموقع الالكتروني/محاماة نت http://www.mohamah.net).

وفي مجال الجرائم الخطيرة للإناث تمثيل أقل من الذكور في فئات الجرائم الخطيرة، ومنذ سنوات الستينات في الولايات المتحدة، فإن مدى إلقاء القبض على النساء كان أقل من 15% في جرائم القتل والاعتداءات الخطيرة، واقل من 10% لجرائم الممتلكات الخطيرة. باستثناء البغاء فقد كان تمثيل النساء الأكبر لجرائم الممتلكات الصغيرة مثل السرقة والخداع والتزييف والابتزاز وكانت حالات القبض على النساء عالية بنسبة 30% إلى 40% خصوصاً منذ أواسط السبعينيات (Campaniello, 2014).

ووفقاً لمكتب الإحصاءات العدلية لعام (2012)، في الولايات المتحدة الأمريكية، أشار إلى أن النساء أكثر من الرجال يودعن بالسجن بتهم السرقة أو الغش وحيازة المخدرات. وفي المقابل فان الرجال وفي الوقت نفسه كانوا أكثر الزوار للسجون بتهمة القتل والاغتصاب أو الاعتداء الجنسي. إن ما يقرب من 13% من الرجال مسجونين بتهمة القتل و13% بتهمة الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي. في حين أن 11% من السجينات هناك بتهمة القتل و2% بتهمة الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي. كما يجري سجن النساء بمعدل أسرع من الرجال في تلك الأيام. وقد ارتفع عدد النساء السجينات المحكوم عليهن لأكثر من عام في مرافق الدولة الاتحادية بنحو 3% بين عامي (2012 و2013) في حين كانت الزيادة بين السجناء الذكور 0.2% (Sarah Kaufman, 2016).

وفي المجتمع الاسرائيلي تشير الاحصاءات الرسمية لمصلحة السجون (2016)، لديهم 220 نزيلة في السجن النسائي الوحيد "نافيه تيرتسا" (مصلحة السجون الإسرائيلية، 2016).

عربياً

فقد أحصت مصالح الدرك الوطني في الجزائر لوحدها 1585 امرأة وفتاة متورطة في جرائم مختلفة في عام 2008 منهن 141 موقوفة لتورطها في جرائم الهجرة السرية

اللاشرعية، وجريمة التهريب تصدَّرت قائمة الجرائم المرتكبة من قبل النساء (Sarah Kaufman, 2016).

أما بالنسبة للمجتمع الأردني مثلاً، فقد بلغ عدد النزيلات من محكومات، وقضائي أو إداري 3518 امرأة (التقرير الجنائي السنوي للأمن العام الأردني، 2015).

فلسطينياً – مؤشرات رقمية

أما في فلسطين، فقد بلغت الإحصائية العددية بالنزيلات الداخلات والمحكومات على مراكز الاصطلاح والتأهيل في الضفة الغربية لعام 2015 (72) نزيلة، وللعام 2016 (93) نزيلة (الإدارة العامة للشرطة الفلسطينية، 2016).

جدول (1)

فيما يلي إحصائية عددية بالنزيلات الداخلات على مراكز الإصلاح والتأهيل والمحكومات في الضفة الغربية ما بين أعوام 2011-2015

المركز / السنة	رام الله	جنين	بيت لحم	أريحا	المجموع
2011	22	18	10	3	**53**
2012	28	17	18	9	**72**
2013	21	25	22	7	**75**
2014	14	23	23	7	**67**
2015	21	22	16	13	**72**
2016	32	29	12	20	**93**
المجموع	**158**	**136**	**126**	**57**	**432**

جدول (2)

عدد النزيلات المحكومات في مركز إصلاح وتأهيل أنصار للنساء – غزة ما بين الأعوام 2013-2016

السنة	عدد النزيلات
2013	10
2014	24
2015	56
2016	43

المجموع	**133**

المصدر: مكتب إعلام الداخلة غزة، 2017.

وعن حالات الانتحار في المجتمع الفلسطيني، الضفة الغربية كأحد الأمثلة على مستوى جريمة المرأة (الإدارة العامة للشرطة الفلسطينية، 2016).

جدول (3)

أعداد حالات الانتحار في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية

خلال الفترة (2014-2016).

السنة	عدد حالات الانتحار – نساء
2014	11 حالة
2015	4 حالات
2016	5 حالات
المجموع	**20 حالة**

والسؤال الذي يطرح نفسه وبالتحليل لهذه المعطيات هو: **هل الأرقام والمعطيات الرسمية حول جريمة المرأة مؤشر حقيقي على مستوى مشاركة المرأة في الجريمة في فلسطين؟، وهل التذبذب بالأرقام يعني اختفاء الجريمة؟، أو هو ظهور أنواع جديدة من الجرائم؟، وهل إنهاء الحياة لدى المرأة الفلسطينية وجد طريقة جديدة للتعبير عن نفسه؟ وخاصة إذا ما نظرنا إلى تناقص في عدد حالات الانتحار لدى المرأة الفلسطينية في العام الأخير.**

ومن خلال الملاحظة بالمعايشة للطالبة، فإنه أكثر حالات جرائم المرأة يتم التوافق عليها وحلها قبل تحويلها للقضاء.

"إنَّ تحويل الجريمة لأعداد ونسب يقلل من معناها كسلوك" (Pakes, 2010)، وترى الدِّراسة في هذا السياق وفي إطار التقليل من شان جريمة قتل المرأة على خلفية شرف العائلة مثلاً، البعض يعتبر عدد ضحايا جرائم القتل على خلفية الشرف من النساء لا تقارن بعدد الضحايا من الرجال في جرائم أخرى سنوياً، وأنها أرقام متواضعة قياساً بعدد الضحايا من الرجال، هذه المقارنة أتت في سياق التقليل من صدى وأبعاد مشكلة قتل النساء على خلفية الشرف من خلال الأرقام، وهم يغفلوا المعاني والأسباب

التي تقف خلف جرائم القتل للنساء أسباب لا يتساوى معها الرجل في العقوبة وعلى نفس الأسباب وهذه المقارنة شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي فالرجال أصبحوا ضحايا غالبيتهم بسبب الشجارات العائلية، والسرقات، والعنف، واستخدامهم السلاح، ولم يصبحوا ضحايا بسبب الاشتباه ببناء علاقة مع الجنس الآخر، أو بسبب إشاعة حول الجسد، فالتجريم للسلوك بين الجنسين قائم على التميز على أساس النوع الاجتماعي، على مفهوم الطهارة والشرف المرتبط بجسد المرأة. في حين أنه غير مرتبط بجسد الرجل وهذا دفع إلى تصنيف السلوك الإجرامي ومستوى العقوبة المجتمعية والقانونية وفق مرجعية قيمية تستند لتلك المفاهيم وتعم المجتمع برمته في البيت والشارع ونظام العدالة الجنائية التي ترى في المرأة كائن مصدر للسلوك الإجرامي في جرائم الشرف.

وأرقام الجرائم أياً كان مسببها يلفّها الغموض وتسعى الجهات المختصة إلى إبداع وسائل للتغلب على الأرقام المظلمة. يرى الوريكات أنَّ "الأرقام المتعلقة بحجم الجريمة لدى المرأة يلفها الغموض أو يطلق عليها البعض بالرقم المظلم "الأسود" (وهي الجرائم أو الأرقام المستترة التي لا تصل إلى علم السلطات الرسمية، وتتم معالجتها خارج نظام العدالة الجنائية)، فكثيرا ما يتقاعس الأفراد عن إبلاغ هذه السلطات بالجرائم التي تقع عليهم، لاسيّما الجرائم قليلة الجسامة، أو إذا اعتقد البعض أن هذه السلطات لن تحرك ساكناً إذا بلغ عن بعض الجرائم والتي يكون المجني علية السبب فيها كما في جرائم الإجهاض أو الجرائم الجنسية" (الوريكات، 2012)، ولأن للضحايا دور كبير في إزالة الغموض المعرفي حول نسبب الجرائم ومرتكبيها ، فإن كثيراً من مسوحات الجرائم تعتمد على بلاغات الضحايا التي بدورها تشير إلى وجود الجناة. فعدم قيام الضحايا بالإبلاغ عن الحوادث يؤدي إلى قصور في إحصاءات الجريمة (البشري، 2005).

وهذا يقود الباحثة إلى تساؤل ،عن حجم الضحايا من إجرام النساء في المجتمعات العربية والفلسطينية تحديداً الذين وجد بعضهم الشجاعة لتقديم شكاوى بالجرائم التي تعرضوا لها من قبل نساء وخاصةً الضحايا الذين تربطهم مع النساء الجناة رابطة الدم أو رابطة اجتماعية قوية ،أو شكوى بخصوص تعرضهم لاستدراج

جنسي من قبل امرأة على سبيل المثال. وهي شكاوى نادرة الحدوث، وهذا يعود إلى أن المجتمع يعيب على الرجل تقديم شكوى نتيجة تعرضه لعنف جسدي أو جنسي ،لان في ذلك مساس برجولته ومكانته الاجتماعية فيصبح محط سخرية من قبل الرجال في مراكز تلقي الشكاوى بالشرطة، أو من قبل عائلته أو من رجال الإصلاح، وتبقى تلك الممارسات الإجرامية مهما كان تأثيرها على الرجال والمجتمع طي الكتمان، بينما في المقابل من السهولة تقديم شكاوى ضد سلوكيات انحرافية لنساء أغراب عن العائلة لجرائم ضد الممتلكات لان ليس في ذلك مساس برجولة وفحولة وعنفوان الرجل. وعلى سبيل المثال وتأكيداً على تلك الرؤية في المجتمع الفلسطيني أجريت العديد من الدراسات المسحية بهدف التَّعرف على حجم الجريمة من خلال المسح الإحصائي الذي استهدف المرأة كضحية عنف من قبل الرجل الذي قام به جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي في الأعوام (2005 و 2011)، وعلى ذلك جرى عمل العديد من الدراسات بهذا الشأن، بينما لم تجرِ دراسات مسحية تهدف إلى التَّعرف على حجم إجرام المرأة من خلال الضحايا واستهداف فئات بعينها من المجتمع كالرجال، أو المسنين، أو المعاقين، أو الأطفال، وغيرهم.

ومن الملاحظ أن الرقم "الأسود" يختلف باختلاف مكان الجريمة وزمانها، فهو في الريف أكثر منه في المدن؛ نظراً لتواجد أجهزة الأمن وازدياد نشاطها في المدن عنه في الريف (الوريكات, 2012).

وترى "بركو" أنَّ الإحصاءات التي استقيناها من مصلحة السجون في الجزائر أكدت أن إجرام المرأة أقل من إجرام الرجل، وهذا الانخفاض له تفسيرات مختلفة، فمنهم من يستند على الإحصاءات ومنهم من يستند على طبيعة ونوعية الجريمة المقترفة من قبل المرأة يرون في هذا الانخفاض أمراً طبيعياً، وهذا الرأي وجه له العديد من الانتقادات لعل أهمها أنه لا ينبغي الأخذ بصدق الإحصائيات صدقاً كلياً، فالتفاوت بين إجرام الرجل وإجرام المرأة ليس إلا تفاوتاً ظاهرياً في حقيقة الأمر، والواقع أن المرأة ترتكب العديد من الجرائم التي لا تظهر في الإحصائيات كجرائم البغاء والذي يعد إجرام طبيعي حتى ولو لم تجرمه بعض التشريعات، وإذا أضيفت جرائم البغاء إلى سجل المرأة لفاقت في إجرامها إجرام الرجل، وأن الجانب الأكبر من إجرام المرأة لا

يظهر في الإحصاءات فثمة فارق ضخم بين إجرام المرأة الخفي وإجرامها المعلن، وهذه هي مشكلة الرقم الأسود أو المطموس التي تعد أهم نقاط ضعف الدراسات الإحصائية، فالمرأة قد لا تظهر مباشرة كفاعل أصلي في الجريمة والواقع يؤكد أن جرائم كثير تقع من الرجال يكون للمرأة فيها دوراً هاماً بالإيحاء أو التحريض، ولو أخذنا بعين الاعتبار عدد الجرائم التي ترجع إلى توريط المرأة للرجل في ارتكابها لأرتفع معدل إجرام المرأة كثيراً عن ذلك المعدل المتواضع الذي تكشف عنه الإحصاءات (بركو، 2009).

وفي السياق نفسه، يؤكد وريكات بأنَّه لا تظهر الأرقام المظلمة ضمن أرقام الجرائم في الإحصاءات المعلنة مما يشكل فارقاً بين العدد الحقيقي للجرائم والعدد الذي أعلنته الإحصاءات وفق ما توفر سجلاتها (الوريكات, 2012).

وللنصوص القانونية دور في تحديد حجم إجرام المرأة، ففي الدول التي يراد تحديد حجم إجرام الإناث بصفة خاصة وجب دراسة نصوص قانون العقوبات فتجريم أفعال جديدة يؤدي بدون شك إلى زيادة الجرائم التي ترتكبها المرأة في حين أن إخراج بعض الأفعال التي كان المشرِّع يجر معا يؤدي إلى نتيجة عكسية أي إلى انخفاض عدد الجرائم التي ترتكبها (البشري، 2005).

الفجوة بين المجرمين على أساس النوع الاجتماعي – مؤشرات رقمية – ونتائج

يرتبط النوع الاجتماعي بدور كل من الذكر والأنثى والتصورات المجتمعية المنبثقة عن ذلك، ويشمل علاقة القوة بين المرأة والرجل،كما يرتبط بالمساواة بالفرص والتكافؤ بين المرأة والرجل وبين الفتيات والفتيان،من خلال أدوارهم .وأن المؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي تشكل أرضية لصياغة مؤشرات جديدة وتشكل أساساً للتخطيط للسليم وفق تلك المؤشرات (أوراد، وتام، 2016).

فالفجوة في أرقام الجريمة ومرتكبيها بين المرأة والرجل هل تعود لان القانون الجنائي يفرق ما بين المرأة والرجل على نفس الجريمة؟ أو لأن الدول تخصخص السيطرة على المرأة للعائلة؟ وهل القوانين تطبق بالتساوي على الرجل والمرأة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فلماذا عدد الرجال المدانين أكثر من عدد النساء بكثير، فان الاختلافات كبيرة وهذه الاختلافات بلا شك تعود إلى وجود قوانين عديدة ضد الأفعال التي يرتكبها الرجال والأولاد أكثر بكثير من تلك التي تكون ضد الأفعال التي ترتكبها

النساء والفتيات وهل تتم معاملة الرجل والمرأة بنفس الطريقة حين توجه تهمة للرجل بالإغواء؟ وهل يوضع بالسجن بتهمة الإغواء كما هو الحال بالنسبة للنساء؟ (Hudson ، 1999).

وفي الواقع الفلسطيني على سبيل المثال،- بُرر عدم تحويل غالبية الحالات من النساء اللواتي يستجوبن بتهمة التهريب، وهن الرقم الأكبر من حالات التهريب المنظم على المعبر الرئيسي الفلسطيني جسر اللنبي (استراحة أريحا) المعبر الحدودي بين الأردن وفلسطيني "بأن النساء لسن شغل بهدلة وقضاء وهذه بنت لو تم تحويلها على النيابة فما هو موقف المجتمع منها في حال تم سجنها؟. ماذا سيترتب على أطفالها في هذه الحالة؟ سنساعد على إيجاد ضحايا جدد إذا تم سجنها لذلك نكتفي بالمصادرة للمواد المهربة حتى لو عاودت التجربة، مع أن قانون التجريم الخاص بمخالفة التهريب هو نفسه بين الرجل والمرأة" (الضابطة الجمركية مدير دائرة المكافحة والتفتيش- رام الله، آب/2016).

وترى الطالبة بحكم معيشتها أنَّ هذا الاختلاف في الممارسة تجاه نفس المخالفة ما بين الرجل والمرأة من قبل الجهات التنفيذية في التستر والتساهل مع تلك المخالفات أو جرائم النساء يعود إلى أن سلوكهم تحكمه ثقافة المرأة (كحُرمة) والعيب الذي يتعدى المساس بها هي بل يمس العائلة بأكملها فيسعى الجميع لحماية العائلة وسمعتها لارتباط مكانة وسمعة العائلة بسلوك نسائها. ومسألة تهذيب وعقاب المرأة على مسلكياتها المخالف للمجتمع وللقانون بحسب تعبير "Hudson جرى خصخصتها للعائلة. فيتوقع من العائلة أن تقوم مقام الدولة بتنفيذ العقوبة اللازمة تجاه مخالفات المرأة، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أن معالجة مشكلة التهريب وعلى خطورتها لن تكون أخطر من المشاكل والآثار التي ستترتب على أسرتها وأطفالها نتيجة سجنها أو تحويلها للنيابة، لأن سجنها يتسبب بالإساءة لسمعة العائلة فيتضرر منها جميع أفراد العائلة. والسؤال هنا التساهل مع النساء اللواتي يخترقن القانون الجنائي هل هو انحياز إلى جانب المرأة المجرمة دون الضحية، أم هو محاولة أو اجتهادا لتعزيز التئام المجتمع والأسرة؟ وهل هذا الاجتهاد ذكوري يؤدي إلى التئام ومداواة حقيقية وجذرية

للأسرة والمجتمع أم هو سلوك ممهد لترسيخ ثقافة الانحراف لدى العائلة كبناء والمجتمع ككل؟

ويبيِّن السيوطي في تفسيره لأسباب هذه الفجوة البحثية والرقمية في الجريمة بين المرأة والرجل أنها تعود إلى الأنماط الثقافية السائدة عالمياً والتي ترى أن المرأة بعيدة عن مجال الجريمة وإسهامها محدود كما ان قلة النساء اللاتي تطالهن يد القانون محدودة وإيداعهن بالمؤسسات العقابية يجعله الباحثين في العلوم الاجتماعية والقانونية سبباً لتناول إجرام الذكور بالبحث لتوافر عينة تناسب الإجراءات الإحصائية المناسبة للبحث ولتنوع أنماط الجريمة ولسهولة التعامل مع الرجل المدان عنه مع المرأة المدانة والتي غالباً ما تكون أكثر تحفظاً وأقل تعاوناً خوفاً من التشهير والإحساس بالخجل لوجودها في مؤسسة عقابية (السيوطي، 2014).

"كما تعامل علماء الجريمة أيضاً، والذين يقع على عاتقهم الدور الأكبر، بصورة غير منصفة مع النساء المجرمات، متجاهلين إياهن ومتجنين عليهن في أفضل الأحوال، مصورين – بصورة ساخرة – سلوكهن، واضعين إياهن في أنماط تافهة". وتضيف "أنه يمكننا أن نرى بوضوح تام عدم ملائمة المرأة لكي تندرج تحت أي فئات النظام القانوني والإصلاحي، فهن لسن بالأعداد الكبيرة سواء في مجال ليس به رجال أو مجال مليء بالرجال، وذلك أثناء تواجدهن بالمحكمة أو حجز الشرطة أو السجن" (Hudson، 1999).

أما تعليل أساب عدم ظهور جرائم المرأة في الإحصائيات العربية الرسمية تعود للأسباب التالية (الدوري، 1984).

1- لتساهل رجال الشرطة في القبض على النساء في أكثر الحالات. وتساهل القضاة في تجريم المرأة وعقابها.
2- صعوبة كشف بعض جرائم المرأة كجرائم السرقات من المخازن والجرائم التي ترتكبها الخادمات وجرائم البغاء والإجهاض.
3- عدم الإخبار عن جرائم النساء من قبل الكثير من الأشخاص وخاصة في الجرائم التي ترتكب خلال منازعات عائلية تلك السرقات التي تجري داخل البيوت

من قبل بعض أفراد الأسرة من الإناث وفي جرائم البغاء والإجهاض والجرائم الجنسية بوجه خاص.

4- غالباً ما تكون المرأة هي المحرض على ارتكاب الجريمة دون القيام بالفعل ذاته، وفي هذه الحالة يتعذر على السلطة كشف الدور الإجرامي الثانوي الذي تقوم به المرأة في الجريمة.

5- طبيعة الدور الاجتماعي الذي تلعبه المرأة في المجتمع العربي والتي تستلزم المزيد من الحيطة والحذر والخداع والتضليل، الأمر الذي يتعذر كشفه في حالات كثيرة وبالتالي تضيع معالم الجريمة، وهذا يوضِّح حقيقة الرقم الأسود أو المطموس في الإحصائيات العربية بشان جرائم النساء في الدول العربية.

وفي المجتمع الفلسطيني، فإن الإبلاغ عن جريمة الاغتصاب لا يعني انتهاء المشكلة وإنما هي بداية سلسلة من الجرائم تبدأ من اتهامها الضحية بالضلوع والمشاركة بهذه الجريمة نتيجة سلوكها أو لباسها وتنتهي بقتلها أو الانتحار أو تزويج المغتصب من المغتصبة مقابل إعفائه من الملاحقة القضائية (انظر قانون العقوبات الأردني المادة 308) على الرابط (www.mow.pna.ps) (التضحية الثانوية) تصبح ضحية مرتين، أو اقلها وصمها ووصم العائلة بالعار الوصم الذي يعتبر مقدمة لسلوكيات منحرفة وإجرامية لدى الموصومين/ات "نظرية الوصم لبيكر" (Akars & Christine، 2013). فالحمل خارج إطار الزواج بين النساء الفلسطينيات جاء نتيجة لعنف جنسي واغتصاب أو السفاح، وبالرغم من المصاعب النفسية والاجتماعية والجسدية والعاطفية، وتأثير العادات والتقاليد ومفاهيم الطهارة والشرف المتعلقة بالمرأة، وسمعة العائلة في المجتمع الفلسطيني؛ لذلك وجد أن الحمل خارج الزواج وبالرغم من كونهن ضحايا، إلا أن حياتهن باتت مهددة نتيجة خوفهن من العار والوصمة الاجتماعية، وأن الجناة كما العائلة والمجتمع وجهوا اللوم تجاه النساء الضحايا، كما أن بعض الجناة وعائلاتهم عنَّفوا الضحايا جسدياً ونفسياً ومن خلال إجبارهن على القيام بإجهاض غير آمن (المدني، 2016). والعديد من التجارب والكتابات كشفت كيف أن الضحايا الذين عانوا من ظروف اجتماعية واقتصادية أو سياسية جعلتهم يلقون بأنفسهم في الجرائم.

وجرائم الاغتصاب على سبيل المثال أحد الأمثلة على ذلك، حيث تجبر معظم ضحاياه على دخول عالم البغاء والاتجار بالجنس، بينما تتحول فئة من ضحايا الاغتصاب إلى ممارسة أنشطة ضارة بالمجتمع مثل إغواء الغير للانحراف أو ممارسة الدعارة ونقل الأمراض الجنسية المعُدية، وكل ذلك تعبير عن حقدها على المجتمع الذي لم يوفر لها الأمن (Giannelli, 1997).

هل للنساء جرائم خاصة بهن؟

إن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم النساء هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة، أو هي تلك الأنواع من الجرائم التي يزداد ارتكابها من قبل النساء، أو هي بمعنى آخر جرائمهن الرئيسية أو جرائمهن الشائعة أو جرائمهن الغالبة (موقع الالكتروني/محاماة نت). ويمكن التمييز بين الجرائم الخاصة تلك الجرائم التي يشيع ارتكابها من طرفهن، والجرائم العامة وهي الجرائم التي يستوي في ارتكابها بين الرجل والمرأة والظاهرة الإجرامية تكشف أن النساء يرتكبن أنواعا معينة من الجرائم يرتكبها الرجال بنسبة أقل كقتل المواليد، والإجهاض، والفساد، والسحر والشعوذة، والتسول، وهي جرائم ترتبط بالطبيعة الأنثوية للمرأة سواء من الناحية البيولوجية أو الفيسيولوجية، أو من ناحية وضعها الاجتماعي.

إنَّ أغلب هذه الجرائم يدخل في إطار ما يسمى بالإجرام الخفي، ذلك أنها لا تصل إلى علم الشرطة، ومن ثم لا تدرج ضمن الإحصائيات الجنائية. (الساعاتي، 2005) وتقول "Hudson" إن النساء لسن أقل مقدرة عن الرجال في ارتكاب الجرائم، ولا يواجهن بصورة رسمية قواعد وقوانين مختلفة، لكن ينجح إجرامهن الرسمي إلى أن يكون ذو مستوى منخفض وأقل تكراراً وخطورة"

وترتكب النساء جميع الجرائم المعروفة والمسجلة رسمياً وعندما يوجد متطلبات قانونية لا تستطيع المرأة الإيفاء بها كما في حالات الاغتصاب، فقد تتهم بالمشاركة في الجريمة (Hudson، 1999).

وعن خصوصية جريمة المرأة اليزابيثستانكو تفترض ستانكو أن علاقة المرأة بالجريمة يسودها الشعور بالخوف والقلق تجاه الرجل، والذي ينتج عن إدراك المرأة لمكانتها في هرمية القوة المجتمعية، أي مكانتها بالمقارنة مع الرجل، والمخاطر التي

تترتب على سيطرة الرجل عليها وعلى مجتمعها في مختلف أبعاد حياتها. Find on: http://www.jstor.org/

وفي إطار تصنيف المفاهيم المتعلقة بالمرأة والجريمة في المجتمعات جاء في كتاب لفريدا "Adler" أدلر بعنوان "أخوات في الجريمة – صعود المجرم الأنثى"، والذي نشر عام 1975، تفحص طبيعة ومدى تغير أنماط السلوك الإجرامي النسائي في أميركا وازدياد نسبة ارتكابهن للجريمة العادية والعنيفة، وعلاقة ذلك ببعض القوى الاجتماعية الداعية لتعزيز المرأة. اعتمدت أدلر في حينه على تحدي الأنماط التقليدية المجتمعية، من خلال فحص القوى الاجتماعية وأثرها في تصنيف المفاهيم المتعلقة بالمرأة والجريمة، العرق والطبقة، الثروة والسلطة، أو الصورة الجينية للمرأة كعنصر متلقي في الطبيعة. بالإضافة إلى ذلك، فتستكشف مقاومة المنظرين وأفراد الشرطة والقضاة للحقائق الجديدة المتعلقة بارتكاب المرأة للجريمة، ومدى وعمق ومضاعفات ارتكاب المرأة للجريمة وعلاقة ذلك بتذويب المرأة للخط الجندري الوهمي الذي يصنف الجرائم إلى أنماط ذكورية كالجرائم العنيفة أو أنثوية كالدعارة أو السرقة (Adler, 1975).

وعن خصوصية إجرام المرأة قال أيضاً ميرتون (Merton) إنَّ هناك جرائم ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة المرأة كالإجهاض وقتل المواليد. وذلك من خلال دراسة أجراها عن جرائم المرأة تبين منها أنها ترتبط بالدورة الشهرية، فهي تتم أثناء أسبوع الطمث – أي أثناء الدورة الشهرية – فالتغيرات التي يحدثها الطمث لها تأثير على تزايد حساسية الأجهزة العصبية على مركز العدوان في المخ مما يؤدي إلى الميل نحو الأفعال الخاطئة. وتقول الدِّراسة إن (72%) من جرائم النساء تمت أثناء أسبوع الطمث عندهن وأن (2%) من هذه الجرائم ارتكبت في نهاية الدورة الشهرية". وأن إحصائيات أخرى كانت نتيجتها أن (63%) من النساء اللاتي يرتكبن سرقات المتاجر كن في حالات الحيض. كما أن المرأة تتجنب الأساليب التي تحتاج إلى العنف، فتلجأ إلى دس السم او إشعال النار أثناء نوم ضحيتها، وأحيانا قد تطعن بالخنجر أو تقتل بالرصاص وسرقة المنازل من الشغالات (رشوان، 2011).

وفي تنفيذها للجريمة استعانت المرأة بأدوات مثل: السكين، الساطور، السم، عصا حديدية، الحرق، الجسد (الإغواء) وهي وسائل تدل أن المرأة حين ارتكابها للجريمة تستخدم كل الوسائل المتاحة لتحقيق فعلها، ولحظة اقتراف الجريمة يسود انفعال الغضب والحقد، والكراهية التي تعمي بصيرتها عن البحث عن أقل الوسائل، لارتكاب الجريمة. كما ان حصر اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل في نوعية الجرائم لا في كمها هي احد الطرق لمعرفة نسبة وخصوصية اجرام المرأة وأجرام الرجل ، بحيث حاولوا تبيين أن نسبة مساهمة المرأة في الجريمة تختلف باختلاف فئات الجرائم، ففي بعض فئات الإجرام تكون مساهمة المرأة فعالة إلى حد اقترابها من نسبة إجرام الرجل مثال جرائم الإجهاض، وقتل الأطفال حديثي الولادة، وشهادة الزور والتسميم، في حين تنخفض مساهمتها في جرائم العنف والاعتداء على العرض (بركو، 2012).

إنَّ إجرام النساء خفي ومقنع إلى درجة كبيرة، لان أدوار النساء كربات بيوت ومربيات للأطفال وممرضات وزوجات تسمح لهن أن يرتكبن الجرائم في خفاء عن السلطات العامة كالتسمم البطيء للزوج. وفي الماضي كان عدد من الأطفال الذين يوضعون تحت رعاية النساء يتعرضون للقتل نتيجة للإهمال الإجرامي، والتجويع دون أن يكون اكتشاف ذلك ممكناً. ويرى متخصصون إن الإجهاض هو أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور في الإحصاءات ومن حيث الوقوع (شفيق، 2001).

ومثال آخر حول خصوصية جرائم النساء، حيث تشير الدراسات الكمية إلى أن النساء المشاركات في الاتجار بالبشر يؤدين عادة وظائف وضعية في شبكات الاتجار بالبشر ويضطلعن بمهام أكثر عرضة للاكتشاف والملاحقة القضائية من المهام التي يضطلع بها المتاجرون من الذكور (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص (UNODC, 2010).

وأبرز مظاهر الجريمة على سبيل المثال النسوية في الجزائر، اشتمالها على ممارسة الدعارة، الهجرة السرية لأوروبا، تهريب السجائر والمتاجرة بالمخدرات، التزوير في المحررات الرسمية وثائق السيارات والنقود مثالا، جرائم الاعتداء والقتل (الضرب،

الجرح، القتل) والاحتيال وسرقة السيارات. هذا ولم تعد كعضو في جماعة الأشرار، أو تنفيذ الجريمة، وإنما أصبحت العقل المدبر لعدد من العصابات المختصة في الاعتداء، السطو، السرقة والتهريب (قيرة، 2010).

الخطاب النسوي والمؤسسي المرتبط بدور المرأة في جرائم الشرف – نظرة نقدية (أنماط وخصائص الجريمة النسوية في فلسطين)

في إطار البحث ومراجعة ما كتب عربياً وفلسطينياً حول دور المرأة في أكثر الجرائم تأصلاً في الموروث الثقافي العربي كجرائم الشرف مثالاً، وجد ان المرأة الفلسطينية كانت شريكة بصور مختلفة بجرائم الشرف، في حين نلاحظ بأن الخطاب النسوي المتعلق بتلك الجرائم يستثني تجريم المرأة بغض النظر عن دورها ومستوى مشاركتها بتلك الجريمة ، والمجتمع الفلسطيني كغيرة من المجتمعات العربية كان للمرأة إسهام وادوار متعددة في ارتكاب جرائم قتل النساء بدواعي الشرف.

كتابات وأدبيات عديدة برز فيها دور المرأة في ارتكاب جريمة الشرف ضد المرأة لدى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي على سبيل المثال، ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ،ففي دراسة أعدها المنتدى بعنوان (قتل النساء شأن عائلي ذكوري) بإمكان القارئ التَّعرف على دور المرأة الجنائي في قضايا القتل على خلفية الشرف بشكل جلي، وهذا اقتباس لأحد الأمثلة التي وردت في الكتاب توضح ذاك الدور. "في كل الحالات التي جرت دراستها، كانت أفعال القتل التي تعرضت لها النساء مخططة ومنفذة من قبل أفراد ذكور في الأسرة، وهم بالأساس الإباء والأعمام وأبناء الأخ، فيما لم تتم استشارة الإناث في الأسرة أو الطلب منهن عدم التدخل في اغلب الأحوال. ومع ذلك، ففي بعض الأحيان، كانت للإناث في الأسرة مساهمات إلى درجة متفاوتة حسب قوة علاقتهن بالجاني، وفي بعض الحالات، لعبت العمة دوراً أساسيا في تحريض الأب على قتل ابنته ،عندما دخل الأب الغرفة وهو في نوبة غضب. وقال لزوجته إذا عرفت ما حدث فستصابين بسكتة قلبية، أخرجيها – أي الضحية– إلى الخارج. أريد أن أدوسها بالسيارة فاقترحت الأم "اقتلها بالسم" (منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2007).

من هذا الاقتباس بإمكاننا ملاحظة كيف عكست الأدبيات النسوية قضية قتل المرأة على خلفية الشرف دور المرأة ومدى ضلوعها في التخطيط والتنفيذ لجريمة الشرف بحق المرأة ، وبالرغم من وضوح مشاركتها لم يتم التركيز على سلوكها ولم يوصف بالإجرامي، أو أنها جانية،. بينما جاء التركيز على الجاني الذكر أو الرجل، بينما العمة والأم لم يوصفن بالجناة أيضاً بالرغم من تسترها على ارتكاب الجريمة وتوفير الأداة وتسهيل مهمة القتل من قبل الأب.

وهل اعتبار المرأة شريكة بالجريمة مرتبط بعدد الضحايا؟ وهذا شرك خطير وقعت فيه عملية التوثيق في استثناء وإبعاد اعتبار المرأة في تلك الحالات بالجانية وأنها شريكة من قبل التوثيق النسوي.

ويثار السؤال هنا هل عدد الضحايا اللواتي كان للمرأة دور في قتلهن هو المحك لتسليط الضوء على مدى انغماس المرأة الفلسطينية بالسلوك الإجرامي في قضايا القتل على خلفية الشرف؟

وفي مثال آخر على تجاهل الخطاب النسوي جريمة المرأة الفلسطينية وخصوصيتها، ففي إصدار عن مركز المرأة للإرشاد القانوني "نساء مستباحة أرواحهن" وتحت عنوان (لمحة عن الضحايا والجناة)، اكتفت الدراسة بالإشارة إلى أنَّ الجناة في غالبيتهم أو جميعهم ذكور وعددهم 18 يقابل هذا الرقم 18 ضحية من النساء (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2013). وهوية الجناة بنظر الدِّراسة اقتصرت على الذكور، بالرغم من إشارة الدراسة نفسها إلى دور المرأة وتسترها على ارتكاب العديد من جرائم القتل بحق بناتهن.

وكأن حماية طقوس التحضير لارتكاب الجريمة من قبل أفراد العائلة ليس جريمةً؟ أليس صمت الأم جريمة؟ أليست حماية الجاني والتستر عليه من قبل المراة في قضايا الشرف جريمة؟ أليس توفير الأدوات لارتكاب الفعل الإجرامي جريمة؟ إلا أن الدِّراسة النسوية أغفلت كما أغفل المجتمع الوقوف عند إجرام المرأة.

وصور أخرى من تجاهل الخطاب النسوي لخصوصية الجريمة النسوية حينما عرفت جريمة الشرف بأنها "قتل المرأة لتورطها أو الاشتباه في تورطها بممارسات جنسية خارج مؤسسة الزواج من جانب والدها أو أخيها، الزواج (كيفوركيان، 2004).

وفي هذا تعريف نسوي تستثنى منه المرأة مهما بلغت درجة مساهمتها بجريمة الشرف وهو مخالف للواقع الذي اثبت ضلوع المرأة الفلسطينية في ارتكاب تلك الجرائم.

إن أقدامنا على تعداد عدد المجرمات أو الضحايا لا يعطي فهم حقيقي للمشكلة وإنما علينا فهمها في السياق المحلي للجريمة، فهمها في ظروفها المحلية في المجتمع ولأنها ظاهرة أي الجريمة محلية ودولية لا يمكن أن نراها أو نزيلها من سياقها المحلي والدولي إذا أردنا فهم الجريمة، ففي جرائم القتل على خلفية الشرف مثلاً يكون بمقدورنا أن نعدد الحالات في العالم لكن علينا فهم جذر المشكلة في ظروفها المحلية في مجتمعها وهذا يشكل تحدي في فهم علم الجريمة المقارن (Pakes, 2010).

مثال آخر في دراسة صادرة عن منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف في المجتمع الفلسطيني حول القتل على خلفية الشرف وتحت عنوان السلوك الشريف والمشين يقتبس مُعد/ة الدراسة، وصف العائلة للضحية "بأنها متمردة ولم تكن تسمح لأحد أن يتدخل في حياتها وكانت تريد أن تذهب حيثما تشاء حتى دون موافقة أسرتها وكانت ترفض المعايير والتقاليد السائدة في المجتمع". فالمساهمة التحليلية من قبل الباحث/ة جاءت على النحو التالي: "يمكن النظر إلى التمرد على المعايير والقواعد السائدة من قبل الأسرة على أنه تصرف خطير جداً" (منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2007).

نلاحظ هنا وجود نمطية في التعامل والتحليل لسلوك المرأة وبعمومية في اعتبارها ضحية دائماً كما ترغب ان ترى نفسها ويراها المجتمع. حيث لم يوضِّح الباحث نوعية هذا التمرد وأية معايير وتقاليد سائدة والمنوي التمرد عليها، وافترض بشكل مطلق شرعية واستحقاق تمرد المرأة على المعايير، بغض النظر عما هو سلوكها أو شكل تمردها، وهذه نمطية وافتراض وتناول سلوك المرأة وتحليله على انه تمرد اجتماعي إنساني يعبر عن نفسية وحاجات امرأة تسعى لتحقيق ذاتها المقهورة دائماً بشكل متوازن، متجاهلين احتمالية عدم السواء واضطراب مراكز الضبط الداخلي والخارجي للمرأة أحياناً. حيث عاشت بعض الحالات من النساء تمرد لا اجتماعي غير سوي بالمفهوم الذي يكون سلوك الأفراد خارج دائرة السواء علمياً وليس اجتماعياً.

ويمكن الاستنتاج في ضوء ما سبق، أن التحليل القائم على "نمطية" رؤية المرأة بقالب الضحية والرجل بقالب المجرم لا يقود إلى تناول وتحليل وعلاج حقيقي لسلوك كل من المرأة والرجل ولسلوكهم الانحرافي أو الإجرامي؛ وذلك لان فيه افتراض يبعدنا عن التناول العلمي في دراسة المشكلات والاختلالات وأسسها الذاتية والاجتماعية والبيئية والعالمية لكلا الجنسين، وخاصة عندما نضع أو ننظر للمرأة والرجل في قالب النوع الاجتماعي، وليس النظر إليه وإليها كانسان كلاهما يتأثران بشكل متساوٍ من هذه القوالب والأسس والاختلالات والتداخلات المحلية والعالمية، حتى لو كان هذا التأثر بأشكال وأحجام مختلفة.

ومثال آخر، وعلى لسان الضحية ذكرت د. كيفوركيان "أن أفراد العائلة كانوا يتركونها في البيت وحدها مع أبيها مع علمهم أنه ينوي إيذائها جنسياً. ولم تأخذ العائلة، بما فيها الأم هذا الإيذاء على محمل الجد" (كيفوركيان، 2004). ومن خلال تحليلنا لهذا الاقتباس نرى بوضوح تستر الأم على جرائم الاعتداء الجنسي على بناتهن

وبالملاحظة المعاشة للباحثة، في مجال العمل مع ضحايا الاعتداءات الجنسية داخل العائلة تعاملت بحكم عملي مع العديد من الحالات التي كانت الأم على علم بالاعتداء الذي يمارس على ابنتها من قبل والدها وتقابل ذلك بالإنكار أو الصمت، وفي أحد الحالات علمت كيف عملت الجدة والأم على تسهيل هروب الابن الذي كان يبلغ من العمر في حينه (22 عام) والمتهم بالاعتداء على شقيقته التي حملت منه ولم تبلغ من العمر (14 عام) إلى خارج البلاد، ومارسن الصمت أمام محاولات العائلة بقتل الابنة الضحية. هذا السلوك يمكن فهمه إذا وضع بسياقه الثقافي الاجتماعي بمعنى أن المجتمع الفلسطيني يتوقع من النساء وفق الموروث الثقافي العربي أن يحافظن على الشرف من خلال الامتثال للمعايير والتقاليد الاجتماعية السائدة. "على النساء مسؤولية التأكد من أن الإناث الأخريات يمتثلن لقواعد الشرف (منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، 2007). وترى الدِّراسة أن مضامين الخطاب النسوي المؤسسي، هو نفسه يصب في قالب نمطية أي "اعتياد

تفسيرات أن الجريمة مقتصرة على الذكور وان المرأة هي ضحية بغض النظر عن دورها في ارتكاب الجريمة".

فمن خلال عرض وتحليل الكتابات والأدبيات النسوية تم التعرف على أنماط وصور للدور الإجرامي للمرأة، حيث نرى تجاهل تلك الكتابات لمساهمة ودور المرأة الفعلي في التستر أو التحريض على الجريمة أو توفير أدواتها أو ممارستها، وهذا التجاهل يعزز ويزيد من تهميش المرأة ومن تناول ودراسة حاجياتها ومشكلاتها والتحديات التي تواجهها في هذا المجال كونها شريكة في مجال الجريمة، ولأن ذلك سيؤدي إلى فهم وتحليل معمق للجريمة عند المرأة الفلسطينية مقارنة بالجريمة عند المرأة الغربية في هذا الجانب كمثال.

عدم الاستقرار السياسي وعلاقته في جريمة المرأة

الحروب والجرائم الناتجة عنها عالميا للنساء الدور الثانوي في إعلانها. وأن القرار بإطلاق آلة الحرب لا يرتبط بالمرأة ووظيفتها الاجتماعية، بل إن الرجال الذين يزجون بنسائهم وأطفالهم والمجتمع بأسره في عنف منظم ومسلح لا تبرره أي قضية عادلة كانت أم غير عادلة فهم الذين يقودون الحرب ويعقدون السلم. فمنذ أن بدأ عالم الإنسان بالتكون، وهذا القرار كان دائماً يعود للرجال. أما المرأة، المنكفئة على صعيد ثانوي فهي محكومة بتحمل تبعأت الحرب كغرض يصبح من نصيب المنتصر. والملاحظ هنا هو وجود تنافر بين المرأة والحرب (حب الله، 1998).

وارتبط بالحروب منذ تاريخ البشرية تحطيم آلاف الأسر بقتل آبائها، وتشريد آلاف الأسر، واضطرارها إلى الهجرة الإجبارية أو التلقائية ومنع لطمأنينة الطفولة التي تتفتح عيونهم على قصف المباني، وقتل الآباء، وحمامات الدم، وتخلف ورائها آلاف الأرامل والأيتام (السيوطي، 2013،). وبات واضحاً مدى انزلاق النساء اللواتي هجرن من أوطانهن مؤخراً بفعل الحروب في أعمال تحت طائلة القانون كأعمال التسول والدعارة والاتجار بالبشر .

حيث تنسحب الآثار المترتبة على البيئة السياسية سواء بالحروب أو الثورات بالضرورة على المرأة، بوصفها تلعب دوراً رئيسياً في فترة الحروب والقلاقل السياسية، فتصبح هي المسئولة عن نفسها وعن البيت في حالة غياب العائل "فالحرب قد تدفع

الأم لان تعمل فوق طاقتها، لتملأ فراغ زوجها الذي أخذته المعركة، تاركاً أبنائها دون رقابة أو توجيه أو رعاية هذه الطفولة التي تنشأ، أو تتعرض للحرمان من الحب والعطف والأمن والرقابة والتوجيه، أو ليس من السهل عليها بعد ذلك أن تنزلق في مسالك الجريمة والانحراف؟ (زغلول، 2007).

إنَّ تأثير الحرب على الظاهرة الإجرامية يختلف وفقاً للمرحلة التي تمر بها الحرب، فمع بداية الحرب ينخفض معدل الإجرام بسبب الحماس الوطني، كما يلاحظ ارتفاع نسبة إجرام المرأة خلال فترات الحروب والأزمات الاقتصادية والسياسية في أعقاب الحرب، فيلاحظ ارتفاع نسبة الجريمة بصفة عامة وخاصة عند الطرف المهزوم، بسبب ما تخلفه الحرب من حالة الفقر، وندرة الموارد الاقتصادية وعودة الشباب المجندين، الذين يصعب تكيفهم مع المجتمع من جديد، ويتَّضح أثار الحرب في ميدان الانحراف والجريمة ويرتفع معدل السلوك الإجرامي وزيادة عدد المصابين بالأمراض النفسية والعقلية، او المصابين بعاهات جسمانية، مما يدفعهم إلى محاولة تعويض ذلك في صورة أعمال إجرامية ويزداد حجم مشاركة الأحداث وكبار السن والنساء في ظاهرة الإجرام (السيوطي، 2013،).

لم تحظَ قضية المرأة في الحروب والنزاعات المسلحة بالاهتمام الكافي من حيث البحث والتحليل ولما تتعرض له المرأة الفلسطينية من عنف بدرجات أكبر خلال الحروب أو ما بعدها. حيث تصعب في الحروب المطالبة بالتغيير وإعمال حقوق المرأة، إذ يحظى الوضع العام ومصير البلاد بالأولوية على كل ما عداه، وتنفيذ البرامج الإغاثية والتنموية من صحية واقتصادية واجتماعية نادراً ما يراعى فيه بُعد النوع الاجتماعي في التخطيط والتنفيذ وبالتالي يصبح من الضرورة الانتباه إلى أهمية أخذ واقع المرأة في ظل الحروب بعين الاعتبار والاهتمام ليس فقط بسبب الصعوبات التي تواجهها الفتيات والنساء أثناء اندلاعها، ولكن أيضاً بسبب الآثار الممتدة للحرب على أوضاعهن بعد توقف أعمال القتال، والتي قد تمتد لسنوات طويلة، (جمعية الثقافة والفكر الحر، صندوق المم المتحدة للسكان، 2014).

والمكتبة الفلسطينية غنية بكتب ودراسات وصور عن المرأة الفلسطينية كضحية صراع سياسي واحتلال وانقسام داخلي، وآثار الحروب عليها المتتالية دون إخراجها من

صورة الضحية والصورة الايجابية وأنها في منأى عن أي اختلالات أو انحرافات لأنها امرأة فلسطينية وهي صورة إنسانية مجزأة . مغيبين احتمالات تحول الضحايا إلى مجرمين أحياناً، وأن هناك أضراراً للحروب على الضحايا اقتصادية وصحية واجتماعية ونفسية وعقلية تُشكل بيئة ممهدة لارتكاب الجرائم .

ومثال على ما سبق، في دراسة ميدانية بعنوان (حماية في مهب الريح)، حول أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مراكز الإيواء بتاريخ تشرين الأول (2014)، أظهرت أحد نتائج الدِّراسة ونتيجة المقابلات مع الفئة المستهدفة وتحت عنوان "حركة الفتيات والنساء خارج مراكز الإيواء بهدف توفير احتياجات الأسرة أظهرت أن 9% من 219 فتاة وامرأة ورجل أجبن/ أجابوا أن النساء قد يلجأن إلى التسول من أجل التغلب على الأزمات الناتجة عن العدوان، فيما حصلت الوسائل الأخرى التي تلجأ إليها الفتيات والنساء لكسب المال على نسبة 6%، كاستدانة المال وغيره من السلوكيات. دراسة (جمعية الثقافة والفكر الحر، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014). ونلاحظ أنَّ الدراسة أخذت احتمال التسول كأحد الطرق التكيفية للتغلب على الأزمات المادية للمرأة الغزية أثناء العدوان والأساليب الأخرى بقيت مجهولة .

ودراسة للجرباوي "بعنوان النزاعات المسلحة وأمن المرأة"، أبرزت التأثيرات الناجمة عن الحرب وأثناء وبعد النزاعات وعدم الاستقرار السياسي وتأثيرها على المرأة وكيف تمس الأمن الإنساني لها "إن المرأة تتعرض إلى صنوف مختلفة من العنف الذي يمارس عليها ليس فقط لكونها عضو في فئة هشة أو لان لها حاجات خاصة بل أيضا وبالأساس لأنها امرأة؛ أي أنها تستهدف بالعنف والإيذاء بسبب التميز الواقع عليها لجنسها، وهذا العنف يؤدي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي بالإناث ويشمل كل ما يضر بصحة المرأة ووضعها الاقتصادي ويهدد كيانها ويحد من حرياتها الأساسية في المساحتين العامة والخاصة في وقت السلم كما في وقت الحرب

في هذه الدِّراسة نرى الاعتراف بالأذى الجسدي والنفسي أو الجنسي بالإناث والضرر الصحي والاقتصادي فقط دون الإشارة أو التلميح إلى تأثر مراكز الضبط الداخلي والخارجي للمرأة في سعيها للتكيف باستثناء العبارة التالية التي تلمح إلى تأثر

مراكز الضبط لدى المرأة الفلسطينية "فقد تضطر إلى اقتحام سوق العمل والقيام نظراً لعدم تأهيل الكثير من النساء بأعمال هامشية ومضنية، وربما مهنية وحاطه بالكرامة الإنسانية. فقد يصل الحال ببعضهن إلى مبادلة الجنس بالطعام أو العمل بالدعارة لتوفير متطلبات استمرار الحياة" (الجرباوي، 2008).

الكتابات الفلسطينية عن المرأة الفلسطينية في الأوضاع السياسية الصعبة تجاهلت أو استبعدت الإشارة إلى أن الضحايا من النساء ممكن أن يتحولن إلى ضحايا ثانويين بالقيام بنشاطات ضارة بالمجتمع وهدامة كأحد أساليب التكيف مع العنف الممارس عليها والذي ويترجم بسلوك انحرافي أو جرمي في مواجهة الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي الذي تعرضت له.

والسؤال إلى أي مدى ممكن أن يكون إنكار تلك الآثار لصالح المرأة والأسرة الفلسطينية والمجتمع برمته أو ضدهم؟

وعن عدم الاستقرار السياسي أيضاً ترى الدِّراسة الحالية ، إن الحالة السياسية الفلسطينية من حيث السيطرة الأمنية الفلسطينية المحدودة على الأرض لا يمكن فصلها عن محدودية السيطرة على الحالة العامة للفلسطينيين، وعلى نسبة الإبلاغ عن الجرائم كون لا زالت معظم الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 خاضعة للسيطرة الإسرائيلية الأمنية ولم يشملها تنفيذ بما يعرف عنه اتفاقية أوسلو للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام 1992، وهذا يعني محدودية تطبيق الأمن الفلسطيني في مناطق الريف الفلسطيني.

وهذا الأمر له علاقة مباشرة أيضاً بمدى ملاحقة أو توثيق السلوك الانحرافي أو الجرمي بشكل عام وللنساء خاصة، ومن جهة أخرى أدى هذا الواقع إلى الاستمرار بقوة التدخل العشائري والعائلي ومخاتير العائلة كقوة ضبط اجتماعي كبير على الأفراد والعائلات وحل الكثير من المشاكل بطرقهم قبل وصولها لجهاز الشرطة أو نظام العدالة الجنائية برمته وبالتالي طمس هذه القضايا في مكان نشأتها، وخاصةً إذا كانت تتعلق بالمرأة فيجري "ضبتها" والتستر عليها ضمن اتفاق غير مكتوب بين أعضاء المجتمع لأنها ذات علاقة بتدنيس شرف العائلة والريف مليء بقصص وحكايات

جرمية أو انحرافية للرجال والنساء لم توثق رسمياً لكنها حية في الذاكرة الجمعية في تلك المناطق.

من خلال استعراض العديد من الكتابات السابقة تستنتج الدِّراسة الحالية أن المجتمع الفلسطيني يُبدي مقاومة للاعتراف أو الميل لبحث مشكلة إجرام المرأة. ومرد ذلك إلى أن الموضوع مرتبط بالبعد الثقافي والاجتماعي السياسي الفلسطيني، وبالبناء النفسي له، الذي يرى في المرأة الفلسطينية مكوناً يتميز بالقدسية باعتبارها مضحية وضحية ومستهدفة يستمد منها قوته، والنظر إليها أو وضعها تحت بند إجرامي وتسليط الضوء على تلك الجزئية فان في ذلك مساس بتلك القدسية، ولأنها جزء من هوية الفلسطيني الشريف وصاحب القضية الأشرف في العالم بحسب اعتقاده. فالعقل الفلسطيني ليس قادر على الاعتراف ولا يتفهم الحديث عن ذلك علناً فهو بذلك ينتقد جزءً من ذاته الاجتماعية وبنائه النفسي والوطنية؛ لأنه بذلك سيمس أحد الأركان التي يستند إليها في ثباته وكفاحه وإحساسه بالسيطرة النفسية المستمدة من امرأته أو أمه. لذلك استطيع الادعاء انه بشكل عام تخلو الكتابات ألفلسطينيه من نصوص تعكس أو تتحدث عن الإجرام في أوساط المرأة الفلسطينية واقتصارها على إظهار إنسانيتها كضحية احتلال وضحية عنف اجتماعي وسياسيي مزدوج ومضحية واضعينها في قالب التضحية والقداسة ونكران الذات، ومع ذلك هذه نظرة لم يرافقها تغيرات عميقة تستجيب لصوت الضحايا من النساء مجتمعياً وقانونياً، وهذه الصورة تكرس من النمطية في التعامل مع النساء حتى من قبل الحركة النسوية الفلسطينية، فالقالب الذي يضعها ويلزمها بسلوكيات المرأة المضحية المتلقية والمنكرة لآلامها ولذاتها هو نفسه القالب الذي ينكر أن يراها أو يستكمل الصورة الإنسانية الكلية لها وهو انه بإمكانها إن ترتكب سلوك انحرافي وإجرامي على أنه سلوك إنساني اجتماعي وان خيار الجريمة وارد أمامها وإمام أي إنسان خاصةً عندما تنعدم البدائل أمامه. فحتى لو عاش المجتمع التجربة وشاهد أحداث وسمع قصص وحكايات إلا أنها لا تجرؤ للبوح عن نفسها ولا تخرج من دائرة الأحاديث ولن تتحول إلى إنتاج أدبي أو معرفي توثيقي وربما لا يجرؤ أحد المساس بذلك من الأساس.

وترى الدِّراسة قيد البحث أيضاً أنَّ المواضيع والقضايا ذات الصلة بجميع النساء في المجتمع الفلسطيني التي حازت على اهتمام كبير هي المواضيع التي عكست معاناتهن وأحلامهن كضحايا، المعاناة المتمثلة بالعنف المزدوج من الاحتلال والموروث الاجتماعي، وجرى التعبير عن هذا الاهتمام بإنتاج أدبي ومعرفي وعلمي غني عكس تلك الخبرات المشتركة بين النساء الفلسطينيات، ولكن موضوعة الجريمة عند المرأة الفلسطينية لم تنل الاهتمام وهذا يعود لأسباب كثيرة أهمها أن الجريمة ليست موضوعا اختبرته جميع النساء.

العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة

عند الحديث عن العوامل يتبادر إلى الذهن التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين الضغوط التي تمارس على المرأة كي تتوائم مع المجتمع ونماذج السيطرة الاجتماعية التي تمر بها ذات العلاقة بالموروث الثقافي الذي يحيط بها ودورها في المجتمع العربي وبين ارتكابها السلوك الإجرامي؟

هل هذا المورث له علاقة بالتشكيل النفسي والعقلي للمرأة الفلسطينية أو العربية؟ وما مدى علاقة هذا التشكل بالسلوك الإجرامي أو الانحرافي لدى المرأة؟، وهل البناء النفسي المرأة يوظف لخدمة مضامين البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وبما يحمل هذا الموروث؟. وفي حال فشلت تلك النفسية في التكيف والتوافق مع ذاك الموروث وتلك البنية الاجتماعية ومكوناتها هل ينجم أو يترجم ذاك الفشل بسلوك انحرافي أو إجرامي وفق تعريف المجتمع والقانون، أو أن العديد من السلوكيات الانحرافية للمرأة في نظر المجتمع تعتبر سوية متوافقة بينما بنظر القانون جريمة والعكس.

إنَّ العوامل المؤدية إلى جرائم النساء لا يمكن حصرها في عامل واحد، سواء أكانت عوامل داخلية (ذاتية) أم خارجية (بيئية)، وإنما هي مجموعة من العوامل التي تشابكت وتداخلت فيما بينها – بحيث يصعب الفصل بينها لتؤدي في النهاية إلى جرائم نسوية لا تختلف في عواملها عن العوامل المؤدية إلى جرائم الرجال، وان اختلفت وفقاً لطبيعة الدور وفي الدرجة والطبيعة تبعاً للاختلافات النفسية والجسمانية والتكوينية بين الرجل والمرأة، (السيوطي، 2013).

فطبيعة الواقع السياسي المتمثل بالاستعمار والاحتلال الذي عاشه ويعيشه الفلسطينيون، يدعو لتناول موضوع الجريمة بشكل عام والجريمة عند المرأة بشكل خاص آخذين بعين الاعتبار جميع التفاعلات بين تلك الأوضاع الذاتية والموضوعية وتأثيرها على إنتاج أشكال السلوك الإنساني المتعدد الأوجه المتوافقة وغير المتوافقة الايجابية أو السلبية بحسب تصنيفات المجتمع والقانون. وهذا لما فيه تأكيدا على إنسانيتها وحاجاتها العملية والإستراتيجية، مما يستدعي أن ننظر إلى السلوك ألانحرافي أو الإجرامي عند المرأة الفلسطينية كأحد الآثار للظروف الذاتية والموضوعية، أو كأحد خيارات التكيف لديها، كما ننظر إلى كل أشكال القهر والتميز التي تتعرض لها نتيجة تلك الأوضاع وتبعاًتها عليها وعلى المجتمع بغض النظر عن نسبتها، وأن نراها بكامل إنسانيتها ونبعد عنها القداسة وصورة التضحية لما يحمل هذا القالب من أبعاد تحرمها وتكرس من حالة التهميش ومن حقها بالرعاية في كل حالاتها، وهذا توجه فيه خروج عن الصورة النمطية وللقوالب التي ترى أو توضع المرأة الفلسطينية من خلالها أو فيها كمضحية ومعطاءة وسوية فقط.

وسيتم في هذه الدِّراسة تناول عوامل رئيسية تتمثل بالعوامل الاجتماعية الثقافية، النفسية، والاقتصادية وكيف تلعب أو تشكل دافعاً لارتكاب السلوك الإجرامي لدى المرأة.

البيئة الاجتماعية وتأثيرها على المرأة التي ارتكبت السلوك الإجرامي

عارض علماء الاجتماع ما ذهب إليه رواد المدرسة البيولوجية العضوية في دراستهم لظاهرة جرائم النساء وتفسيرهم جرائم النساء على أساس بيولوجي أو فسيولوجي أو عوامل فسيولوجية فقط، وأكدوا أن الجريمة سلوك إنساني مكتسب وليس موروثاً، لذلك فانه يجب فهم طبيعة جرائم النساء ودراسة العلاقة بين سلوك المرأة الإجرامي، وبين القيم السائدة في المجتمع والتَّعرف على صور الصراع بين القيم المختلفة، والاهتمام بالدور الذي تلعبه الأنظمة المختلفة بالنسبة للمرأة وموقفها منها كما أن تعرف على سبيل المثال النظام الديني السائد وطبيعة نظرته إلى المرأة في ذاتها وعلاقتها بالرجل وما لها من حقوق وما عليها من التزامات، والنظام الطبقي من حيث الدور الذي تلعبه المرأة في النظام الاقتصادي السائد وإلى أي حد يسمح لها المجتمع بالقيام

بهذا الدور. كما يجب أن نعرف أثر جماعتي الأسرة والأصدقاء في إجرام المرأة؛ وذلك لان إجرام المرأة لا ينفصل بأي حال عن المكانة التي اتفق على منحها لها أو التي حصلت عليها بكفاحها في المجتمع. (الهاشمي، 2005).

والعوامل الاجتماعية هي مجموعة من العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين المرأة وبين غيرها من الناس في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها. فالمرأة منذ ولادتها تمر بمجتمعات صغيرة في نطاق مجتمعها الكبير، حيث تختلط بهذه المجتمعات الصغيرة اختلاطاً وثيقاً وتتفاعل مع أفرادها عبر علاقات اجتماعية وطيدة، فيتأثر سلوكها بها إيجاباً وسلباً. ومن أهم هذه المجتمعات البيئية بيئة الأسرة، وبيئة المدرسة، وبيئة الصديقات، فالبيئة هي التربة التي تنمّي الأفراد وتكسبهم خصائصها والإنسان هو ابن بيئته موقع (السناري، 2010).

والبيئة الاجتماعية هي أيضاً مجموعة الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها المختلفة، وما يسودها من قيم ومعتقدات، تؤثر في وتقاليدها عاداتها ومجموع تلك الظروف يكون البيئة الاجتماعية (عبد الخالق ورمضان، 2001).

وكذلك في البيئة الاجتماعية الفاسدة يتساوى فيها الرجل والمرأة في التأثر بالانحراف، فكلما افتقدت هذه البيئة أساليب التنشئة الاجتماعية التربوية المناسبة كلما نتج عن ذلك ميل وتوجه نحو ممارسة حياة الانحراف والبغاء بالنسبة للمرأة (بركو، 2009).

وعلينا استعراض الضغوط التي تمارس على المرأة كي تتوائم مع المجتمع ونماذج السيطرة الاجتماعية التي تمر بها، ومدى ارتباط ذلك بجرائم المرأة على كافة المستويات.

البيئة الأسرية

تعود أهمية الأسرة على اعتبارها مجالاً شاملاً لكل أنواع العوامل الاجتماعية من وجدانية وثقافية واقتصادية للإنسان فيها يتم نسج العلاقة الوجدانية التي تربط الفرد بالحياة الخارجية وفيها يتلقى معارفه الأولية وقيمه، ويفهم السلوك السوي واللاسوي. وإذا كانت الأسرة مستقرة وتربط أفرادها علاقة طبيعية وخاصة الأم والأب، أو إذا كانت مفككة وفاسدة فإنها تمثل وسطاً سيئاً قد يؤدي إلى انحراف الأبناء نظراً لما

يختبرونه من انحراف ولما يعانونه من إهمال وعد تقديم الرعاية لهم في سن مبكرة في بيئتهم الأولى (زغلول، 2007)، وكذلك يلاحظ أن لانحطاط المستوى السلوكي للأسرة، صلة وثيقة بالإجرام (نشأت، 2005).

كما أن أسلوب التربية الخاطئ وانتهاج أساليب التشدد والتغاضي أو التساهل في معاملة الأبناء جميعها أساليب تؤهل أبناء العائلة إلى القيام بردود فعل والقيام بسلوكيات بصورة معاكسة لتلك الأساليب من أجل إثبات الذات، كما لوحظ أن تركيب الأسرة يلعب هو الأخر دور في مصير أفرادها، حيث أثبتت الإحصاءات أن العائلات التي تضم عدداً من المجرمين الأحداث والبالغين العائدين تكون عادةً عائلات غير اجتماعية سواء على المستوى القانوني أو على المستوى الأخلاقي. كما أن المستوى الاقتصادي للأسرة يلعب دوراً في مصير أفرادها، وقد لوحظ في هذا الصدد أن أغلب اللصوص ينتمون إلى عائلات فقيرة (الهاشمي، 2005).

وغالباً ما يكون انحراف المرأة أو إجرامها ناتجاً عن استغلال عائلتها لها أو حرمانها من عاطفة الأم أو الأب أو إساءة الأم أو الأب إليها، أو هروبها من البيت، البحث عن الحب المفقود فيخالطها الرجال ويكون سقوطها في الانحراف سهلاً (قواسمة، 2006).

وفي ألمانيا قام بال "هوبز" بفحص (110) من المجرمين الخطرين الذين حكم عليهم في جرائم خلقية فاتضح له أن (45%) منهم قد أحاطت بهم ظروف عائلية سيئة منها ما يتعلق بالتربية الخاطئة أو بعدم مبالاة الوالدين بسلوك أطفالهم وتجاهلهم وأما بالقسوة المسرفة أو التهاون المسرف في التربية والتقويم أو التذبذب (الهاشمي، 2005).

وفي السعودية أيضاً أن أكثر العوامل الدافعة وراء ارتكاب النساء للجريمة هي الأسرة والأصدقاء وسوء العلاقات الأسرية وقسوة وشدة تعامل الآباء والأمهات مع الأبناء (الجهني، 2013).

وفي المجتمع الأمريكي أشارت (ايدلين) بان العوامل الاجتماعية هي سر ارتكاب الجريمة في المجتمع الأمريكي فالزوجة تركت بيتها لتضاعف دخل الأسرة فزاد الدخل وانخفض مستوى الأخلاق. ومثال آخر صادر عن المركز القومي للبحوث

الجنائية الاجتماعية أشار إلى أن ارتكاب المرأة للجريمة يحدث نتيجة فقدها القدرة على التحكم السليم في تصرفاتها بسبب الضغوط العنيفة التي تمارس عليها من قبل أسرتها وزوجها وفي هذه الحالة فان سلوكها الإجرامي يكون أكثر عنفاً (رشوان، 2011).

عامل السن والجريمة

السن يصاحبه نوعان من التطور تطور داخلي يتعلق بالتكوين العضوي والنفسي والعقلي وتطور يتعلق بالبيئة المحيط بالشخص كون الإنسان ينتقل من وسط اجتماعي معين بتفاعلاته المختلفة إلى وسط اجتماعي آخر، وهذه التطورات العمرية تؤثر تأثيراً مباشراً على حجم ونوع الجريمة المرتكبة كماً ونوعاً (الوريكات، 2012).

ونقصد به المرحلة العمرية التي تمر بها المرأة المرتكبة للجريمة، سواءً كانت مرحلة الطفولة أو المراهقة أو الشباب أو مرحلة النضوج، فالسن عامل مساعد في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، حيث يؤثر على حجم ونوعية جرائمها، ويتَّضح ذلك من حيث أن لكل مرحلة عمرية تمر بها المرأة لها خصائصها ومميزاتها، سواءً تعلق الأمر بتكوينها العضوي (البدني) والنفسي والعقلي أو بالبيئة الاجتماعية المحيطة بها، وكيف تتعايش مع المرأة وفق هذه التغيرات وتحديداً الزوج (السيوطي، 2014).

وتبيِّن أن أكثر الجرائم، وخاصةً الزنا والقتل الخطأ والسرقة ترتكب في مرحلة المراهقة والشباب (15- 25 سنة)، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به المرأة في هذه المرحلة العمرية من صفات وخصائص بدنية ونفسية معينة، وذلك من حيث ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها، وزيادة غريزتها الجنسية، مما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، فهذه الظروف قد توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا ومن ثم البغاء والدعارة، وخاصةً في ظل عدم نضوجها النفسي والعقلي، كما أن تهورها وعدم مبالاتها وحب المغامرة فيها وتقلب مزاجها وعدوانيتها وقلة خبرتها في الحياة في هذه المرحلة العمرية، إضافة إلى سوء ظروفها المعيشية قد تدفعها في حالات عديدة إلى ارتكاب جرائم القتل الخطأ، والإيذاء الجسماني، والسرقة.

أمَّا المراحل العمرية الأخرى كمرحلة النضوج والشيخوخة التي تمر بها المرأة العربية فتقل فيها الجرائم مقارنة بمرحلة المراهقة والشباب، إلا أنه يلاحظ أن جرائم القتل عند النساء تزداد في مرحلة النضوج (36 سنة وأكثر)، وهذا يعود غالباً إلى

محاولة الدفاع عن النفس نتيجة المشاكل الأسرية التي تعانيها المرأة وما يمارس من عنف ضدها، وخاصةً المتزوجة، إضافة إلى النزاع داخل الأسرة حول الإرث (خاصة الأراضي الزراعية)، وما يترتب عنه من ظلم يقع عليها، بحيث تلجأ المرأة، وخاصة في الأرياف إلى السلاح ومن ثم ارتكاب جرائم القتل أو الشروع فيها (السيوطي، 2014).

وفي إطار فهم السلوكيات الخارجة عن القوانين علينا الأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب كالخصوصية الثقافية والاجتماعية وطبيعة موازين القوى والفوارق الجندرية والمكانة التي تحتلها الفئات في مجتمعاتها ومن ضمنها المرأة حتى يكون بمقدورنا فهم خصوصية الأفعال والدوافع الكامنة والمباشرة التي تؤدي إلى ارتكاب المرأة الجريمة في المجتمع الفلسطيني حتى وأن كانت تشترك ونساء العالم في الخصائص البيولوجية والعديد من الجوانب الاجتماعية والنفسية.

المكانة الاجتماعية والثقافية للمرأة وعلاقتها بالجريمة

"تحتل المرأة في المجتمع العربي موقعاً دونياً في بنية العائلة العربية منها والمعاصرة" (بركات، 2011)، كما "تلقى البنت أثناء الطفولة اهتماماً اقل من الذي يلقاه الصبي، ومن النادر أن تكون مركز الاهتمام الأول في العائلة إذا كان لها أشقاء" (شرابي، 1981).

وهذه صور متعددة عن المكانة والموروث الثقافي الذي تستند إليه الأسرة العربية في التنشئة للمرأة والمكانة التي تحتلها داخل الأسرة العربية.

وفيما يتعلق بأنماط التنشئة التقليدية في العائلة العربية ولكلا الجنسين يذكر "بركات" أنها كانت ولا تزال إلى حد بعيد تشدد على العقاب الجسدي والترهيب والترغيب أكثر مما تشدد على الإقناع، (بركات، 2011).

وفي السياق نفسه|، تشير "Chesney–lind" ملفتة الانتباه وتقول إن سلوك الفتيات إلى الجريمة وحتى العنف تتأثر بالطبيعة الجندرية لبيئاتهن، وخصوصاً تجاربهن كفتيات مهمَّشات في مجتمعات يدمرها الفقر، وأن الزيادة مؤخراً في مشاركة الفتيات في العصابات لها جذور في العنف الذي تعاني منه الفتيات في المجتمعات، في حين ليس كل الفتيات التي تم القبض عليهن م ذوات الدخل المتدني ويضيف انه إن كان علينا الاستجابة إلى تحدي جرائم الفتيات والنساء؛ فإنه يجب علينا أن نبحث

عن حلول مبنية على الأسباب الحقيقية لمخالفات النساء وليس مبنية على الخرافات التي تدعمها المعلومات السيئة بحيث يكون هناك تفهم لكيف يشكل الجندر، والعرق في إزالة الخيارات أمام الفتيات، وكيف يتم إيذائهن وكيف في النهاية يخلق الجندر والعرق مستقبل مختلف للشباب الإناث الذين يولدوا في مجتمعات تقدم وعوداً بالمساواة ولكن في أحياناً كثيرة لا يتحقق هذا الحلم (Chesney-lind, 1997).

أما بالنسبة للعادات والتقاليد يبدو جلياً كيف أن بعض العادات والتقاليد الاجتماعية تدفع المرأة إلى ارتكاب جرائم معينة كجريمة الإجهاض وقتل المولود حديثاً حفاظا على سمعة وشرف الأسرة والعشيرة من العار،وممارسة التحريض من قبل الأم للأخذ بالثأر، وممارسة عمليات الختان للبنات ذات الآثار الصحية والنفسية الصعبة على المدى القصير والبعيد عليهن (السناري، 2010) جميعها سلوكيات ذات بُعد اجتماعي وموروث ثقافي عميق يعزز ويدفع المرأة للقيام بتلك السلوكيات الإجرامية، وأن للبيئة الاجتماعية وأنماط التنشئة والمكانة التي تحظى بها المرأة أحد أهم العوامل التي تشكل عوامل وتكون مهيأة لارتكاب الجريمة عندها أو غيرها من أفراد الأسرة.

العنف الأسري والسلوك الإجرامي لدى المرأة

يشكِّل العنف الأسري مصدراً مباشراً وواسعاً للعنف ضد المرأة خاصة، وباقي أفراد الأسرة عامة في المجتمع الفلسطيني وذلك ضمن نظام ثقافي أبوي يقوم على التدرج الهرمي للسلطة داخل الأسرة. وما زال التعامل مع العنف الأسري ضد المرأة كمسألة أسرية خاصة في ظل اعتبار جسد وذات المرأة تابعة، في كثير من الأحيان، لصاحب القرار في الأسرة وتتراوح أشكال العنف بين النفسي واللفظي والجسدي والجنسي، وكذلك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي. ويصل العنف إلى حد القتل على خلفيات ما زالت مقبولة بين أوساط معينة في المجتمع .وفي نفس الوقت، تتعدد مصادر العنف والتي يصل مداها الأقصى في حالة العنف الموجه ضد النساء والأطفال وباقي أفرادا لأسرة كنتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية (أرواد، و تام، 2016).

فالبنت التي تتعرض للعنف من الوالدين أو احد أفراد الأسرة ثم ما تلبث أن تتعرض لمثل هذا العنف من زوجها في المستقبل فان أمامها خياران احدهم رفض

الزواج انتقاماً لبنات جنسها لأنها تحتفظ في ذهنها بصورة الرجل المعنف والخيار الأخر هو أن تواجه العنف بعنف آخر فتتخذ من الانحراف منهجاً والسلوك الإجرامي طريقاً لتعويض النموذج الذي غاب من حياتها الأسرية وتكرار التعرض للإهانات يولِّد لدى المرأة الرغبة بالانتقام أو رد فعل مضاد للمجتمع وارتكاب العديد من الجرائم (بركو، 2009)،

في تقرير صادر عن مكتب الإحصائيات القضائية عن النساء المجرمات – الولايات المتحدة الأمريكية أوضح أن (6 من 10) نساء في السجون قد اختبرن إساءة جسدية أو جنسية في الماضي، وهذا بالضبط أكثر من ثلث النساء المسجونات قد تمت الإساءة إليهن من قبل شخص حميم لهن في الماضي، وفقط أقل من الربع ابلغوا عن إساءة سابقة على يد فرد من العائلة (Greenfeld & Snell, 1999)، وتبين أيضاً أن العنف الذي يمارس من قبل الزوج كان أحد العوامل الدافعة للنساء لارتكاب جريمة التسول (الذنيبات، 2012). وعن الضغط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية التي تمارس على المرأة من قبل العائلة والمجتمع التي تذهب بعيداً في مراقبة سلوك وتحرك المرأة مما يشعرها بدونيتها وعدم أهليتها، وبالتالي اللجوء إلى طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها ارتكاب الجريمة (السناري، 2010).

وعن تناول أحد المواد الكيماوية كالمخدرات وغيرها، وعلاقتها بالسلوك الإجرامي. وجد بهذا الصدد انه إذا كانت العلاقة بين الأبناء والإباء يسودها التسبب والتفكك ازداد إقبال الأبناء على المخدرات، ومن ثم إلى السرقة، أما إذا كانت العلاقة يغلب عليها الطابع الديمقراطي الحب والتفاهم فان احتمالات إقبال الأبناء على المخدرات تكون ضئيلة (أبو نور، 2008).

التعليم والجريمة

اعتبر العلماء أنَّ التعليم وسيلة هامة للحد من ظاهرة الإجرام في المجتمع وأن الأمية من العوامل الأساسية التي تساهم في حجم الإجرام. وللتأكيد على دور التعليم في التقليل من حجم الجرائم عبر الفيلسوف الفرنسي "فيكتور هوجو" عن ذلك بمقولته الشهيرة "إن فتح مدرسة يعني إغلاق سجن" وهذا يعني أن التعليم من أنجع الوسائل في مكافحة الظاهرة الإجرامية، وأنه عامل مضاد للإجرام. وانه كلما زاد عدد المتعلمين قل

عدد المجرمين،وذهب اتجاه آخر إلى إنكار اثر التعليم على المستوى العام للإجرام، وذلك لانتشار التعليم في القرن الماضي انتشاراً واسعاً ولم يترتب عليه انخفاض يذكر في النسبة العامة للإجرام كما تشير الإحصاءات في بلاد عديدة (الوريكات، 2012).

كما أنَّ فشل المدرسة عن القيام بدورها،مع فقدان الثقة فيها مروراً بسوء العلاقات مع الزملاء وانتهاء بالملل من المناهج الدراسية المقدمة يعتبر دافعاً للفتاة للهرب والتسرب إلى الشارع الذي يجعلها أكثر عرضة للانحراف (السيوطي، 2014). وفي هذا المجال بيَّنت نتائج إحدى الدراسات في المجتمع الأردني أن مرتكبات الجرائم يتمتعن بمستوى متدني من التعليم (الشناق، 2009).

العوامل النفسية والجريمة عند المرأة

سلوك الفرد سواء كان سويَّاً أم غير سوي سيئاً له علاقة بطبيعة تكوينه النفسي، وهذا التكوين النفسي لدى المجرمين ينطوي على جوانب خلل تجعلهم أقل قدرة من غيرهم على التكيف الايجابي أو السليم مع ظروفهم، ويشمل الجانب النفسي الناحية الشعورية بشقيها الغريزي والعاطفي لدى المجرم، وهذا يتطلب قياس الجانب الغريزي لديه، ومدى تأثيره على مسلكيَّاته غير السويّة (وريكات، محمد، 2012).

وهذه السلوكيات التي يتشأ نتيجة خلل في هذه الغرائز، سواء من حيث الكم، أم الكيف في الحاجات التي تتطلبها، فمثلاً الخلل الذي يصيب الغريزة الجنسية من حيث الكم يتمثل في الإفراط فيها كماً في حالة الاشتهاء الجنسي بشراهة، أو النقص فيها بالنسبة للعنين. أما الخلل الكيفي لهذه الغريزة فيتمثل في صورة الشذوذ الجنسي،كما في اللواط وهتك عرض الصغار، وتعذيب المرأة لإشباع الشهوة الجنسية، وهذا الخلل في الغريزة الجنسية على هذا النحو يرتبط بالكثير من جرائم العرض وجرائم الأشخاص وجرائم الأموال (نشأت، 2015).

في حين أن الإنسان ليس نفساً تعمل بمعزل عن الجسد الذي يحتويها وفي الاستقلال عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها صاحبها، إنما هو كل هذه مجتمعة فهو جسد يحتوي على أعضاء وأجهزة تقوم بعمليات وتؤدي وظائف معينة وفي داخل الجسد نفس تتأثر بمؤثرات عديدة بعضها مصدره أعضاء الجسم وأجهزته وبعضها مصدرها المجتمع الذي يعيش فيه الشخص (عدس وتوق، 2000).

كذلك الأمر في غريزة حب الاقتناء على سبيل المثال (مكدوجال)، فالخلل الكمي الذي يصيبها يتمثل في صورة انفراط، كالميل إلى تكديس الأموال وجمعها بأية طريقة وقد يتمثل في صورة نقص كالميل إلى الإسراف والتبذير، كما أن الخلل الكيفي لهذه الغريزة يتمثل في الاعتماد على التغير في المعيشة، واستحلال أموال الآخرين، وهذا يقود إلى ارتكاب جرائم الأموال كالسرقة والنصب إلا أن تهذيب الفرد وتثقيفه ينشئ في نفسه غرائز سامية (نشأت، 2005).

وبناءً على طرح "مكدوجال"، هل سلب حاجة الاقتناء والملكية من المرأة الفلسطينية بحرمانها من التحكم بدخلها أن كانت عاملة ومن حقها بالملكية وأهمها الميراث الشرعي عاملاً أو دافعا لها لارتكاب الجريمة؟ هل باستطاعتنا اعتبار عدم إشباعاً تحقيق هذه الحاجة "الملكية"، وسلبها حق الملكية سبباً أو دافعاً للعنف الأسري، بشكل عام ضدها وعاملاً ومقدمة لنشؤ العنف داخلها وارتكابها للجريمة؛ لأنها تحمي بقائها وبالتالي قد تكون احد العوامل لكونها ضحية أو مجرمة فإحصائيات الملكية لدى المرأة الفلسطينية لا تتجاوز ما نسبته 4% بحسب (دائرة الأراضي الفلسطينية، 2015) مقارنة مع نسبة الملكية للرجال. فالملكية والاقتناء التي أثبت ودون مجال للشك أنها غريزية بدليل ما نشهده من اقتتال الأخوة والمجتمعات جميعها على الملكية والموارد. حيث تم قتل العديد من النساء بذريعة الشرف لكن السبب الأساسي كان اقتصادي يتعلق بالملكية والميراث.

والبيت المتصدع من أهم الأسباب التي تؤدي بالفرد إلى السلوك الإجرامي إما أن يكون تصدعاً نفسياً أو فيزيقياً هو الذي يعيش فيه الوالدان مع الأولاد ولكن دون وئام وانسجام في ظل جو مشحون بالمنازعات والمعارك، حيث يقسوا الآباء على الأبناء، ولا يظهر الأبناء لوالديهم الاحترام اللازم؛ فينتج عن ذلك ما يسمى بالتصدع السيكولوجي في الأسرة، ومعناه فساد الجو النفسي الذي ينشأ فيه الأفراد، هو ينجم عن الاضطراب النفسي للوالدين أو إجرامهما أو إدمان المخدرات وممارسة الشجار الدائم والعلاقات السيئة. والمنحل فيزيقياً هو الذي يفتقد احد الوالدين أو كليهما بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجر (أبو نور، 2008).

العوامل الاقتصادية

تعدُّ الظروف الاقتصادية بشقيها العام والخاص من أهم العوامل التي توقف عندها علماء الإجرام، عند دراستهم لأسباب الظاهرة الإجرامية، وعملوا على الربط وإيجاد الصلة بين تلك الظروف وارتكاب الجريمة من خلال العديد من التفسيرات الاقتصادية والاشتراكية وتفسير العلاقة بين الفقر والجريمة (الوريكات، 2004)، وأن النظام الاقتصادي الذي يتخذه المجتمع وتغيره من حال إلى حال يصاحبه أيضاً تغير في ظاهرة الإجرام وتغير في السلوك الإجرامي (الهاشمي، 2005).

وأن تدني الوضع الاقتصادي للأسرة قد يكون سبباً في انحراف أبنائها واتخاذ الإجرام طريقاً في سبيل كسب المال عن طريق السرقة، التسول أو ممارسة الرذيلة وامتهان البغاء، ومن المفيد لفت الانتباه أن نوعاً من الانحراف أفراده ينحدرون من اسر تتميز بوضع اقتصادي مرتفع، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الفقر ليس عاملاً رئيسياً في الانحراف كما قال (بيرت) "إذا كانت أغلبية المجرمين من الفقراء فان أغلبية الفقراء ليسوا من المجرمين" (عبد الخالق، ورمضان، 2010).

العوامل الاقتصادية و جريمة المرأة

للعوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في الدفع نحو ارتكاب الجريمة وبأي شكل من الأشكال، وأهم هذه العوامل التي لها أثر واضح في دفع المرأة نحو السلوك الإجرامي عامل الفقر وعامل البطالة والمهنة.

الفقر: يُقصد بالفقر قلة الموارد المادية التي تمكن المرء من الاستمرار في الحياة أو عدم وجود هذه الموارد أصلاً والفقر يخلق عند المرأة شعور بانعدام العدالة الاجتماعية فتندفع في السلوك الإجرامي غير آبهةٍ بالقيم الاجتماعية فقد تلجئ إلى السرقة أو إلى ممارسة البِغاء للحصول على المال ويعني تدني الدخل وما يرافقه من حالة من الحرمان في إشباع الاحتياجات الأساسية كالغذاء الكافي والرعاية الصحية والمسكن واحتياجات التعليم دراسة في السعودية (الجهني، 2013) بينت أحد نتائجها وجود علاقة بين انخفاض دخل الأسرة وتردي مستوى معيشتها وبين ارتكاب المرأة للجريمة.

والعديد من الدراسات أوجدت علاقة وثيقة ما بين الجريمة والفقر، إلا أنه لا يجب أن نقوم بالتعميم لان هناك كثيراً من الفقراء لا يرتكبون الجرائم (السيوطي، 2014).

البطالة: إن وجود المرأة في حالة البطالة أو توقف عن العمل يدفعها إلى الانحراف. فعجزها عن توفير احتياجاتها،وتقليد الصديقات مقابل الإغراءات المادية يؤدي بها إلى الإحباط واليأس الناتج عن عدم قدرتها من تلبية تلك الاحتياجات أو تحقيق المسايرة للصديقات. فالبطالة تجعلها تشعر بالقلق على مستقبلها الاقتصادي وشعورها بالتهديد على أمنها الاقتصادي، ووجود حالة من الفراغ مرافقة للبطالة تجعلها فريسة سهلة للوقوع في الانحراف (البداينة، 2010).

المهنة: للمهنة دور فعال في السلوك الإجرامي، فعندما تلائم المهنة ميول وتطلعات المرأة وتتناسب مع قدراتها، في ظروف ملائمة إنسانيا وذات دخل مناسب لا شك من أنها ستشكل احد مقومات الشعور بالأمن على الحياة التي ستقودها بعيداً عن خيارات الانحراف (السيوطي، 2014). وعن مدى ملائمة ظروف العمل على سبيل المثال، واجهت المرأة العاملة الفلسطينية في المستعمرات الإسرائيلية مشاكل مختلفة، كالشعور بعدم الأمان من خلال تعرضها المستمر للملاحقة، وتحديداً في حالة عدم امتلاكها "تصريح للعمل داخل تلك المستعمرات"، وتعرض بعض النساء للتحرش الجنسي، بالإضافة غالى التميز العرقي والتميز على أساس النوع الاجتماعي الذي تواجهنه النساء أثناء عملهن في المستعمرات وفي المقابل واجهت المرأة العاملة في المستعمرات الإسرائيلية مشاكل اجتماعية داخل مجتمعها متمثلة بالعزلة الاجتماعية الناتجة عن المكوث لفترة طويلة داخل الخط الأخضر، كما أن هناك نسبة من العنوسة لدى النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية ومعاناة من الوصمة الاجتماعية (عبيد، 2013).

النظريات المفسرة لجريمة المرأة

النظريات النفسية

إن المدرسة النفسية قد اهتمت بدراسة أنماط السلوك وتحليل العوامل والدوافع والغرائز والحاجات الاجتماعية والنفسية وأثرها في أنماط السلوك، كما اهتمت بأنماط الشخصية وأساليب التنشئة المتباينة للأفراد من الطفولة، وخاصة التنشئة التي تتصف بالقسوة والشدة أو الإسراف في الدلال والتسامح وتأثير ذلك على تكوين أنماط سلوكية متعددة انطلاقاً من أساليب التربية والتي لها قدرة ولها أثر بمدى قدرة الفرد على التكيف والتوافق في الحياة (نشأت، 2005).

وعلى ضوء التفسير السيكولوجي تكون علم النفس الجنائي الذي يبحث في العوامل النفسية للجريمة لمختلف الاتجاهات النفسية، وفي هذا الصدد وجدت دراسات واتجاهات تفسر الجريمة من منظور نفسي ومن هذه الاتجاهات:

اتجاه التحليلية النفسية

تقوم وجهة النظر التحليلية وتحديداً نظرية فرويد في تفسير الجريمة على أن للشخصية مكونات ثلاث رئيسية هي الهو (ID)، والانا،الذات (Ego)، والضمير الذات العليا (Superego). فالهو يتمثل في الجانب اللاشعوري من النفس الإنسانية ويتضمن النزاعات الفطرية والاستعدادات الوراثية، وهي تعمل على تحقيق أكبر قدر من الإشباع لتلك النزاعات الغريزية دون إقامة أي وزن للقيم والمعايير السائدة في المجتمع.

أما الذات (Ego) فتمثل ذلك الجانب الشعوري من النفس الذي يكون على صلة دائمة بالواقع محاولاً تسوية الخلافات وإيجاد التوازن بين نزعات الهو الغريزية، وأوامر ونواهي الذات العليا، ومتطلبات العالم الخارجي (القيم والتقاليد). وتشير الذات العليا أو الأنا الأعلى إلى الجانب المثالي من النفس البشرية، وتتضمن هذه الأخيرة جانبين هما الضمير (مستودع المحرمات والنواهي)، والذات المثالية وتحتوي القيم والمثل والأخلاقيات (الكبيسي، 2002).

يعتقد فرويد أن السلوك الإجرامي الذي يأتي به الفرد يكون العامل المسبب له إما فشل الذات في تطويع وتهذيب النفس، وإما بسبب انعدام وجود الضمير أو عجزه في السمو بالنزعات والميول الفطرية إلى مرتبة الإشباع المشروع أخلاقياً وقانونياً. ففي كلتا الحالتين تنطلق النزعات الغريزية من عقالها لتحقيق إشباعاً تاماً أو جزئياً ضاربة بذلك عرض الحائط كل ما يتصل بالقيم والمبادئ التي يجب احترامها داخل المجتمع. والجريمة والانحراف بحسب فرويد أيضاً ناتجة عن الإحساس المفرط بالذنب، كنتيجة الأنا والأنا أعلى قوية جداً تدفعه للبحث عن العقاب فيجأ لارتكاب الجرائم، وذلك للتخفيف من الشعور بالذنب

ويرى فرويد أن المجرم قد يفلح في كبت نزعاته وإسقاطها في اللاشعور، ولكنه مع ذلك يعود للتعبير عنها رمزياً بسلوك يعتبر جريمة في نظر القانون، وإجمالاً فإن الجريمة تعود إلى أحد الأمرين:

1. إما عجز الذات عن مواجهة ضغوط الهو من جهة، وصرامة الذات العليا من جهة ثانية، وفشلها في التوفيق بين نزعات الأولى ومثل الثانية.
2. وإما إلى تخلف الذات العليا نفسها أو ضعفها بحيث لا تجد الذات من يزودها بالقوة بحيث تكون قادرة على الردع، في كلتا الحالتين تجد الهو نفسها بدون رقيب فتفعل ما تريد (المشهداني، 2005).

ونستنتج أن هذا الاتجاه يربط ما بين اللاشعور وبين السلوك الإنساني بصفة عامة ولاسيما السلوك الإجرامي اللاشعور الذي يتشكل عن طريق الإدراك والخبرات القادمة من نطاق الشعور، فالسلوك الإجرامي بحسب فرويد أيضاً هو التعبير المباشر عن الحاجات الغريزية القادمة من اللاشعور، والتعبير الرمزي عن الرغبات المكبوتة، أو هو نتاج لأنا غير متكيف بسبب تمزق الأنا بين متطلبات الهو المتناقضة وألانا الأعلى.

العقد النفسية/ الإحساس بالنقص

العقد التي تؤلِّف جزء من اللاشعور المكتسب من الاستعدادات النفسية للإنسان، والتي تتكون من ذكريات وخواطر مؤلمة أو منفرة، لا تستسيغها الذات الحسية فتكبتها في اللاشعور (نشأت، 2005)، وأهم هذه العقد عقدة النقص، وفي مجال الجريمة فإن عقدة النقص قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة؛ لأن هذه العقدة هي أحسن الوسائل لجلب الانتباه وليصبح مركز اهتمام فيعوض الإحساس بالنقص باقتراف الجريمة (علي، 1421هـ). وأكد أدلر (Adler) عام 1956 في نظريته حول الإحساس بالنقص أن هناك العديد من العوامل التي تمارسها الأسرة وتؤثر في نمو الشخصية تكون سبباً في ممارسة السلوكات المنحرفة، وعدم التغلب على عقدة النقص بوسائل مرغوبة أو مشروعة ومن هذه الأساليب الإهمال، والتدليل، أو التسلط والتشدد والعقاب والسخرية والنقد الذي يولِّد شعوراً بالنقص إذا كان مقروناً بالتدليل الزائد أو الإهمال (Robert, 1999).

الإحساس بالإحباط لدولارد (1939)

ينطلق هذا الاتجاه من فكر مفاده أن الإحباط يؤدي إلى العدوان، والأخير يؤدي إلى الإحباط، وهكذا تكون الدورة مغلقة، وأن النسبة العالية من الإجرام بحسب تفسير هذا الاتجاه في الجماعات الفقيرة وازدياد ارتفاع الإجرام في اللحظات الحرجة ترجع أساسها للإحباط. وما الإجرام وفق هذه النظرية ناتج عن ردود أفعال تجاه الإحباط بسبب التعلم الاجتماعي، إحباط مصدره أشخاص آخرين لا يريدون أن نطور كل قدراتنا (البداينة، 2010).

نظرية ديغراف ودي تيليو نظرية الإحساس بالظلم (1950)

تحدَّث ديغراف عن دور الإحساس بالظلم عند الفرد في نشوء الانحراف والإجرام، وهذا تصور مخالف للتصور الفرويدي عن دور الإحساس بالذنب في ظهور الجريمة، فقد لاحظ ديغراف أن بعض المجرمين المنتكسين يعانون من حساسية مفرطة نحو الظلم، وهذه الحساسية تعبر عن حرمان عاطفي شبه كلي. واستحالة القيام بسلوك ما استجابة للحب أو عاطفة أو قيمة معينة، يدفع الإنسان السوي ضد الظلم الذي يتعرض له دون اعتداء على القيم الخلقية المتعارف عليها في المجتمع، فيدافع بطريقة خاطئة ومفرطة ضد الظلم (بشير، 2007).

2.2 نظريات النوع الاجتماعي في علم الجريمة:

تتكون نظريات النوع الاجتماعي (الجندر) في علم الجريمة من مجموعة من الاتجاهات النظرية التي تحدِّد متغيِّر النوع الاجتماعي متغيِّر أساسي في فهم الجريمة وهذا الاتجاه يشير إلى الغياب النسبي للنساء في الحقل كجانيات وعاملات وضحايا وباحثات، فيستند المنظور بشكل أساسي على فكرة المجتمع الأبوي "الذكوري" الذي يمكن الرجال من الهيمنة على مؤسسات الدولة وصناعة القوانين، وتحديد الأدوار الجندرية، ووضع نماذج السلطة في المجتمع، لهيمنة الذكور وتبعية الإناث وهذا جوهر فشل فهم أهمية الجندر والأدوار الجنسية من قبل الرجال في المجتمع.

والمنظور الجندري له وظيفتان أساسيتان، هما:

الأولى: نقد الذكورية التقليدية والمناهج المتمركزة حول الذكورة في دراسة الجريمة والإجراءات التقليدية لنظام العدالة الجنائية.

الثانية: تطوير تفسيرات الانحراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي واعتبارات طبيعة الإجرام والكتابات من منظور النوع الاجتماعي (Chesney–lind, 1988).

أبرز الاتجاهات النسوية

وتركز هدفها لإنشاء منهج معرفي نسوي في مجال علم الجريمة والعدالة لتكون رديف وتستكمل ما تضمنته الأبحاث والدراسات والنظريات الذكورية في هذا المجال من نواقص، ويفترض أن تكون هذه الخبرة محددة بالخبرة المشروطة بالنوع الاجتماعي.

من المعروف أن علم الجريمة حتى الآن اقتصر تناوله على الباحثين والخبراء الذكور بما في ذلك ما يتعلق بالنظريات الجنائية ولذا نلاحظ بأن دعاة النظريات النسوية في علم الجريمة من جهة يحاولن استكمال وتعبئة ما يعتقدن بأنه نواقص وثغرات في النظريات القائمة ومن جهة أخرى يحاولن معالجة التحيز الذكوري الذي طبع النظريات المتعلقة بعلم الجريمة حتى الآن، وبهذا تعتقد دعاة التأسيس لنظريات نسوية في علم الجريمة بالحاجة لفهم ومعرفة أعمق للعلاقات بين الجنسين.

وفي تفسير الاختلاف بين جريمة المرأة عن الرجل أشارت النظرية النسوية أن هذا الاختلاف مرجعه إلى الأمور التالية بحسب : (Stephaine & Barbara. 2003).

1- التنشئة الاجتماعية المختلفة للمرأة من خلال الأدوار الاجتماعية المرتبطة بنوع الجنس.

2- الفرص القليلة لدى المرأة لارتكاب الجريمة كنتيجة للضبط الاجتماعي الصارم والذي يقلل من فرصة ارتكاب الجرائم من قبل النساء.

3- الضبط الاجتماعي الصارم للإناث من قبل الأسرة في البيت والمجتمع، وسيطرة الرجال على الحياة العامة.

النسوية الليبرالية

ركّز الاتجاه الليبرالي على التميز العنصري بين الجنسين، وعلى موضوع تحرر المرأة وأن النساء تستحق معاملة متساوية في نظام العدالة الجنائية، حيث اعتبرت مفاهيم الأبوة والشهامة أهم مفاهيم الاتجاه النسوي الليبرالي واهتمت بالحاجة إلى

مراجعة القوانين المبنية على النوع الاجتماعي، ودراسة ممارسات التميز المؤدية بين الجنسين في إجراءات العدالة الجنائية، وسيادة العدالة وتقليل التميز بين الجنسين يجب أن يرافق اندماج النساء بسوق العمل (Wiliams & McShane, 2010).

فرضية الشهامة ونظام العدالة الجنائية: أكد هذا التوجه إنه يوجد تفاوت بسيط يظهر وفق الجنس والعمر، والعرق والطبقة ونظام عدالة الأحداث في الأحكام الجنائية، فالنظام أصعب على الرجل وأكثر تساهلاً مع المرأة، وهذا الميل تجاه معاملة النساء بليونة مرده فرضية "الشهامة" التي ترى أن الشرطة، والمدعين العامين والقضاة وهم من الذكور في الغالب لديهم موقف شهامة تجاه المرأة ويتم تعميم هذا الموقف حتى على النساء المجرمات، لذلك يتعاملون بتساهل مع المرأة أكثر من الرجال وهذا الميل تجاه معاملة النساء بليونة أكثر من الرجال كان محط عدد من التفسيرات، وكانت النزعة الأكثر شيوعاً واستدامة هي فرضية "الشهامة" والتي ترى أن أفراد الشرطة، والمدعين العامين والقضاة (هم في الغالب من الذكور) لديهم موقف شهامة تجاه المرأة على نحو تقليدي، ويتم تعميم هذا الموقف حتى على النساء المجرمات؛ لذلك فهم يتعاملون بمزيد من التساهل مع المرأة أكثر من الرجال. ورفضت فرضية الشهامة من قبل أغلب الاتجاهات النسوية، وأعيد تفسير التساهل مع المذنبات الإناث كنتاج "للأبوية"، وكان موقف متخذو القرار موقفاً أبوياً إزاء النساء، ناظرين لهن كضعيفات جداً وسلبيات لأن يقاومن أو حتى يتعلمن من العقاب من نظام العدالة الجنائية أنَّ لا فرضية الشهامة ولا الأبوية قد فسرت النتائج المتعلقة بالتباين المرتبط بالنوع في قرارات المحكمة وافترضت أن التقدير القضائي يتأثر بمكانة الأسرة وعلاقات المتهمين (Akers & Sellers, 2009).

الراديكالية النسوية

هذا الاتجاه انتقد بشدة الطريقة التي تنشأ بها السلطة، وهيمنة الذكور في المجتمع، فبدلاً من التركيز على الأدوار تتعامل الرادكالية النسوية مع الطريقة التي يعزز النظام الاقتصادي الرأسمالي الجريمة من خلال إيجاد المجتمع الأبوي والجنسي، وتحدد الأبوية النساء على أنهن تابعات، وللرجال الحق في السيطرة عليهن والسيطرة

على التناسل، وبهذا يطور الرجال مفاهيم شرعية، كالزواج الذي يحدد النساء كحق ممتلك، ويقلل من أهمية الاعتداء على النساء (الاغتصاب الزوجي والعنف الأسري).

وتتضمن الراديكالية النسوية تغيُّرات في التعريفات القانونية للجريمة، وتقديم قوانين تراعي الفوارق بين الجنسين، وتدعو لحق النساء بممارسة السلطة على أجسادهن، وإعادة بناء علاقات العائلة للتخلص من هيمنة الذكر. ويعتقد أصحاب هذا التوجه أن حركة تحرر النساء ستؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة لدى النساء، وانخفاض معدل العنف الذي تتعرض له المرأة وإلغاء تقسيم العام الخاص والعام بين الرجال والنساء (Wiliams & McShane, 2010).

وليس تحرر المرأة هو الذي سيؤدي ويزيد من جرميه الإناث، وإنما الضغوط الاقتصادية على النساء الناجمة عن البطالة، والعمالة قليلة الأجر، ومدفوعات الرفاه غير المناسبة، مع زيادة عدد النساء اللواتي يترأسن أسرة ويعلن أطفالاً تدفع النساء إلى النشاط الجنائي كبديل وهذا ما يجبر المرأة إلى التحرر من الالتزام بمعايير السلوك القانوني وليس التحرر؛ لأنَّه سيؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة لدى النساء وسيؤدي إلى انخفاض معدل العنف الذي تتعرض له المرأة من قبل الرجل (Akers & Sellers, 2009).

الماركسية النسوية

منظرو الماركسية استبعدوا جرام الأنثى، إذ يرون أن النظام الرأسمالي يعمل على استغلال الفئات التابعة "مبني على العرق والنوع الاجتماعي" من اجل الانتاج الرأسمالي يركز على الأرباح، وأن العمل في الفكر الماركسي يؤدي إلى التقسيم على أساس الجنس للعمل والذي يكون فيه تميز مبني على الجنس أكثر منه طبقي (Wiliams & McShane, 2010).

وبحسب هذه النظريات للنساء مكانة متدنية بمواقع العمل، مناصب متدنية وأجور منخفضة، ورأس المال مقتصر على الذكر، وأن التميز على أساس الجنس في مجال العمل بمثابة صورة مصغرة لعدم المساواة الاقتصادية بشكل عام، وتالياً مصدراً للجريمة عند المرأة (وريكات، 2013).

وتلخص الماركسية النسوية مصدرين رئيسيين للجريمة: أولاً– التهديد الناتج عن التوزيع الحالي للملكية. وثانياً – التهديد من التميز على أساس الجنس في العمل. وهذا ما يفسر أن النساء غالباً ما يتم اعتقالهن بجرائم الاعتداء على ملكية الآخرين أو جرائم ذات طابع جنسي. ويرون أن المكانة التي تحتلها النساء في سوق العمل، ولأنها مصدر ثانوي في العمل وفائض في القوى العاملة هكذا وضع هو سبب آخر للجريمة.

ويشير وريكات "إنه غالباً ما يتم وصم سلوك المرأة بالإجرامي وفقاً للمضامين الأخلاقية للرأسمالية، والتفسير الإجرامي لدى النساء يعكس الاختلافات الطبقية في النظام الاقتصادي. حيث تشغل النساء مكانة ضمن طبقة من النساء تعاني من العزلة والإحباط، هذا العامل ينتج جرائم الأنثى، أكثر من أي عامل اجتماعي آخر، أو سمات نفسية، أو خصائص مادية" (وريكات، 2013). وتصنيف سلوك أنه إجرامي، يتم وفقاً للمضامين الأخلاقية للرأسمالية، لكن التفسير الحقيقي للجريمة عند المراة في المجتمع الرأسمالي هو انعكاس للتفاوت الطبقي في النظام الاقتصادي، وما ظلم المرأة إلا أحد نتائج النظام الأبوي الرأسمالي.

وتعرف الاشتراكية النسوية ظلم المرأة بأنه أحد أعراض النظام الأبوي الرأسمالي، والجريمة نتاج الوضع الطبقي لذلك غالبية جرائم النساء لها علاقة بالتعدي على ملكية الآخرين (Akers & Sellers, 2009).

3.2 الدراسات السابقة:

هنالك مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدِّراسة والمتعلقة بالجريمة لدى النساء، التي أجريت على المجتمع العربي أولاً، وثم الدراسات الأجنبية.

أجرى (الجهني، 2013) دراسة بعنوان "**أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وعلاقتها ببعض العوامل الديموغرافية**" وهدفت التَّعرف إلى العوامل الدافعة للسلوك الإجرامي للنساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، والتَّعرف إلى أثر متغيِّر العمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية على أنماط الجريمة المرتكبة من قبل العينة، والتَّعرف

أيضاً إلى الخصائص والسمات الشخصية والنفسية للنساء المرتكبات الجريمة في المنطقة الشرقية للمملكة. واستخدم الباحث المنهج التحليلي على عينة قصدية بلغت (178) امرأة من اللواتي ارتكبن جرائم. ودلت نتائج الدِّراسة إلى أن أكثر العوامل الدافعة إلى ارتكاب النساء الجريمة هي الأصدقاء وسوء العلاقات الأسرية للتسلط وقسوة وشدة تعامل الآباء والأمهات مع الأبناء بالإضافة لوجود خلافات بين الأزواج وتغيب الاحترام بين الزوجين، فضلاً عن عدم الشعور بالأمان، وأن أكثر أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء هي الزنا والدعارة، ما بيَّنت الدِّراسة وجود علاقة بين انخفاض دخل الأسرة وتردي مستوى معيشتها وبين ارتكاب الجريمة.

وأجرت الشناق (2009) دراسة بعنوان "**أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة/ الأردن**". وأهم أهداف الدِّراسة هي الكشف عن حجم ظاهرة الجريمة التي ترتكبها النساء في الأردن، ومعرفة أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء في الأردن، ومعرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبات الجريمة. واستخدمت أسلوب المسح الاجتماعي "الاستبانة " على عينة مكونة من (160) نزيلة. وجاءت نتائج الدِّراسة بان أنماط الجرائم المرتكبة تمثلت بالجرائم الأخلاقية (زنا ودعارة)، ثم جرائم القتل، تلاها جرائم السرقة، والنشل، وبينت الدِّراسة أن أعمار مرتكبات الجرائم متوسطة نسبياً، إلى جانب تدني تعليمهن، ووجود تفكك اسري، علاوة على سوء الوضع الاقتصادي للنزيلة وأسرتها.

كما أجرت بركو (2008) دراسة **بعنوان إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار** وهدفت الدِّراسة إلى معرفة أهم الخصائص النفسية والاجتماعية للمرأة المجرمة، وعلاقة المرأة المجرمة بضحاياها، وكذلك أهم الوسائل التي تستعملها المرأة لتنفيذ الجريمة، وأهم الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى اقتراف الفعل الإجرامي، والآثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة، فقد اعتمدت على مناهج متعددة للغوص في أبعاد الجريمة النسوية، كالمنهج الوصفي والإكلينيكي، ومنهج دراسة الحالة، وحددت عينة الدِّراسة بشرياً بنساء اقترفن الجريمة العمدية، وبلغ عددهن (90) حالة، وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها: انخفاض نسبة جرائم المرأة إلى جرائم الرجل في

المجتمع الجزائري، بفارق كبير جداً ولصالح الرجل، وأن هناك فروقاً نوعية وكمية في عدد ونوع الجرائم المرتكبة من قبل الرجال والنساء على حد سواء، حيث تكثر جرائم الرجال في السرقة والقتل، في حين تكون الجرائم الرئيسية للنساء: القتل، والدعارة، والزنا، وأن أغلبية المجرمات ينتمين إلى الفئة العمرية للعقد الثاني والثالث، وفيما يتعلق بضحايا المرأة، فوجدت الدِّراسة أن الرجال أكثر استهدافا من قبل المرأة وذلك بنسبة (74.44%) مقابل (25.56%) ضحايا إناث.

أما دراسة الجميل (2004) بعنوان "**المرأة والجريمة – من منظور القانون الاجتماعي: دراسة قانونية – اجتماعية– ميدانية**" **في اليمن**، والتي هدفت إلى معرفة حجم إجرام المرأة اليمنية ونوعيته مقارنة بإجرام الرجل، وكشف العوامل التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة. وتكونت العينة من (90) سجينة، تم اختيارها بطريقة عشوائية من سجن صنعاء وتعز المركزي، واستخدم الباحث الاستبيان والمقابلة في جمع البيانات حول الدِّراسة. وبينت النتائج أن جرائم النساء في اليمن قليلة مقارنة بالرجال، وتركز إجرام النساء اليمنيات في جرائم الزنا والسرقة، وأن أهم أسباب الجريمة لدى النساء اليمنيات هي الفقر والتفكك الأسري والمشاكل العائلية وضعف الوازع الديني والبطالة.

وفي دراسة أجراها الهياجنة (2003) بعنوان: "**جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية**"، هدفت الدِّراسة إلى تناول الخصائص الشخصية والأسرية للمسجونات أو الموقوفات على خلفية ارتكاب الجرائم الأخلاقية. وسعت الدِّراسة أى بيان تصور المبحوثة لذاتها، والظروف والأحوال المتعلقة بالقضية، وتكونت عينة الدِّراسة من نزيلات مركز الإصلاح والتأهيل الجويدة بالأردن، واستخدم أسلوب المسح الاجتماعي الاستبانة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدِّراسة هي انتماء النسبة الكبرى من المبحوثات للفئة العمرية (18– 25) سنة، وارتفاع نسبة العازبات والأميات وغير العاملات، وأنهن تعرضن للمعاملة السيئة من الآخرين وشعورهن بالكآبة والحزن الأمر الذي دفعهن في كثير من الأحيان إلى استغلال مفاتنهن، لتحقيق رغباتهن، وتميزن بتدني الأوضاع الاقتصادية والتعليمية للوالدين، وتعاطي احدها المخدرات أو الكحول والقمار، ومشاهدة الأفلام الإباحية وأعلى نسبة من الجرائم الأخلاقية كانت الزنا تلتها الدعارة، والبغاء والرغبة في الانتقام من الأهل والزوج.

أجرى الريدي (2003) بعنوان "**العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء**"، وهدفت إلى التَّعرف على الخصائص والسمات الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة، ومدى تأثير تلك السمات في ميولهن للانحراف وارتكاب الجريمة، وأهم العوامل الاجتماعية المرتبطة بميل النساء لارتكاب الجريمة. وتكونت العينة من (228) امرأة موقوفة في سجون النساء في الرياض والدمام والإحساء، واستخدمت مقياساً أعده لهذه الدِّراسة. وبينت النتائج أن غالبية السجينات كانت جرائمهن أخلاقية ولديهن مستوى تعليم متدني، وتدني الوضع الاقتصادي لدى عينة الدِّراسة وتدني دخل أسرهن والسكن في أماكن ضيقة وقديمة في الأحياء الشعبية المتوسطة، مما كان له الأثر في ميلهن لارتكاب الجريمة كعامل مساعد ، وتبين من نتائج الدِّراسة أن النساء من عينة الدِّراسة يرافقن صديقات سيئات الذي ساهم في انحرافهن ولهن أسبقيات.

ودراسة للمومني (2002) بعنوان "**جرائم النساء في المجتمع الأردني، حجمها، دوافعها، أنماطها– دراسة اجتماعية ميدانية**"، استخدم لاستبانه على جميع النساء الأردنيات اللواتي ارتكبن جرائم بمختلف أنواعها في مراكز الاصطلاح وتأهيل النساء في الأردن على عينة قوامها (147) نزيلة. هدفت الدِّراسة إلى معرفة حجم ظاهرة الجريمة عند النساء الأردنيات وما هي أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النزيلات، بالإضافة للكشف عن أهم العوامل والدوافع لارتكابهن لهذه الجرائم، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجانيات. أظهرت نتائج الدِّراسة: تدني مشاركة المرأة في الجرائم مقارنة بالرجال وأن أكثر الجرائم ارتكاباً من قبل النساء هي جرائم الاعتداء على الإنسان، وكذلك أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالعلاقات الاجتماعية هي من أهم المشاكل التي أدت إلى ارتكاب النساء لهذه الجرائم.

دراسة الحموري (2001) بعنوان "**النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف (دراسة اجتماعية)**" على مجتمع دراسي مكون من 40 نزيلة من الموقوفات على خلفية جرائم الشرف. هدفت الدِّراسة إلى بحث ووصف الخصائص والظروف الشخصية والاجتماعية للموقوفات على خلفية جرائم الشرف .وبيان تصورات الموقوفات لظروف إيقافهن. واستخدم اسلون الإحصاء الوصفي وأظهرت نتائج الدِّراسة: تدني المستوى التعليمي للنزيلات، وارتفاع نسبة الأمية، وانتماء النسبة الكبر غالى الفئة

العمرية (18-35)، وارتفاع نسبة العازبات وغير العاملات بأجر، كما أن الموقوفات ينتمين في الغالب إلى اسر وضعها الاقتصادي متدني، والظروف المنزلية الصعبة والعلاقات الأسرية التي يسودها العنف والتفكك، وتدني المستوى التعليمي للوالدين وللزوج في حال المتزوجات، ووجود أفراد من الأسرة لهم سجل إجرامي، وأن أكثر من 90% كان زواجهن رغماً عنهن.

ثانياً: الدراسات الاجنبية :

دراسة بريتوريوس (Pretorius, 2006) بعنوان "**موجة العنف وسوء المعاملة للنساء قاتلات أزواجهن**"، وهدفت الدِراسة إلى التَّعرف على الخصائص الاجتماعية للسجينات وعلاقة السجينة الاجتماعية بمحيطها الاجتماعي بأسرتها، وأسلوب المعاملة والتَّعرف إلى الوسائل التي استخدمت في القتل واستخدمت الباحثة استبانة لجمع بياناتها متعلقة بالسيرة الذاتية للمجرمات،حيث بلغت عينة الدِّراسة (60) امرأة سجينة من (05) سجون في كافة أنحاء جنوب إفريقيا، وجميع أفراد العينة حوكمن بتهمة القتل،. ومن النتائج التي تم التوصل إليه: أن السجينات ينتمين إلى خلفيات عرقية مختلفة، ولغات مختلفة، وأن أغلب السجينات لديهن مستويات تعليمية متنوعة من شهادات وتعليم ثانوي وأميات، وأعمار السجينات ما بين (36-45)، وعلاقة السجينات أثناء طفولتهم مع أسرهن وصفت بالجيدة، ومنهن(88.33% من تعرضن لسوء المعاملة من الوالدين أو احدهما، في حين وجد أن 16% من العينة قد تعرضن للعنف الأسري والعنف من قبل الزوج وعلاقات أخرى خارج إطار الزوجية ،وان وسوء المعاملة والغيرة والانتقام والنزاعات وتهديد الزوج المستمر

دراسة شوبيرت (Shobert, 2003) بعنوان "**الجريمة النسوية والفقر- فرص مسروقة**" في كندا. سلطت الدِّراسة الضوء على العلاقة بين جريمة المرأة والفقر، ومعرفة أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء المهمشات، والدوافع التي تؤدي بهن إلى ارتكاب الجريمة. وتكونت العينة من (45) سجينة تراوحت أعمارهن بين (23-46 سنة). واستخدمت الباحثة أسلوب المقابلة المعمقة في دراستها، وخلصت النتائج إلى أن الفقر والعوز يلعب دوراً مهماً في ارتكاب الجريمة، والتعليم المتدني والعمل بأجور زهيدة، والفرص غير المتساوية والتهميش في المجتمع جميعها عوامل تساهم في

ارتكاب المرأة للجريمة، وأن غالبية أفراد العينة مطلقات، ولديهن أطفال وعاطلات عن العمل، وان أنماط الجرائم التي ارتكبتها النساء هي: الإدمان على الكحول والاتجار بالمخدرات والانحراف الجنسي والدعارة والسرقة، وجرائم الملكية والنصب والاحتيال والتزوير، وتوصلت الدِّراسة إلى أن أهم الدوافع لارتكاب الجريمة لدى العينة هي العمل بأجور زهيدة والفرص غير المتساوية أو التهميش من قبل المجتمع والتعليم المتدني وأن القضاء على الفقر أحد أهم طرق منع الجريمة، كما توصلت الباحثة أن البرامج التلفزيونية تروج بصورة غير واقعية وسلبية للنساء برامج بان لهن الحق في النجاح والتحرر، وتدعي النجاح لكل النساء ومن ثم غالباً ما تلجأ النساء الفقيرات لارتكاب الجريمة لتحقيق ذلك النجاح وان العلاقة بين الفقر وجريمة المرأة هي علاقة معقدة رأت الباحثة أنها علاقة منفعة أو اعتماد متبادل قريب إلى سبب أو نمط تأثير حيث أن هاتين القوتين الجريمة – والفقر – أحدهما وقود للآخر.

أجرى اوبرمان (Oberman, 2003) دراسة بعنوان "**الأمهات اللاتي يقتلن نماذج ثقافية من وجهات نظر أمومة معاصرة**"، حيث هدفت الدِّراسة إلى معرفة الظروف التي تحيط بالنساء اللاتي يرتكبن الجرائم ضد أبنائهن، وتم تطبيق الدِّراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومقارنتها بثلاث دول أخرى هي: الهند، وهنغاريا، وفيجي. متناولا الباحث للأنماط وطرق الحياة الاجتماعية، واعتمد الباحث أسلوب المسح الثقافي. وتوصلت الدِّراسة إلى النتائج التالية: إن معظم النساء المرتكبات لجرائم ضد أبنائهن هن من الفقيرات، وأن النساء يتجهن إلى الانحراف نتيجة العامل الأسري كوجود المرأة مع والدين غير جيدين، وأن بعض النساء يرتكبن هذه الجرائم استجابة لطلب الزوج.

أجرت كارول كوادريل (Carol Quadrelli, 2003) دراسة في استراليا بعنوان "**الانحراف وتقرير المصير والتنميط الاجتماعي للمرأة المجرمة**"، هدفت هذه الدِّراسة تسليط الضوء على النساء المجرمات وكيف يتم تنميطهن اجتماعياً داخل النظام القضائي وفي المحاكم وفي السجون ورفضت هذه الدِّراسة اعتبار أن المرأة متلقي سلبي لقوانين النظام البطرياركي الجنائي الذي يصورها على أنها غير متحكمة بمصيرها، وجاءت نتائج هذه الدِّراسة تتبنى وجهة نظر مغايرة، وترى أن المرأة متحكمة بقدراتها

ومصيرها وجسدها بعكس الرؤية النمطية للمرأة من قبل نظام العدالة الجنائية الذي يصورها على أنها غير متحكمة بمصيرها وسلبية، وهذا التوجه يقدم نظرة أكثر تعقيداً وتفصيلاً لانحراف المرأة، وتصنَّف نوع الدِّراسة بأنها من الدراسات الأثنوغرافية النسوية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، متبعة أسلوب الملاحظة المعيشة، وتحليل المحتوى للإنتاج الأدبي للسجينات، والمقابلات المعمقة على عينة من نساء نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل وعددهن (60) نزيلة بأسلوب المقابلة، و141 نزيلة بشكل عام.

أجرى إيتل (Eitle, 2002) دراسة بعنوان "**استكشاف مصدر الانحراف الناتجة عن ضغوط الإناث، التمييز المحسوس ونظرية الضغوط العامة**"، حيث هدفت الدِّراسة إلى الكشف عن العلاقة بين التمييز على أساس النوع (ذكور- إناث) وانحراف النساء. وتم إجراء هذه الدِّراسة على عينة من النساء الشابات في جنوب فلوريدا تتراوح أعمارهن من 18-23، وحاولت الدِّراسة اختبار فرض هل النساء تعرضن لخبرات سيئة كالتمييز ضدهن والمعاملة السيئة يقمن بارتكاب الجريمة. وتمكنت الدِّراسة من التوصل لعدد من النتائج أهمها: إن التعرض لأحداث سيئة في الحياة في مراحل العمر المختلفة سواء على المستوى الشخصي أو في نطاق العائلة من الأمور التي تدفع النساء إلى ارتكاب الجريمة، وأن لجماعة الرفاق دور كبير في دفع المبحوثات لارتكاب الجريمة والانحراف، حيث إنهن يقمن بانتهاز الفرص المناسبة لخرق القانون وتقليد بعضهن بعضاً.

أجرت كارلن عام (Carlen, 1988)، دراسة مسحية بعنوان "**المرأة، الجريمة، والفقر**" على عينة قوامها 39 امرأة ذات تاريخ إجرامي طويل في بريطانيا، واستخدام النتائج لتقديم تنميط إثنوجرافي لسلوكهن وردودهن الرسمية تجاه هذا التحليل، وأظهرت نتائج الدِّراسة من خلال استجابات أفراد العينة، أن الجريمة ناتجة عن الشعور الطاغي بالفقدان، والذي يدفع السلوك العام نحو تحقيق أي مكسب كان. بالإضافة إلى ذلك، أن عوامل الاضطهاد الطبقي والجندري والعرقي تتضافر لتساهم في تجريم شخصية وهوية المجرم الاجتماعية، وأن النظام الجنائي وما يترتب عليه من آثار لاحقة على حياة أفراد العينة ما بعد الاحتجاز عامل أساسي في ارتفاع نسبة السلوك الإجرامي من

جهة، وتدني خيارات وفرص دمج نمط الحياة الجديد داخل إطار القانون، وخصوصا فيما يتعلق بالسياسات الرافضة لتوظيف المجرمين.

وأجرت لابريري (Laprairie,1987) دراسة هدفت إلى معرفة طبيعة الجريمة لدى النساء ومعرفة العلاقة بين التمييز العنصري ضد الهنود والمستقبل المحتمل للجريمة، وتكونت العينة من (66) سجينة في سجن كنجستون في كندا، واستعانت الباحثة بالإحصائيات الجنائية للعدالة الكندية، وقامت بمقابلة السجينات. وبينت النتائج أن أنماط الجريمة تتباين بين السجينات المحليات وغير المحليات، وأن التمييز العنصري يعتبر عاملاً أساسياً لارتكاب المرأة المحلية للجريمة.

ماذا يميز هذه الدِّراسة عن الدراسات السابقة:

1- إبراز العلاقة ما بين العنف ضد المرأة القائم على النوع الاجتماعي وارتكابها الجريمة.

2- تميزت الدِّراسة الحالية بتناول جريمة المرأة ليس بمعزل عن التحليل البنائي للمجتمع.

3- الدِّراسة الحالية أخذت بعد النوع الاجتماعي في تحليل وتناول السلوك الإجرامي للمرأة.

4- عملت بعض الدراسات على اختبار عامل واحد وعلاقته بجريمة المرأة كالفقر حيث لا يمكن إرجاع أو ربط جريمة المرأة إلى عامل واحد فقط بينما الدِّراسة الحالية أخذت عدد من العوامل بعين الاعتبار.

5-عدد من الدراسات السابقة بحثت في نمط أو نوع محدد من الجرائم التي ترتكبها النساء مثل التسول أو القتل أو جرائم الشرف في حين الدِّراسة الحالية لم تحدد في الدِّراسة نمط معين من الجرائم، وإنما الجرائم وفق القانون الجنائي المطبق في فلسطين.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، من حيث المنهجية المتبعة، وتحديد لمجتمع وعينة الدِّراسة، وأداة الدِّراسة وطريقة بنائها، وإجراءات التأكد من صدق وثبات أداة الدِّراسة، وكذلك عرض للأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية التي استخدمت في معالجة البيانات وعرض النتائج، وعلى النحو التالي.

1.3 منهج الدِّراسة

تعدُّ الدِّراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية المسحية، التي اعتمدت على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها ووصفها واستخلاص النتائج للإجابة عن أسئلة الدِّراسة المتعلقة بالكشف عن العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل، وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بوصفه من المناهج العلمية الأكثر استخداما في الدراسات الاجتماعية، إذ يمكن من خلاله الكشف عن الظاهرة المجتمعية "مشكلة الدِّراسة" ووصفها وتحليلها، بما يحقق أهداف الدِّراسة، والإجابة عن أسئلتها.

وقد اعتمدت الدِّراسة على مصادر المعلومات التالية:

أولاً: المصادر الثانوية (المكتبية)

1- التقارير والنشرات الإحصائية لأعداد الجرائم المرتكبة من قبل النساء الفلسطينيات.

2- الدراسات والمراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع الدِّراسة.

ثانياً: المصادر الأولية

اعتمدت الدِّراسة للحصول على بياناتها الأولية من خلال:

1) المسح الميداني باستخدام أداة الدِّراسة (الاستبيان)، التي وزعت على عينة الدِّراسة المكوَّنة من النساء النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل.

2) إجراء المقابلات الميدانية مع العاملين في إدارة المراكز الإصلاحية ونظم العدالة الجنائية، وبعض النزيلات للتعرف عن كثب عن خصائص مرتكبات الجريمة في المراكز الإصلاحية وأعدادهم وأوضاعهم العامة، وذلك من أجل بناء وإعداد أداة الدِّراسة.

2.3 مجتمع الدِّراسة:

تكون مجتمع الدِّراسة من جميع النزيلات المحكومات بالسجن في ثلاث مراكز إصلاحية في دولة فلسطين والتابعة للسلطة للفلسطينية وهي (مركز إصلاح وتأهيل بتونيا، ومركز إصلاح وتأهيل جنين، ومركز إصلاح وتأهيل أريحا) والبالغ عددهن نحو (43) نزيلة (إدارة المراكز الإصلاحية، 2017).

3.3 عينة الدِّراسة:

نظرا لحجم مجتمع الدِّراسة القليل نسبياً، فقد تم اختيار عينة الدِّراسة بأسلوب المسح الشامل لعناصر مجتمع الدِّراسة، حيث أُجري تطبيق أداة الدِّراسة على جميع النزيلات المتواجدات في مراكز الإصلاح والتأهيل المذكورة خلال فترة التطبيق التي استمرت لفترة أسبوعين، حيث قامت الباحثة بمقابلة كل نزيلة على حدة وتطبيق أداة الدِّراسة، حيث قامت الباحثة بتوضيح وشرح طريقة تعبئة الاستبيان، والحرية في المشاركة بتعبئة الاستبيان، والإجابة عن أي استفسارات المبحوثات، مع ذكر أن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لغايات البحث العلمي فقط، وأن نتائج هذه الدِّراسة سوف تصب لصالح النزيلات في المراكز الاصلاحية بشكل خاص، ولصالح النساء الفلسطينيات بشكل عام.

وقد استجابت لعملية التطبيق ما مجموعة 38 نزيلة، تمثل ما نسبته 88.3 % من الحجم الإجمالي لمجتمع الدِّراسة، وقد قامت الباحثة بتطبيق أداة الدِّراسة خلال الفصل الأول من عام العام الدراسي 2016- 2017 م.

وفيما يلي عرض للنتائج المتعلقة بخصائص عينة الدِّراسة.

1- التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعاً لمتغير العمر

جدول (4)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير العمر (سنة)

فئات متغير العمر	العدد	النسبة المئوية %
18 – 24	10	26.3
25 – 34	9	23.7
35– 45	14	36.8
أكثر من 45	5	13.2
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (4) أن النزيلات من الفئة العمرية (35–45) سنة قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة 36.8 % من حجم العينة الإجمالية، وشكلت الفئة العمرية (18–24) سنة ما نسبته 26.3 %، بينما شكلت الفئة العمرية (25–34) سنة ما نسبته 23.7 %، وأخيراً شكلت الفئة العمرية (أكثر من 45) ما نسبته 13.2%.

2- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

جدول (5)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي

متغير المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
أساسي وأقل	9	23.7
ثانوي	12	31.6
دبلوم متوسط	10	26.3
جامعي	7	18.4
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (5) أن عينة الدِّراسة من المستوى التعليم "الثانوي" قد شكلن النسبة الأكبر بما نسبته 31.6 %، ومن المستوى التعليم "الجامعي" قد شكلن ما نسبته 18.4%، ومن المستوى التعليم "الدبلوم المتوسط" قد شكلن ما نسبته 26.3 %، ومن المستوى التعليم "الأساسي وأقل" بنسبة 23.7%.

3- التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية:

جدول (6)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

فئات متغير الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية (%)
عزباء	9	23.7
متزوجة	15	39.5
أرملة	6	15.8
مطلقة، منفصلة	8	21.1
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (6) أن عينة الدِّراسة من فئة المتزوجات قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة 39.5 %، أما من فئة العازبات قد شكلن ما نسبته 23.7%، أما من فئة الأرامل فبلغت نسبتهن 15.8 % وفئة المطلقات والمنفصلات فبلغت نسبتهن 21.10 % على الترتيب.

4- التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير الدخل الشهري:

جدول (7)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير الدخل الشهري للأسرة

فئات متغير الدخل الشهري "شيكل إسرائيلي"	العدد	النسبة المئوية (%)
لا يوجد دخل	11	28.9
1000- 2000	11	28.9
2001 - 4000	9	23.7
أكثر من 4000	7	18.4
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (7) أن النزيلات من عينة الدِّراسة ممن لا يوجد لديهن دخل ثابت قد شكلن ما نسبته 28.9%، أما اللواتي من فئة الدخل (1000-2000) شيكل قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة 28.9%، ومن فئة الدخل (2001-4000) شيكل، فقد شكلن ما نسبته 23.7%، أما من ذوات الدخل المرتفع واللواتي يزيد دخلهن عن 4000 شيكل فشكلن النسبة الأقل بما نسبته 18.4%.

5- التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير طبيعة العمل السابق

جدول (8)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير طبيعة العمل السابق

فئات متغير طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية (%)
موظفة قطاع عام	5	13.2
موظفة قطاع خاص	6	15.8
أعمال حرة	7	18.4
عاطلة عن العمل	15	39.5
عمل بالمستوطنات الإسرائيلية	5	13.2
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (8) أن النزيلات من عينة الدِّراسة من العاطلات عن العمل قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة 39.5 %، أما اللواتي يعملن في القطاع العام فقد شكلن النسبة الأقل بما نسبته 13.2%، أما اللواتي يعملن في القطاع الخاص، فقد شكلن ما نسبته 15.8%، واللواتي يعملن في الأعمال الحرة فبلغت نسبتهن 18.4%، واللواتي يعملن في المستوطنات الإسرائيلية فبلغت نسبتهن 13.2%.

الخصائص المتعلقة بالجرائم المرتكبة لدى أفراد عينة الدِّراسة

تشمل الخصائص الإجرامية لعينة الدِّراسة المتغيرات التالية: أسباب ارتكاب الجريمة، نمط الجريمة المرتكبة، عدد السوابق، مدة عقوبة السجن.

1- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعا لأسباب ارتكاب الجريمة

جدول (9)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير أسباب ارتكاب الجريمة

فئات متغير أسباب ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الحاجة المادية	4	10.5
الانتقام والثأر	5	13.2
مشاكل مع الأسرة والأقارب	11	28.9
مشاكل مع الزوج	8	21.1
سياسات الاحتلال الإسرائيلي	4	10.5

تحقيق مصالح ومنافع شخصية	3	7.9
ظروف العمل	3	7.9
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (9) أن المشاكل مع الأسرة والأقارب من أهم الأسباب المؤدية لارتكاب الجرائم لدى النزيلات من عينة الدِّراسة بنسبته 28.9 %، وشكلت المشاكل مع الزوج كأحد أسباب ارتكاب الجريمة ما نسبته 21.1 %، أما الانتقام والثأر كأحد أسباب ارتكاب الجريمة فشكل ما نسبته 13.2%، وشكلت الأسباب المتعلقة بالمشاكل المتعلقة بسياسات الاحتلال الإسرائيلي ما نسبته 10.5%، أما الأسباب المتعلقة بتحقيق مصالح ومنافع شخصية فشكلت ما نسبته 7.9 %، أما الحاجة المادية كأحد أسباب ارتكاب الجريمة فشكل ما نسبته 10.5%، وأخيرا ظروف العمل وشكل ما نسبته 7.9%

2- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعا لمتغير مدة العقوبة

جدول (10)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير مدة العقوبة

مدة العقوبة	**التكرار**	**النسبة المئوية (%)**
أقل من 5 سنوات	15	39.5
5 – 10 سنوات	6	15.8
11 – 15 سنة	8	21.1
أكثر من 15 سنة	9	23.7
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (10) أن نسبة كبيرة من النزيلات من عينة الدِّراسة هن من المحكومات بالسجن لفترة (أقل من 5 سنوات) وقد شكلن ما نسبته 39.5 %، أما المحومات لفترة (5-10) سنوات فقد شكلن ما نسبته 15.8%، وشكلت المحكومات بالسجن لفترة (11-15) سنة ما نسبته 21.1%، وشكلت المحكومات بالسجن لفترة (أكثر من 15 سنة) ما نسبته 23.7%.

3- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعا لمتغير عدد السوابق الإجرامية

جدول (11)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير عدد السوابق الإجرامية

العدد	**العدد**	**النسبة المئوية**
لا يوجد سوابق	20	52.6
سابقة واحد	8	21.1
مرتين	7	18.4
ثلاث مرات فأكثر	3	7.9
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (11) أن نسبة كبيرة من النزيلات من عينة الدِّراسة هن من أصحاب السوابق الإجرامية وقد شكلن ما نسبته 47.4%، وبلغت نسبة من لديهن سابقة إجرامية واحدة ما عدا الجريمة الحالية المعاقبة عليها ما نسبته 21.1%، وشكلت اللواتي لهن سابقتين ما نسبنه 18.4%، وممن لديهن ثلاث سوابق وأكثر ما نسبته 7.9%، أما مرتكبات الجريمة للمرة الأولى فقد شكلن ما نسبته 52.6%.

4- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعا لمتغير الصلة مع المجني عليه

جدول (12)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير الصلة مع المجني عليه

الصلة مع المجني عليه	العدد	النسبة المئوية
الزوج	7	18.4
أخ، أخت	3	7.9
أحد الوالدين	2	5.3
ضرة	2	5.3
حماة، حمو	6	15.8
أحد الأبناء	6	15.8
أحد الأقارب	4	10.5
أحد الجيران	3	7.9
لا يوجد صلة	5	13.2
المجموع	**38**	**100**

يتضح من الجدول (12) أن معظم النزيلات من عينة الدِّراسة لديهن صلة مع المجني عليه حيث بلغت نسبة الجرائم المرتكبة ضد الزوج ما بنسبة 18.4 %، أما الجرائم المرتكبة بحق الحمو والحماة فشكلت ما نسبته 15.8 %، ولأحد الأبناء بنسبة 15.8 %، أما الجرائم المرتكبة بحق الضرة أو أحد الوالدين فشكلت ما نسبته 5.3 % لكلٍ منهما، أما الجرائم المرتكبة ضد الأخوة أو الأخوات فشكلت ما نسبته 7.9 %، والجرائم المرتكبة ضد الأقارب فشكلت ما نسبته 10.5%، والجرائم المرتكبة ضد الجيران فشكلت ما نسبته 7.9%، أما النزيلات من عينة الدِّراسة اللواتي ارتكبن الجرائم بحق أشخاص لا تربطهن صلة معهم فشكلن ما نسبته 13.2%.

5- التوزيع النسبي لأفراد عينة الدِّراسة تبعا لمتغير نمط الجريمة المرتكبة

جدول (13)

التوزيع النسبي لعينة الدِّراسة تبعا لمتغير نوع الجريمة

الجرائم	العدد	النسبة المئوية (%)
القتل	8	21.1
الشروع بالقتل	2	5.3
الاعتداء والإيذاء البليغ	4	10.5
الجرائم الجنسية	3	7.9
جرائم المخدرات	2	5.3
السرقة	4	10.5
مخالفة القوانين والأنظمة	2	5.3
الاحتيال والنصب	2	5.3
التزوير	2	5.3
الجرائم الالكترونية	3	7.9
التعامل مع جهات خارجية	3	7.9
جرائم أخرى	3	7.9
المجموع	38	100

يتضح من الجدول (13) أن عدد جرائم القتل من قبل عينة الدِّراسة قد بلغت نحو 8 جرائم، تشكل ما نسبته 21.1% من العدد الكلي من الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدِّراسة، ويلاحظ من الجدول بأن جرائم السرقة والاعتداء والإيذاء البليغ قد شكلت

نسبة كبيرة من الجرائم المرتكبة بما نسبته 10.5% لكلٍ منهما، يليها الجرائم الجنسية والجرائم الالكترونية والتعامل مع جهات خارجية وشكلت ما نسبته 7.9% لكلٍ منها، أما جرائم الشروع بالقتل والمخدرات وجرائم الاحتيال والنصب والتزوير فقد شكلت النسبة الأقل بما نسبته 5.3%.

4.3 أداة الدِّراسة

استخدمت الدِّراسة أداة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدِراسة المستهدفة لتحقيق أهداف الدِراسة والإجابة عن أسئلتها، ونظرا لمنهجية الدِّراسة التي اتبعت منهج المسح الاجتماعي وباعتبار أداة الاستبيان أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الدراسات، وقد صممت أداة الدِراسة بطريقة يتم بموجبها مراعاة عدة جوانب، منها خصوصية عينة الدِّراسة، وتغطيتها لمختلف جوانب العوامل المؤدية لجرائم النساء، وتم صياغة فقرات أداة الدِّراسة بعد إجراء مراجعة مستفيضة لأدبيات موضوع الدِّراسة، محليا وعربيا، وعالمياً والاطلاع على الدراسات الأمبريقية السابقة، واتبعت الباحثة في إعداد أداة الدِّراسة الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات، وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

بناء أداة الدِّراسة: تم تصميم أداة الدِّراسة انطلاقا من موضوع الدِّراسة وأهدافها وتساؤلاتها، والإطلاع عن كثب عن واقع المرأة الفلسطينية، وخبرة الباحثة ومن خلال الإطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدِّراسة.

وقد تطلب طبيعة هذه الدِّراسة الميدانية بناء استبانه خاصة تتوافق مع خصائص النزيلات في السجون الفلسطينية، وكأسلوب يهدف لجمع البيانات لتحقيق أهداف الدِّراسة، في ضوء المعايير والأساليب العلمية المتبعة التي يمكن أن توفر أكبر قدر ممكن البيانات، وأن تحقق عناصر الاتساق والتكامل بين محاور وفقرات الأداة موضوع الدِّراسة، ولقد تم حصر العناصر الأساسية التي تطلب أن يتضمنها الاستبيان في صورته النهائية وذلك بعد إجراء المقابلات الأولية للنزيلات في مركز الإصلاح للوقوف على واقع النزيلات وتسجيل بعض الملاحظات التي من شأنها المساعدة في تحديد مضمون فقرات محاور أداة الدِّراسة، وفي ضوء نتائج الزيارة تم التَّعرف على

الكثير من القضايا المتعلقة بموضوع الدِّراسة، مما ساهم في التعمق في أسئلة أداة الدِّراسة بسبب توفر الملاحظات والمعلومات الأولية والتي ساعدت في إعداد وتصميم أداة الدِّراسة، وبعد إجراء الزيارات الميدانية وإعداد أداة الدِّراسة بصورتها الأولية تم وضع أسئلة الاستبيان بصيغته شبه النهائية.

وقد تكونت أداة الدِّراسة في صورتها شبه النهائية قبل إجراء عملية التحكيم من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: تضمن البيانات الأولية الخاصة بالنزيلات وتشمل البيانات النوعية والديموغرافية وهي: العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، طبيعة العمل السابق.

الجزء الثاني: تضمن على مجموعة أسئلة تتعلق بخصائص الجرائم المرتكبة من قبل النزيلات، من حيث نمط الجريمة المرتكبة، دوافع ارتكاب الجريمة، مدة العقوبة، عدد السوابق الإجرامية، الصلة مع المجني عليه.

الجزء الثالث: وشمل على ثلاث محاور رئيسة، بهدف قياس العوامل المؤدية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات، وقد تضمن هذا الجزء المحاور التالية:

1- محور العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات وتضمن هذا المحور على 30 فقرة.
2- محور العوامل النفسية المؤدية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات وتضمن هذا المحور على 13 فقرة.
3- محور العوامل الاقتصادية المؤدية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات وتضمن هذا المحور على 10 فقرات.

5.3 صدق وثبات أداة الدِّراسة:

أ- الصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدِّراسة تمَّ عرض "الاستبيان" في صيغته الأولية على (7) من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من كليات الآداب، والعلوم

الاجتماعية، والعلوم التربوية من الجامعات الأردنية والفلسطينية؛ وذلك لأخذ آرائهم حول محتوى الأداة، ومدى استيفائها لعناصر موضوع الدِّراسة، ومدى كفاية الأسئلة، وحاجة الأسئلة المطروحة للتعديل أو الحذف، بالإضافة إلى مدى وضوح صياغة الأسئلة، وكذلك مدى قدرة أبعاد أداة الدِّراسة على الإجابة عن أسئلة الدِّراسة، وقد قام المحكمين بإبداء أرائهم وملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة الفقرات، وكذلك تعديل بعض العبارات وصياغتها بطريق أوضح، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم، تم تعديل فقرات أداة الدِّراسة، والانتهاء إلى صياغة الاستبيان بشكله النهائي، حيث تضمن الاستبيان ثلاثة محاور رئيسة، تضمنت 34 فقرة لمحور العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية لجرائم النساء في المجتمع الفلسطيني، و 12 فقرة لمحور العوامل النفسية المؤدية لجرائم النساء في المجتمع الفلسطيني، و 10 فقرات لمحور العوامل الاقتصادية المؤدية لجرائم النساء في المجتمع الفلسطيني، وبذلك يتضح أن عملية التحكيم قد أسفرت عن إضافة 4 فقرات للمحور الأول، وحذف فقرة واحدة للمحور الثاني، أما المحور الثالث فلم يتم إجراء أية تعديلات على فقراته. وتمَّ عمل التعديل المقترح من السادة المحكمين. ملحق (أ).

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي):

بعد إجراء الصدق الظاهري لأداة الدِّراسة، وإخراج الاستبانة بصورتها النهائية، وتطبيق الاستبانة على عينة الدِّراسة، تم التحقق من صدق البناء لأداة الدِّراسة، حيث تم حساب معاملات الارتباط بيرسون Pearson Correlation بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه في الجداول (14) و (15) و (16).

جدول (14)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الأول: دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

المحور الأول: العوامل الاجتماعية والثقافية					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.50	13	**0.65	25	**0.54
2	**0.57	14	**0.48	26	**0.65

المحور الأول: العوامل الاجتماعية والثقافية					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
3	**0.55**	15	**0.45**	27	**0.44**
4	**0.58**	16	**0.70**	28	**0.51**
5	**0.69**	17	**0.55**	29	**0.62**
6	**0.61**	18	**0.50**	30	**0.45**
7	**0.54**	19	**0.69**	31	**0.50**
8	**0.59**	20	**0.49**	32	**0.51**
9	**0.61**	21	**0.56**	33	**0.56**
10	**0.60**	22	**0.52**	34	**0.60**
11	**0.68**	23	**0.60**	–	–
12	**0.59**	24	**0.44**	–	–

جدول (15)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الثاني: دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

المحور الثاني: العوامل النفسية					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.54**	5	**0.58**	9	**0.48**
2	**0.58**	6	**0.51**	10	**0.51**
3	**0.53**	7	**0.60**	11	**0.69**
4	**0.62**	8	**0.49**	12	**0.52**

جدول (16)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الثالث: دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

المحور الثالث : العوامل الاقتصادية					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.56**	5	**0.62**	9	**0.51**
2	**0.67**	6	**0.60**	10	**0.52**

المحور الثالث : العوامل الاقتصادية					
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
3	**0.62	7	**0.60		
4	**0.59	8	**0.50		

أظهرت النتائج في الجداول (14) و (15) و (16) أن معاملات الارتباط الواردة بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول والمتعلق بدور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات تتراوح بين (0.70 و 0.44)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وللمحور الثاني والمتعلق بدور دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات تتراوح بين (0.69 و 0.48)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وللمحور الثالث والمتعلق بدور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات تتراوح بين (0.67 و 0.50)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

كما تم حساب معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدِّراسة مع الدرجة الكلية للأداة، للتحقق من صدق البناء لمحاور أداة الدِّراسة بشكل كلي في الجدول رقم (17).

جدول (17)

معاملات الارتباط بين محاور الدِّراسة والدرجة الكلية للأداة

محاور الدِّراسة	معامل الارتباط
المحور **الأول:** دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	**0.63
المحور الثاني: دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	**0.66
المحور الثالث: دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	**0.55

وأظهرت النتائج في الجدول (17) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور أداة الدِّراسة مع الدرجة الكلية للأداة تتراوح بين (0.66 و 0.55)، وهي

معـاملات ارتبـاط دالـة إحصـائياً عنـد مسـتوى دلالـة (0.05)، وبهـذا يتضـح الاتسـاق الداخلي لفقرات ومحاور أداة الدِّراسة، مما يؤكد تحقق الصدق البنائي لأداة الدِّراسة.

2- ثبات أداة الدِّراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدِّراسة تم حساب معامل كرونباخ ألفا للوقوف على درجة ثبات الأداة ولكل محور من محاورها، وجاءت النتائج بالشكل التالي:

1- درجة ثبات "كرونباخ ألفا" للمحور الأول: "دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات".

جدول (18)

معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمحور

دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

رقم الفقرة	الفقرات	كرونباخ ألفا إذا حذفت الفقرة Alpha if item deleted
1	كثرة المشاكل الأسرية في عائلتي	0.853
2	الشعور بالنبذ من قيل أفراد أسرتي	0.841
3	عانيت التمييز في المعاملة بين الذكور والإناث في أسرتي	0.833
4	الحرمان من المشاركة في اتخاذ القرارات داخل أسرتي	0.855
5	وصفي بكلمات محرجة تحط من كرامتي من قبل الأهل	0.855
6	عدم مبالاة أسرتي بي لكثرة عدد إخوتي	0.885
7	منع أهلي لي من بناء علاقات اجتماعية	0.873
8	تجاهل رأيي في الموضوعات التي تخصني (أثناء طفولتي) كاختيار حاجاتي	0.866
9	حبس حريتي في الحركة الطبيعية من قبل الأسرة.	0.866
10	زواج أبي أكثر من مرة فاقم من مشكلاتي.	0.883
11	تجربة الزواج الثاني لوالدتي هي السبب في مشكلاتي.	0.854
12	انفصال والديّ زاد من مشكلاتي.	0.877
13	التعرض للعنف الجسدي من أحد أفراد أسرتي.	0.866
14	التعرض للعنف الجنسي من قبل أحد أفراد أسرتي.	0.855
15	شعوري بالضيق بسبب سوء السكن لعائلتي.	0.844
16	سعيت للهروب في صغري من البيت.	0.866
17	تعرض احد أفراد أسرتي للاعتقال من قبل الاحتلال.	0.855
18	النظرة السلبية لأسرتي من قبل الجيران في الحي.	0.844
19	تدخل الأهل والأقارب كثيراً في حياتي الشخصية.	0.877
20	شعوري بالضيق بسبب عدم حصولي على فرصة زواج كبنات جيلي.	0.877

رقم الفقرة	الفقرات	كرونباخ ألفا إذا حذفت الفقرة **Alpha if item deleted**
21	شعوري بالنقص بسبب عدم إكمالي لدراستي.	0.846
22	شعوري بالانسحاب لعدم قدرتي على التفاعل والتواصل مع الآخرين.	0.861
23	إكراه أهلي لي على والزواج من شخص لا أريده.	0.870
24	النظرة الدونية للأهل والمعارف نحوي كصاحبة سوابق	0.844
25	موت أحد والديَّ زاد من صعوبات مواجهتي للحياة ومشاكلها	0.857
26	عدم تقبل المجتمع لي كوني من أسرة فقيرة	0.841
27	التعرض للعنف من قبل زوجي	0.830
28	التعرض للعنف في مكان عملي	0.824
29	التعرض للعنف في الشارع	0.826
30	شعوري بالتهديد من قبل زوجي وأهله من عدم الإنجاب	0.846
31	تعرضي اليومي للمضايقات على حواجز الاحتلال	0.875
32	تأثر حياتي من بناء جدار الفصل العنصري	0.897
33	سكني بالقرب من المستوطنات أثر على حياتي	0.888
34	تعاطي بعض أفراد أسرتي للمسكرات وللمخدرات	0.871
–	البُعد ككل	0.910

تشير بيانات الجدول (18) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات المحور المرتبط بدور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات لجميع فقرات هذا البُعد بلغت (0.91)، وفي حالة حذف أي فقرة يكون معامل ثبات كرونباخ ألفا مساوياً تقريباً لمعامل الثبات لجميع فقرات المحور إجمالاً، وهذا يدل على أهمية كل فقرة وردت في المحور، كما يؤكد الصدق البنائي لها.

2- درجة ثبات 'كرونباخ ألفا" للمحور الثاني: " العوامل النفسية المؤدية لارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات ".

جدول (19)

معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لمحور

دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

رقم الفقرة	الفقرات	كرونباخ ألفا **إذا حذفت الفقرة** **Alpha if item deleted**
1	لا أثق بقدرتي على حل مشاكلي الشخصية	0.854
2	شعوري بأني أقل من الآخرين/ الأخريات	0.866
3	حاولت أو فكرت بالانتحار ولو لمرة واحدة	0.855
4	عانيت من أمراض جسمية ولم يكن مفهوم سببها	0.854
5	ليس لدي القدرة على الضبط والتحكم في انفعالاتي	0.825
6	توجهت لمرة أو أكثر من مرة لعيادات نفسية بهدف العلاج وتلقي المساعدة	0.835
7	معاناة أحد والدي من الأمراض النفسية أو العقلية	0.825
8	الشعور بالخوف من المستقبل	0.854
9	عدم شعوري برضا وقبول لشكلي ولمظهري الخارجي والداخلي	0.836
10	بحثي عن الإشباع والدعم العاطفي المتواصل	0.842
11	إحساسي بالغيرة وحسد من هُن أحسن مني	0.831
12	عدم قدرتي على الالتزام بالواجبات والفروض الدينية	0.820
-	**المحور ككل**	**0.881**

تشير بيانات الجدول (19) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات المحور المرتبط دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات لجميع فقرات هذا المحور بلغت (0.881)، وفي حالة حذف أي فقرة يكون معامل ثبات كرونباخ ألفا مساوياً تقريباً لمعامل الثبات لجميع فقرت إجمالاً، وهذا يدل على أهمية كل فقرة وردت في المحور، كما يؤكد الصدق البنائي لها.

3- درجة ثبات "كرونباخ ألفا" للمجال الثالث: "بدور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات".

جدول (20)

معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمحور دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

رقم الفقرة	الفقرات	كرونباخ ألفا **إذا حذفت الفقرة** **Alpha if item deleted**
1	عدم وجود أموال تلبي حاجتي الشخصية والأساسية	0.833
2	قلة المساعدات المالية لمثل حالتي من المؤسسات الخيرية	0.821
3	عدم قدرتي على تلبية احتياجات أسرتي الاقتصادية كمعيلة لهم	0.839
4	الحرمان من حقي الشرعي بالميراث	0.855
5	معارضة أسرتي أن أعمل	0.845
6	عدم التحكم بما أملك من دخل شهري	0.833
7	استغلال أصحاب العمل لي جنسياً لحاجتي للعمل	0.856
8	تضررت أسرتي من مصادرة أراضي العائلة من قبل الاحتلال	0.827
9	عدم حصولي على اجر مساو لأجر الرجل بالرغم من قيامي بنفس العمل	0.864
10	فشلي في الحصول على فرصة عمل تتناسب مع مؤهلاتي العلمية والعملية	0.867
-	**المحور ككل**	**0.879**

تشير بيانات الجدول (20) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لكل فقرة من فقرات المحور المرتبط بدور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات لجميع فقرات هذا البُعد بلغت (0.879)، وفي حالة حذف أي فقرة يكون معامل ثبات كرونباخ ألفا مساوياً تقريباً لمعامل الثبات لجميع فقرات المحور إجمالاً، وهذا يدل على أهمية كل فقرة وردت في المحور، كما يؤكد الصدق البنائي لها.

6.3 أساليب المعالجة الإحصائية

عالجت الدِّراسة البيانات الميدانية، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، والتي تضمنت:

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدِّراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة

عن أسئلة الدِّراسة، ومعرفة الأهمية النسبية لمحاور الدِّراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2- معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدِّراسة.

3- استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).

أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية فقد تم الاعتماد على اختبار شافيه، واستخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على محاور أداة الدراسة.

واعتمدت الدِّراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدِّراسة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا، وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب الأهمية على النحو التالي:

1. (أوافق بشدة) ويمثل (5 درجات).
2. (أوافق) ويمثل (4 درجات).
3. (محايد) ويمثل (3 درجات).
4. (لا أوافق) ويمثل (درجتان).
5. (لا أوافق بشده) ويمثل (درجة واحدة).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدِّراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	**متوسط**	**منخفض**
(3.68 فما فوق)	(2.34- 3.67)	(2.33 فأقل)

وبناءً على ذلك، فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة أكثر من (3.68) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34-3.67) فان مستوى التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 الإجابة عن أسئلة الدِّراسة

سيتم في هذا الجزء من الدِّراسة الإجابة عن أسئلة الدِّراسة وفقا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات عينة الدِّراسة نحو محاور أداة الدِّراسة، وبالشكل الأتي:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل؟
للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات عينة الدِّراسة لكل فقرة من فقرات المحور الأول: " من أداة الدِّراسة وترتيب الفقرات تنازليا حسب مستوى الإجابة. جدول (21).

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة على الفقرات المتعلقة بدور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

رقم الفقرة في المحور	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
27	التعرض للعنف من قبل زوجي	4.04	0.98	1	مرتفع
21	شعوري بالنقص بسبب عدم إكمالي لدراستي.	3.94	1.00	2	مرتفع
13	التعرض للعنف الجسدي من أحد أفراد أسرتي.	3.83	1.09	3	مرتفع
9	حبس حريتي في الحركة الطبيعية من قبل الأسرة.	3.81	1.01	4	مرتفع
8	تجاهل رأيي في الموضوعات التي تخصني (أثناء طفولتي) كاختيار حاجاتي الشخصية	3.78	1.16	5	مرتفع
3	عانيت التمييز في المعاملة بين الذكور والإناث في أسرتي	3.76	1.21	6	مرتفع
7	منع أهلي لي من بناء علاقات اجتماعية	3.73	1.17	7	مرتفع
22	شعوري بالانسحاب لعدم قدرتي على التفاعل والتواصل مع الآخرين.	3.70	1.13	8	مرتفع

رقم الفقرة في المحور	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
4	الحرمان من المشاركة في اتخاذ القرارات داخل أسرتي	3.69	1.25	9	مرتفع
6	عدم مبالاة أسرتي بي لكثرة عدد إخوتي	3.60	1.00	10	متوسط
1	كثرة المشاكل الأسرية في عائلتي	3.52	1.11	11	متوسط
19	تدخل الأهل والأقارب كثيراً في حياتي الشخصية.	3.52	1.06	12	متوسط
31	تعرضي اليومي للمضايقات على حواجز الاحتلال	3.50	1.02	13	متوسط
5	وصفي بكلمات محرجة تحط من كرامتي من قبل الأهل	3.47	1.10	14	متوسط
25	موت أحد والديَّ زاد من صعوبات مواجهتي للحياة ومشاكلها	3.41	1.27	15	متوسط
29	التعرض للعنف في الشارع	3.40	1.11	16	متوسط
23	إكراه اهلي لي على والزواج من شخص لا أريده.	3.36	1.18	17	متوسط
2	الشعور بالنبذ من قبل أفراد أسرتي	3.31	1.08	18	متوسط
34	تعاطي بعض أفراد أسرتي للمسكرات وللمخدرات	3.20	1.23	19	متوسط
16	سعيت للهروب في صغري من البيت.	3.15	1.29	20	متوسط
15	شعوري بالضيق بسبب سوء السكن لعائلتي.	3.10	1.13	21	متوسط
10	زواج أبي أكثر من مرة فاقم من مشكلاتي.	3.04	1.14	22	متوسط
17	تعرض احد أفراد أسرتي للاعتقال من قبل الاحتلال.	2.99	1.10	23	متوسط
18	النظرة السلبية لأسرتي من قبل الجيران في الحي.	2.91	1.06	24	متوسط
28	التعرض للعنف في مكان عملي	2.90	0.95	25	متوسط
26	عدم تقبل المجتمع لي كوني من أسرة فقيرة	2.86	0.83	26	متوسط
24	النظرة الدونية للأهل والمعارف نحوي كصاحبة سوابق	2.83	0.96	27	متوسط
32	تأثر حياتي من بناء جدار الفصل العنصري	2.78	0.87	28	متوسط
12	انفصال والديِّ زاد من مشكلاتي.	2.73	0.93	29	متوسط
20	شعوري بالضيق بسبب عدم حصولي على فرصة زواج كبنات جيلي.	2.68	0.68	30	متوسط
33	سكني بالقرب من المستوطنات أثر على حياتي	2.65	0.95	31	متوسط
14	تجربة الزواج الثاني لوالدتي هي السبب في مشكلاتي.	2.24	1.03	32	منخفض
30	شعوري بالتهديد من قبل زوجي وأهله من عدم الإنجاب	2.22	1.09	33	منخفض
11	التعرض للعنف الجنسي من قبل أحد أفراد أسرتي.	1.98	1.11	34	منخفض
1-34	**المتوسط الحسابي العام للمحور**	**3.22**	**0.59**	-	**متوسط**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (21) إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات ، حيث أظهرت

النتائج أن المستوى العام للإجابات جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.22)، بانحراف معياري 0.59، وقد حققت (8) فقرات مستوى مرتفع تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (4.04-3.69)، بينما حققت (22) فقرة مستوى متوسط تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (3.60-2.65)، أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى منخفض تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (2.24-1.98)، مما يشير إلى أهمية دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل.

وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب فقرات العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل والمبينة في النتائج الواردة في جدول (21) بالشكل الأتي: إن من أهم هذه العوامل يتمثل أولاً في الفقرة رقم (4) والتي تنص على: " التعرض للعنف من قبل زوجي"، حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.04)، بانحراف معياري (0.98) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على "شعوري بالنقص بسبب عدم إكمالي لدراستي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.94)، بانحراف معياري (1.00)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة "التعرض للعنف الجسدي من أحد أفراد أسرتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.83)، بانحراف معياري (1.09)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة التي تنص على "حبس حريتي في الحركة الطبيعية من قبل الأسرة " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.81)، بانحراف معياري (1.09)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " تجاهل رأيي في الموضوعات التي تخصني (أثناء طفولتي) كاختيار حاجاتي الشخصية " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.78)، بانحراف معياري (1.16)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة " عانيت التمييز في المعاملة بين الذكور

والإناث في أسرتي " حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدِّراسة على هذه الفقرة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.76)، بانحراف معياري (1.21)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة "منع أهلي لي من بناء علاقات اجتماعية" حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.37)، بانحراف معياري (1.17)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة "شعوري بالانسحاب لعدم قدرتي على التفاعل والتواصل مع الآخرين" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.70)، بانحراف معياري (1.13)، وجاء في الترتيب التاسع من حيث الأهمية الفقرة "الحرمان من المشاركة في اتخاذ القرارات داخل أسرتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.69)، بانحراف معياري (1.25)، وجاء في الترتيب العاشر من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى "عدم مبالاة أسرتي بي لكثرة عدد إخوتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.60)، بانحراف معياري (1.00)، وفي الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية الفقرة "كثرة المشاكل الأسرية في عائلتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.52)، بانحراف معياري (1.11)، وفي الترتيب الثاني عشر من حيث الأهمية "تدخل الأهل والأقارب كثيراً في حياتي الشخصية" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.52)، بانحراف معياري (1.06)، وفي الترتيب الثالث عشر من حيث الأهمية "تعرضي اليومي للمضايقات على حواجز الاحتلال" حيث كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.50)، بانحراف معياري (1.02)، وفي الترتيب الرابع عشر من حيث الأهمية الفقرة "وصفي بكلمات محرجة تحط من كرامتي من قبل الأهل" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.47)، بانحراف معياري (1.10)، وجاء في الترتيب الخامس عشر من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى "موت أحد والديَّ زاد من صعوبات مواجهتي للحياة ومشاكلها" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.41)، بانحراف معياري (1.27)، وفي الترتيب السادس عشر من حيث الأهمية الفقرة

"التعرض للعنف في الشارع " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.40)، بانحراف معياري (1.11)، وفي الترتيب السابع عشر من حيث الأهمية "إكراه أهلي لي على والزواج من شخص لا أريده " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.36)، بانحراف معياري (1.18)، وفي الترتيب الثامن عشر من حيث الأهمية "الشعور بالنبذ من قيل أفراد أسرتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.31)، بانحراف معياري (1.08)، وفي الترتيب التاسع عشر من حيث الأهمية الفقرة " تعاطي بعض أفراد أسرتي للمسكرات وللمخدرات" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.20)، بانحراف معياري (1.23). وفي الترتيب العشرين من حيث الأهمية الفقرة " سعيت للهروب في صغري من البيت" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.15)، بانحراف معياري (1.29). وفي الترتيب الحادي والعشرين من حيث الأهمية الفقرة " شعوري بالضيق بسبب سوء السكن لعائلتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.10)، بانحراف معياري (1.13).، وفي الترتيب الثاني والعشرين من حيث الأهمية الفقرة "زواج أبي أكثر من مرة فاقم من مشكلاتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.04)، بانحراف معياري (1.14). وفي الترتيب الثالث والعشرين من حيث الأهمية الفقرة "تعرض أحد أفراد أسرتي للاعتقال من قبل الاحتلال" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.99)، بانحراف معياري (1.10).، وفي الترتيب الرابع والعشرين من حيث الأهمية الفقرة "النظرة السلبية لأسرتي من قبل الجيران في الحي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.99)، بانحراف معياري (1.10)، وفي الترتيب الخامس والعشرين من حيث الأهمية الفقرة " التعرض للعنف في مكان عملي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.90)، بانحراف معياري (0.95)، وفي الترتيب السادس والعشرين من حيث الأهمية الفقرة " عدم تقبل المجتمع لي كوني من أسرة فقيرة " حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة

بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.86)، بانحراف معياري (0.83) ، وفي الترتيب السابع والعشرين من حيث الأهمية الفقرة "النظرة الدونية للأهل والمعارف نحوي كصاحبة سوابق" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.83)، بانحراف معياري (0.96).، وفي الترتيب الثامن والعشرين من حيث الأهمية الفقرة "تأثر حياتي من بناء جدار الفصل العنصري" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.78)، بانحراف معياري (0.87)، وفي الترتيب التاسع والعشرين من حيث الأهمية الفقرة "انفصال والديّ زاد من مشكلاتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.73)، بانحراف معياري (0.93)، وفي الترتيب الثلاثين من حيث الأهمية الفقرة "شعوري بالضيق بسبب عدم حصولي على فرصة زواج كبنات جيلي"، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.68)، بانحراف معياري (0.68)، وفي الترتيب الحادي والثلاثين من حيث الأهمية الفقرة "سكني بالقرب من المستوطنات أثر على حياتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.65)، بانحراف معياري (0.95)، وفي الترتيب الثاني والثلاثين من حيث الأهمية الفقرة "تجربة الزواج الثاني لوالدتي هي السبب في مشكلاتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة منخفضة وبلغ الوسط الحسابي (2.24)، بانحراف معياري (1.03)، وفي الترتيب الثالث والثلاثين وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة "شعوري بالتهديد من قبل زوجي وأهله من عدم الإنجاب" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة منخفضة وبلغ الوسط الحسابي (2.22)، بانحراف معياري (1.09)، وفي الترتيب الرابع والثلاثين والأخير من حيث الأهمية الفقرة " التعرض للعنف الجنسي من قبل أحد أفراد أسرتي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة منخفضة وبلغ الوسط الحسابي (1.98)، بانحراف معياري (1.11).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات عينة الدِّراسة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني: "من أداة الدِّراسة وترتيب الفقرات تنازلياً حسب مستوى الإجابة. جدول (22).

جدول (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة

على الفقرات المتعلقة بدور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

رقم الفقرة في المحور	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
5	ليس لدي القدرة على الضبط والتحكم في انفعالاتي	4.07	1.07	1	مرتفع
2	شعوري بأني أقل من الآخرين/ الأخريات	3.80	1.04	2	مرتفع
10	بحثي عن الإشباع والدعم العاطفي المتواصل	3.70	1.20	3	مرتفع
3	حاولت أو فكرت بالانتحار ولو لمرة واحدة	3.61	1.31	4	متوسط
1	لا أثق بقدرتي على حل مشاكلي الشخصية	3.47	1.17	5	متوسط
11	إحساسي بالغيرة وحسد من هُن أحسن مني	3.44	1.18	6	متوسط
8	الشعور بالخوف من المستقبل	3.28	1.13	7	متوسط
12	عدم قدرتي على الالتزام بالواجبات والفروض الدينية	3.28	1.04	8	متوسط
4	عانيت من أمراض جسمية ولم يكن مفهوم سببها	3.15	1.17	9	متوسط
6	توجهت لمرة أو أكثر من مرة لعيادات نفسية بهدف العلاج وتلقي المساعدة	2.78	1.13	10	متوسط
9	عدم شعوري برضا وقبول لشكلي ولمظهري الخارجي والداخلي	2.30	1.19	11	منخفض
7	معاناة أحد والدي من الأمراض النفسية أو العقلية	2.10	1.12	12	منخفض
1-10	**جميع الفقرات**	**3.30**	**0.63**	-	**متوسط**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (22) إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابات جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.30)، بانحراف معياري 0.63، وقد حققت (3) فقرات مستوى مرتفع

تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (3.70–4.07)، بينما حققت (7) فقرات مستوى متوسط تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (3.15–3.61)، أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى منخفض تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (2.10–2.30)، مما يشير إلى أهمية دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل.

وبشكل تفصيلي، يمكن توضيح مستوى وترتيب فقرات العوامل النفسية المؤدية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل والمبينة في النتائج الواردة في جدول (22) بالشكل الأتي: إن من أهم هذه العوامل يتمثل أولاً في الفقرة رقم (5) والتي تنص على: "ليس لدي القدرة على الضبط والتحكم في انفعالاتي على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (4.07)، بانحراف معياري (1.07) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على " شعوري بأني أقل من الآخرين/ الأخريات" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.80)، بانحراف معياري (1.04)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة "بحثي عن الإشباع والدعم العاطفي المتواصل" حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.70)، بانحراف معياري (1.20)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة التي تنص على " حاولت أو فكرت بالانتحار ولو لمرة واحدة " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.61)، بانحراف معياري (1.31)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " لا أثق بقدرتي على حل مشاكلي الشخصية" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.47)، بانحراف معياري (1.17)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة " إحساسي بالغيرة وحسد من هُن أحسن مني" حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدِّراسة على هذه الفقرة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.44)، بانحراف معياري (1.18)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة " الشعور بالخوف من المستقبل " حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي

(3.28)، بانحراف معياري (1.17)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة "عدم قدرتي على الالتزام بالواجبات والفروض الدينية" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.28)، بانحراف معياري (1.04)، وجاء في الترتيب التاسع من حيث الأهمية الفقرة "عانيت من أمراض جسمية ولم يكن مفهوم سببها" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.15)، بانحراف معياري (1.17)، وجاء في الترتيب العاشر من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى "توجهت لمرة أو أكثر من مرة لعيادات نفسية بهدف العلاج وتلقي المساعدة" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.78)، بانحراف معياري (1.13)، وفي الترتيب الحادي عشر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " عدم شعوري برضا وقبول لشكلي ولمظهري الخارجي والداخلي" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة منخفضة وبلغ الوسط الحسابي (2.30)، بانحراف معياري (1.19)، وفي الترتيب الثاني عشر والأخير من حيث الأهمية "معاناة أحد والدي من الأمراض النفسية أو العقلية" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة منخفضة وبلغ الوسط الحسابي (2.10)، بانحراف معياري (1.12).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لإجابات عينة الدِّراسة لكل فقرة من فقرات المحور الثالث: من أداة الدِّراسة وترتيب الفقرات تنازلياً حسب مستوى الإجابة. جدول (23).

جدول (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة على الفقرات المتعلقة بدور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات

رقم الفقرة في المحور	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
1	عدم وجود أموال تلبي حاجتي الشخصية والأساسية	3.71	1.26	1	مرتفع
3	عدم قدرتي على تلبية احتياجات أسرتي الاقتصادية كمعيلة لهم	3.69	0.91	2	مرتفع

رقم الفقرة في المحور	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوى
4	عدم التحكم بما أملك من دخل شهري	3.48	0.88	3	متوسط
2	فشلي في الحصول على فرصة عمل تتناسب مع مؤهلاتي العلمية والعملية	3.30	1.01	4	متوسط
5	معارضة أسرتي أن أعمل	3.12	1.16	5	متوسط
6	الحرمان من حقي الشرعي بالميراث	3.09	0.90	6	متوسط
7	استغلال أصحاب العمل لي جنسياً لحاجتي للعمل	3.03	0.99	7	متوسط
9	عدم حصولي على اجر مساو لأجر الرجل بالرغم من قيامي بنفس العمل	3.01	0.94	8	متوسط
10	قلة المساعدات المالية لمثل حالتي من المؤسسات الخيرية	2.26	1.06	9	منخفض
8	تضررت أسرتي من مصادرة أراضي العائلة من قبل الاحتلال	2.18	1.13	10	منخفض
1-10	**جميع الفقرات**	**3.06**	**0.60**	**-**	**متوسط**

تظهر النتائج الواردة في الجدول (23) إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات، حيث أظهرت النتائج أن المستوى العام للإجابات جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.06)، بانحراف معياري 0.60، وقد حققت (فقرتان) مستوى مرتفع تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (3.71-3.69)، بينما حققت (6) فقرات مستوى متوسط تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (3.48-3.03)، أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى منخفض تراوحت متوسطات إجابات عينة الدِّراسة عليها (2.26-2.18)، مما يشير إلى أهمية دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل، وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب فقرات العوامل الاقتصادية المؤدية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات من وجهة نظر نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل والمبينة في النتائج الواردة في جدول (23) بالشكل الأتي: إن من أهم هذه العوامل يتمثل أولاً في الفقرة رقم (1) والتي تنص على: "عدم وجود أموال تلبي حاجتي

الشخصية والأساسية على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.71)، بانحراف معياري (1.26) وجاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، وجاء في الترتيب الثاني الفقرة التي تنص على "عدم قدرتي على تلبية احتياجات أسرتي الاقتصادية كمعيلة لهم" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي (3.69)، بانحراف معياري (0.91)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة " عدم التحكم بما أملك من دخل شهري" حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.48)، بانحراف معياري (0.88)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة التي تنص على " فشلي في الحصول على فرصة عمل تتناسب مع مؤهلاتي العلمية والعملية " حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.30)، بانحراف معياري (1.01)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " معارضة أسرتي أن أعمل" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.12)، بانحراف معياري (1.16)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة "الحرمان من حقي الشرعي بالميراث" حيث كانت درجة موافقة أفراد عينة الدِّراسة على هذه الفقرة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.09)، بانحراف معياري (0.90)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة "استغلال أصحاب العمل لي جنسياً لحاجتي للعمل" حيث كانت درجة الموافقة لهذه القيمة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.03)، بانحراف معياري (0.99)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة "عدم حصولي على اجر مساو لأجر الرجل بالرغم من قيامي بنفس العمل، حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (3.01)، بانحراف معياري (0.94)، وجاء في الترتيب التاسع وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة "قلة المساعدات المالية لمثل حالتي من المؤسسات الخيرية" حيث كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة منخفضة، وبلغ الوسط الحسابي (2.26)، بانحراف معياري (1.06)، وجاء في الترتيب العاشر والأخير من حيث الأهمية الفقرة التي تشير إلى "تضررت أسرتي من مصادرة أراضي العائلة من قبل الاحتلال" حيث

كانت درجة الموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي (2.18)، بانحراف معياري (1.13).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع

ونص هذا السؤال على: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو "دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات" والتي تعزى لاختلاف متغيّرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة، طبيعة العمل السابق).**

الفروق حسب متغيّر العمر

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (24) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر.

جدول (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية الثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر

المتغيّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	24 – 18	10	3.42	0.57
	34 – 25	9	2.94	0.56
	45 –35	14	3.23	0.60
	أكثر من 45	5	3.46	0.63

يتَّضح من الجدول (24) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من الفئة العمرية

(18–24) عـام نحـو (3.42) وللفئـة العمريـة (25–34) عـام نحـو (2.941) وللفئـة العمرية (35–45) عام نحو (3.23)، وللفئة العمرية (أكثر من 45) نحو (3.46). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (25).

جدول (25)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	3.91	3	1.30	*3.99	0.01
	خلال المجموعات	11.24	34	0.331		
	المجموع	15.15	37			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.99) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (26)، يبين هذه النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر

(العمر)	المتوسط الحسابي	18 – 24	25 – 34	35– 45	أكثر من 45
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
18 – 24	3.42	–	**0.48***	0.19	-0.04
25 – 34	2.94	–	–	-0.29	**-0.52***
35– 45	3.23	–	–	–	-0.23

أكثر من 45	3.46	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (26) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (18-24) عام و (أكثر من 45) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من عينة الدِّراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.52) و (0.48) .

الفروق حسب متغيِّر المستوى التعليمي

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (27) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي.

جدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	أساسي وأقل	9	3.54	0.58
	ثانوي	12	3.35	0.52
	دبلوم متوسط	10	2.86	0.37
	جامعي	7	2.94	0.67

يتَّضح من الجدول (27) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي (أساسي وأقل) نحو (3.54) وللمستوى التعليمي (ثانوي) نحو (3.35) وللمستوى التعليمي (دبلوم متوسط) عام نحو (2.86)، وللمستوى التعليمي (جامعي) نحو (2.94). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين

المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (28).

جدول (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	4.20	3	1.40	*4.16	0.00
	خلال المجموعات	11.45	34	0.337		
	المجموع	15.65	37			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتَّضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.16) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (29)، يبين هذه النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

(المستوى التعليمي)	المتوسط الحسابي	أساسي وأقل	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
أساسي وأقل	3.54	–	0.19	***0.68**	*0.60
ثانوي	3.35	–	–	***0.49**	***0.41**
دبلوم متوسط	2.86	–	–	–	-0.08
جامعي	2.94	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (92) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي الأساسي والثانوي الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من عينة الدِّراسة من فئات المستويات التعليمية الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.68) و (0.49).

الفروق حسب متغيّر الحالة الاجتماعية

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (30) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية.

جدول (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر الحالة الاجتماعية

المتغيّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحالة الاجتماعية	عزباء	9	2.71	0.55
	متزوجة	15	3.47	0.55
	أرملة	6	3.48	0.60
	مطلقة، منفصلة	8	3.18	0.47

يتَّضح من الجدول (30) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من الحالة الاجتماعية (عزباء) نحو (2.71) وللحالة الاجتماعية (متزوجة) نحو (3.47) وللأرامل والمطلقات (3.48) و (3.18) على التوالي، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (31).

جدول (31)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	3.68	3	1.23	*4.20	0.00
	خلال المجموعات	9.96	34	0.29		
	المجموع	13.65	37			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتَّضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.20) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (32)، يبين هذه النتائج:

جدول (32)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية

(الحالة الاجتماعية)	المتوسط الحسابي	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة، منفصلة
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
عزباء	2.71	–	***0.76**	***0.77**	***0.49**
متزوجة	3.47	–	–	0.01	0.29
أرملة	3.48	–	–	–	0.30
مطلقة، منفصلة	3.18	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (32) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من الأرامل والمطلقات والمنفصلات اللواتي كان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة

مـن المتزوجـات والعزبـاوات، وقـد بلـغ الفـرق بـين متوسـط الإجابـات ذات الدلالـة الإحصائية (0.77) و (0.76) و (0.49).

الفروق حسب متغيِّر الدخل الشهري

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (33) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري.

جدول (33)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدخل الشهري	لا يوجد دخل	11	3.61	0.62
	1000- 2000	11	3.24	0.62
	2001 - 4000	9	3.06	0.67
	أكثر من 4000	7	2.91	0.54

يتَّضح من الجدول (33) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر الدخل الشهري ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من اللواتي ليس لهن دخل نحو (3.61) ولفئة الدخل (1000-2000) شيكل نحو (3.24) ولفئة الدخل (2001-4000) نحو (3.06) ولفئة الدخل (أكثر من 4000) شيكل (2.91)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (34).

جدول (34)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	3.68	3	1.23	*4.20	0.00
	خلال المجموعات	9.96	34	0.29		
	المجموع	13.65	37			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.20) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (35)، يبين هذه النتائج:

جدول (35)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري

(الدخل الشهري)	المتوسط الحسابي	لا يوجد دخل	1000–2000	2001 – 4000	أكثر من 4000
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
لا يوجد دخل	3.61	–	*0.37	*0.55	*0.70
1000– 2000	3.24	–	–	0.18	0.33
2001 – 4000	3.06	–	–	–	0.15
أكثر من 4000	2.91	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (35) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من فئات الدخل المنخفض (لا يوجد دخل) و (1000–2000) شيكل اللواتي كان متوسط

إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة من فئات الدخل المرتفع، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.70) و (0.55).

الفروق حسب متغيِّر طبيعة العمل السابق

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (36) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق.

جدول (36)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طبيعة العمل السابق	موظفة قطاع عام	5	3.04	0.76
	موظفة قطاع خاص	6	3.45	0.70
	أعمال حرة	7	2.93	0.73
	عاطلة عن العمل	15	3.82	0.64
	عمل بالمستوطنات الإسرائيلية	5	3.39	0.79

يتَّضح من الجدول (36) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من العاملات في القطاع العام (3.04) وللعاملات في القطاع الخاص (3.45)، أما من اللواتي عملن في الأعمال الحرة نحو (2.93) وللعاطلات عن العمل نحو (3.82) وللعاملات في المستوطنات الإسرائيلية (3.39)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (37).

جدول (37)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	5.03	4	1.25	*5.00	0.00
	خلال المجموعات	8.31	33	0.25		
	المجموع	13.35	37			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتَّضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.00) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (38)، يبين هذه النتائج:

جدول (38)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

(طبيعة العمل السابق)	المتوسط الحسابي	الفروق بين المتوسطات الحسابية				
		موظفة قطاع عام	موظفة قطاع خاص	أعمال حرة	عاطلة عن العمل	عمل بالمستوطنات الإسرائيلية
موظفة قطاع عام	3.04	-	0.41	0.11	***0.78**	-0.36
موظفة قطاع خاص	3.45	-	-	***0.52**	0.37	0.06
أعمال حرة	2.93	-	-	-	***0.89**	-0.47
عاطلة عن العمل	3.82	-	-	-	-	-0.43
عمل بالمستوطنات الإسرائيلية	3.39	-	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (38) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من العاطلات عن العمل اللواتي كان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة من فئات العمل الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.78) و (0.89).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس

ونص هذا السؤال على: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو " دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات " والتي تعزى لاختلاف متغيِّرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة، طبيعة العمل السابق).**

الفروق حسب متغيّر العمر

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (39) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر.

جدول (39)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر

المتغيّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	24 – 18	10	3.52	1.07
	34 – 25	9	3.08	0.48
	45 –35	14	3.30	0.79
	أكثر من 45	5	3.18	0.91

يتَّضح من الجدول (39) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر،

حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (18–24) عام نحو (3.52) وللفئة العمرية (25–34) عام نحو (3.08) وللفئة العمرية (35–45) عام نحو (3.30)، وللفئة العمرية (أكثر من 45) نحو (3.18). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (40).

جدول (40)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر العمر

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	4.45	3	1.48	*4.27	0.00
	خلال المجموعات	11.79	34	0.34		
	المجموع	16.24	37			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتَّضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو ا دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.27) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (41)، يبين هذه النتائج:

جدول (41)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر العمر

(العمر)	المتوسط الحسابي	18 – 24	25 – 34	35 –45	أكثر من 45
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
18 – 24	3.52	–	**0.44***	0.22	**-0.34***
25 – 34	3.08	–	–	-0.22	-0.09
35– 45	3.30	–	–	–	-0.13
أكثر من 45	3.18	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (39) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (18–24) عام و (35 –45) عام الذين كان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.44) و (0.34) .

الفروق حسب متغيّر المستوى التعليمي

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (42) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي.

جدول (42)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	أساسي وأقل	9	3.66	0.67
	ثانوي	12	3.50	0.65
	دبلوم متوسط	10	3.36	0.88
	جامعي	7	2.79	0.92

يتَّضح من الجدول (42) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي (أساسي وأقل) نحو (3.66) وللمستوى التعليمي (ثانوي) نحو (3.50) وللمستوى التعليمي (دبلوم متوسط) عام نحو (3.36)، وللمستوى التعليمي (جامعي) نحو (2.79). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (43).

جدول (43)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

المتغيّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	4.76	3	1.58	*3.48	0.02
	خلال المجموعات	15.48	34	0.45		
	المجموع	20.24	37			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.48) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (44)، يبين هذه النتائج:

جدول (44)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

(المستوى التعليمي)	المتوسط الحسابي	أساسي وأقل	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
أساسي وأقل	3.66	–	0.16	0.30	**0.87***
ثانوي	3.50	–	–	0.14	**0.71***
دبلوم متوسط	3.36	–	–	–	-0.57
جامعي	2.79	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (44) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي الأساسي والثانوي الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من عينة الدِّراسة

من فئات المستويات التعليمية الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.87) و (0.71).

الفروق حسب متغيِّر الحالة الاجتماعية

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (45) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية.

جدول (45)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحالة الاجتماعية	عزباء	9	3.38	0.61
	متزوجة	15	2.71	0.79
	أرملة	6	3.53	0.90
	مطلقة، منفصلة	8	3.50	0.81

يتَّضح من الجدول (45) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من الحالة الاجتماعية (عزباء) نحو (3.38) وللحالة الاجتماعية (متزوجة) نحو (2.71) وللأرامل والمطلقات (3.53) و (3.50) على التوالي، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (46).

جدول (46)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	4.80	3	1.59	*3.76	0.02
	خلال المجموعات	14.44	34	0.43		
	المجموع	19.24	37			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتَّضح من النتائج في الجدول (46) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.76) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (47)، يبين هذه النتائج:

جدول (47)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية

(الحالة الاجتماعية)	المتوسط الحسابي	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة، منفصلة
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
عزباء	3.38	–	***0.67**	0.15	0.12
متزوجة	2.71	–	–	***0.82**	***0.80**
أرملة	3.53	–	–	–	0.02
مطلقة، منفصلة	3.50	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (47) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من الأرامل والمطلقات والمنفصلات والعزباوات اللواتي كان متوسط إجاباتهن أعلى من

عينة الدِّراسة من المتزوجات، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.82) و (0.80) و (0.67) .

الفروق حسب متغيِّر الدخل الشهري

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر الدخل الشهري تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (48) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري.

جدول (48)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري

المتغيّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدخل الشهري	لا يوجد دخل	11	3.55	0.68
	1000- 2000	11	3.37	0.52
	2001 - 4000	9	3.03	0.77
	أكثر من 4000	7	2.92	0.80

يتَّضح من الجدول (48) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر الدخل الشهري ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من اللواتي ليس لهن دخل نحو (3.55) ولفئة الدخل (1000-2000) شيكل نحو (3.37) ولفئة الدخل (2001-4000) نحو (3.03) ولفئة الدخل (أكثر من 4000) شيكل (2.92)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (49).

جدول (49)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	4.45	3	1.48	*3.65	0.02
	خلال المجموعات	13.79	34	0.40		
	المجموع	18.24	37			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من النتائج في الجدول (49) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.65) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (50)، يبين هذه النتائج:

جدول (50)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري

(الدخل الشهري)	المتوسط الحسابي	لا يوجد دخل	1000– 2000	2001 – 4000	أكثر من 4000
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
لا يوجد دخل	3.55	–	0.18	**0.52***	**0.64***
1000– 2000	3.37	–	–	0.34	0.46
2001 – 4000	3.03	–	–	–	0.11
أكثر من 4000	2.92	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (50) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من فئات الدخل المنخفض (لا يوجد دخل) و (1000–2000) شيكل اللواتي كان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة من فئات الدخل المرتفع، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.64) و (0.52).

الفروق حسب متغيّر طبيعة العمل السابق

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (51) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق.

جدول (51)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طبيعة العمل السابق	موظفة قطاع عام	5	3.79	0.65
	موظفة قطاع خاص	6	3.21	0.63
	أعمال حرة	7	3.30	0.70
	عاطلة عن العمل	15	3.04	0.59
	عمل بالمستوطنات الإسرائيلية	5	4.00	0.63

يتَّضح من الجدول (51) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من العاملات في القطاع العام (3.79) وللعاملات في القطاع الخاص (3.21)، أما ن اللواتي عملن في الأعمال الحرة نحو (3.30) وللعاطلات عن العمل نحو (3.04) وللعاملات في المستوطنات الإسرائيلية (4.00)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين

المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (52).

جدول (52)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	5.94	4	1.48	*4.53	0.00
	خلال المجموعات	10.84	33	0.33		
	المجموع	16.78	37			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من النتائج في الجدول (52) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.53) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (53)، يبين هذه النتائج:

جدول (53)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل النفسية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

(طبيعة العمل السابق)	المتوسط الحسابي	موظفة قطاع عام	موظفة قطاع خاص	أعمال حرة	عاطلة عن العمل	عمل بالمستوطنات الإسرائيلية
		الفروق بين المتوسطات الحسابية				
موظفة قطاع عام	3.18	-	0.03	0.13	0.52	**-0.82**
موظفة قطاع خاص	3.21	-	-	0.10	0.50	***0.79**
أعمال حرة	3.30	-	-	-	0.40	***-0.70**
عاطلة عن العمل	3.70	-	-	-	-	-0.30

عمل بالمستوطنات الإسرائيلية	4.00	-	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (53) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من العاطلات عن العمل واللاتي عملن في المستوطنات الإسرائيلية وكان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة من فئات العمل الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.82) و (0.79).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس

ونص هذا السؤال على: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو " دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات " والتي تعزى لاختلاف متغيِّرات (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري للأسرة، طبيعة العمل السابق).**

الفروق حسب متغيّر العمر

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (54) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر.

جدول (54)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر العمر

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	18 – 24	10	3.03	0.54
	25 – 34	9	2.81	0.35
	35– 45	14	3.24	0.42

0.62	3.16	5	أكثر من 45

يتَّضح من الجدول (54) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من الفئة العمرية (18–24) عام نحو (3.03) وللفئة العمرية (25–34) عام نحو (2.81) وللفئة العمرية (35–45) عام نحو (3.24)، وللفئة العمرية (أكثر من 45) نحو (3.16). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (55).

جدول (55)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر العمر

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	4.15	3	1.38	*4.74	0.00
	خلال المجموعات	9.90	34	0.29		
	المجموع	14.05	37			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من النتائج في الجدول (55) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.74) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (56)، يبين هذه النتائج:

جدول (56)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر العمر

(العمر)	المتوسط الحسابي	18 – 24	25 – 34	35– 45	أكثر من 45
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
18 – 24	3.03	–	0.22	0.21	-0.13
25 – 34	2.81	–	–	**-0.45***	**-0.35***
35– 45	3.24	–	–	–	-0.09
أكثر من 45	3.16	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (56) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من الفئات العمرية (35 –45) عام الذين كان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدّراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.45) و (0.35).

الفروق حسب متغيّر المستوى التعليمي

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (57) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر المستوى التعليمي.

جدول (57)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

المتغيّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	أساسي وأقل	9	3.39	0.43

ثانوي	12	3.15	0.39
دبلوم متوسط	10	2.76	0.99
جامعي	7	2.83	0.45

يتَّضح من الجدول (57) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي (أساسي وأقل) نحو (3.39) وللمستوى التعليمي (ثانوي) نحو (3.15) وللمستوى التعليمي (دبلوم متوسط) عام نحو (2.76)، وللمستوى التعليمي (جامعي) نحو (2.83). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (58).

جدول (58)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	4.36	3	1.45	*5.11	0.00
	خلال المجموعات	9.69	34	0.28		
	المجموع	14.05	37			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتَّضح من النتائج في الجدول (58) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.11) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (59)، يبين هذه النتائج:

جدول (59)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر المستوى التعليمي

(المستوى التعليمي)	المتوسط الحسابي	أساسي وأقل	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
أساسي وأقل	3.39	–	0.23	**0.63***	**0.55***
ثانوي	3.15	–	–	0.39	0.32
دبلوم متوسط	2.76	–	–	–	-0.08
جامعي	2.83	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (59) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من المستوى التعليمي الأساسي والثانوي الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من عينة الدِّراسة من فئات المستويات التعليمية الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.63) و (0.55).

الفروق حسب متغيّر الحالة الاجتماعية

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (60) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية.

جدول (60)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحالة الاجتماعية	عزباء	9	2.92	0.41
	متزوجة	15	3.11	0.42

أرملة	6	3.17	0.50
مطلقة، منفصلة	8	3.03	0.50

يتَّضح من الجدول (60) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من الحالة الاجتماعية (عزباء) نحو (2.92) وللحالة الاجتماعية (متزوجة) نحو (3.11) وللأرامل والمطلقات (3.17) و (3.03) على التوالي، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (61).

جدول (61)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	4.29	3	1.43	*4.72	0.00
	خلال المجموعات	10.76	34	0.317		
	المجموع	15.05	37			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من النتائج في الجدول (61) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.72) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (62)، يبين هذه النتائج:

جدول (62)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الحالة الاجتماعية

(الحالة الاجتماعية)	المتوسط الحسابي	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة، منفصلة
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
عزباء	2.92	–	0.19	***0.25**	0.11
متزوجة	3.11	–	–	0.06	0.08
أرملة	3.17	–	–	–	0.14
مطلقة، منفصلة	3.03	–	–	–	–

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (62) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من الأرامل والمتزوجات اللواتي كان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة من المتزوجات، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.25) و (0.80) و (0.67) .

الفروق حسب متغيّر الدخل الشهري

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (63) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر الدخل الشهري.

جدول (63)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيّر الدخل الشهري

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدخل الشهري	لا يوجد دخل	11	3.22	0.33
	1000 –2000	11	3.00	0.59
	2001 – 4000	9	3.11	0.39

أكثر من 4000	7	2.83	0.31

يتَّضح من الجدول (63) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري ، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من اللواتي ليس لهن دخل نحو (3.22) ولفئة الدخل (1000–2000) شيكل نحو (3.00) ولفئة الدخل (2001–4000) نحو (3.11) ولفئة الدخل (أكثر من 4000) شيكل (2.83)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (64).

جدول (64)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	بين المجموعات	2.99	3	**0.99**	***5.35**	**0.00**
	خلال المجموعات	6.33	34	**0.18**		
	المجموع	9.32	37			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتَّضح من النتائج في الجدول (64) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.35) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (65)، يبين هذه النتائج:

جدول (65)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر الدخل الشهري

(الدخل الشهري)	المتوسط الحسابي	لا يوجد دخل	1000- 2000	2001 - 4000	أكثر من 4000
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
لا يوجد دخل	3.22	-	0.22	0.11	**0.39***
1000 -2000	3.00	-	-	0.11	0.17
2001 - 4000	3.11	-	-	-	0.28
أكثر من 4000	2.83	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (65) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من فئات الدخل المنخفض (لا يوجد دخل) وفئة الدخل (1000-2000) وفئة الدخل (2001-4000) شيكل اللواتي كان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة من فئات الدخل المرتفع، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.39).

الفروق حسب متغيِّر طبيعة العمل السابق

للتعرُّف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (66) يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق.

جدول (66)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

المتغيِّر	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طبيعة العمل	موظفة قطاع عام	5	2.94	0.63

السابق	موظفة قطاع خاص	6	3.14	0.58
	أعمال حرة	7	3.07	0.55
	عاطلة عن العمل	15	3.69	0.60
	عمل بالمستوطنات الإسرائيلية	5	3.05	0.57

يتَّضح من الجدول (66) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدِّراسة من العاملات في القطاع العام (2.94) وللعاملات في القطاع الخاص (3.14)، أما ن اللواتي عملن في الأعمال الحرة نحو (3.07) وللعاطلات عن العمل نحو (3.69) وللعاملات في المستوطنات الإسرائيلية (3.05)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (67).

جدول (67)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

المتغيِّر	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات	**بين المجموعات**	**5.66**	**4**	**1.41**	***6.32**	**0.00**
	خلال المجموعات	**7.39**	**33**	**0.22**		
	المجموع	**13.05**	**37**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتَّضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (6.32) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، والجدول (68)، يبين هذه النتائج:

جدول (68)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدِّراسة نحو دور العوامل الاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف متغيِّر طبيعة العمل السابق

(طبيعة العمل السابق)	المتوسط الحسابي	موظفة قطاع عام	موظفة قطاع خاص	أعمال حرة	عاطلة عن العمل	عمل بالمستوطنات الإسرائيلية
		الفروق بين المتوسطات الحسابية				
موظفة قطاع عام	2.94	-	0.20	0.13	**0.75***	-0.11
موظفة قطاع خاص	3.14	-	-	0.07	**0.55***	0.09
أعمال حرة	3.07	-	-	-	**0.62***	-0.02
عاطلة عن العمل	3.69	-	-	-	-	-0.64
عمل بالمستوطنات الإسرائيلية	3.05	-	-	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتَّضح من نتائج التحليل في الجدول (68) أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة من العاطلات عن العمل والعاملات في الأعمال الحرة اللواتي كان متوسط إجاباتهن أعلى من عينة الدِّراسة من فئات العمل الأخرى، وقد بلغ الفرق بين متوسط الإجابات ذات الدلالة الإحصائية (0.75) و (0.62).

2.4 مناقشة النتائج

هدفت الدِّراسة بشكل رئيس الى معرفة دور العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات، من خلال طرح مؤشرات وقضايا تمس الواقع اليومي للمرأة الفلسطينية يمكن الخروج منها بقراءة علمية لجوانب عديدة عن العوامل المؤدية لارتكاب النساء للجريمة في المجتمع الفلسطيني، وتمثل معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في متوسط إجابات عينة الدِّراسة من النزلاء في مراكز الإصلاح الفلسطينية نحو دور العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية

والاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات باختلاف خصائصهن الديموغرافية والأسرية الهدف الرئيس الثاني لهذه الدِّراسة، ومن خلال استعراض نتائج أسئلة الدِّراسة في ضوء محاورها، توصلت الدِّراسة إلى العديد من النتائج والمؤشرات، حيث كشفت الدِّراسة أن دور العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية في ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات مجتمعة جاءت بمستوى متوسط، وقد حققت العوامل النفسية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.30) بينما حققت العوامل الاجتماعية والثقافية الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي (3.22) وأخيراً حققت العوامل الاقتصادية الترتيب الأخير من حيث الأهمية النسبية في ارتكاب النساء الفلسطينيات للجرائم بمتوسط حسابي (3.06)، وفيما يلي مناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدِّراسة مرتبة حسب الأسئلة، وبالشكل التالي:

السؤال الأول : دور العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز والتأهيل من وجهة نظرهن.

أظهرت نتائج الدِّراسة للسؤال الأول ان العوامل الاجتماعية اثرت بدرجة متوسطة في ارتكاب النساء الفلسطينيات للجريمة، وقد اتفقت النتيجة مع دراسة كل من (ايتيل، 2002)، إضافة إلى أنها اتفقت مع دراسة (شوبير، 2003)، ودراسة كل من (الحموري، 2001)، و(الهياجنة، 2003).

أما من حيث متغير المستوى التعليمي، فقد أظهرت النتائج أن النزيلات ذوات التعليم المرتفع هن اقل تأثرا من حيث تأثير العوامل الاجتماعية على ارتكاب النساء الفلسطينيات للجريمة والتي جاءت بدرجة متوسطة، وهذا يتفق مع دراسة كل من (الشناق، 2009)، وكذلك دراسة (الريدي، 2003)، كما أنها اتفقت مع دراسة (الحموري، 2001).

وأظهرت النتائج أن العوامل الاجتماعية أثرت بدرجات متفاوتة على ارتكاب النساء الفلسطينيات للجريمة حسب الحالة الإجتماعية، وأن النساء المطلقات هن أكثر تأثراً، وهذا اتفق مع دراسة (الجهني، 2013)، إضافة إلى أنها اتفقت مع دراسة (الجميل، 2004).

أما فيما يتعلق بمتغير الدخل الشهري، فأظهرت النتائج أن ذوات الدخل المنخفض هن أكثر تأثرا في العوامل الاجتماعية المؤدية للجريمة، فقد اتفقت هذه النتائج مع كل من دراسة (الجهني، 2013)، ودراسة (الشناق، 2009)، ودراسة (أديرمان، 2003)، إضافة إلى أنها اتفقت مع دراسة (الهياجنة 2003)، ودراسة (الحموري، 2001) من حيث تأثير العوامل الاجتماعية تبعاً لمتغير الدخل الشهري، ودراسة (شوبيرت، 2003)، حيث بينت أن الفقر والعوز يلعبان دوراً مهماً في ارتكاب الجريمة.

ووفقاً للنظرية الراديكالية النسوية والتي تفسِّر انخفاض ارتكاب الجريمة من قبل النساء؛ فيعود إلى تحرر المرأة سوءا في التعليم أو العمل، وهذا ما فسرته نتائج السؤال الأول من حيث تأثير العوامل الاجتماعية تبعاً لمتغيِّر المستوى التعليمي، والتي جاءت بدرجة متوسطة على مدى ارتكاب النساء الفلسطينيات للجريمة، وقد أظهرت الدِّراسة أن النساء الأقل تعليماً هنَّ الأكثر ارتكاباً للجريمة من بين النساء الفلسطينيات والأكثر فقراً، وهذه تفسيرات للجريمة تتفق ومنظور النوع الاجتماعي، والتميز على أساس الجنس كأساس لتفسير الجريمة النسوية (Chesney–lind, 1988) لتدني حصول النساء على فرص للتعليم والالتحاق بسوق العمل والتعليم الذي يُمكِّن النساء اقتصادياً بالدرجة الأولى، وسيؤثر ذلك على بنائهن النفسي ومكانتهن الاجتماعية في أسرهن والمجتمع.

السؤال الثاني: العوامل النفسية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن.

بيَّنت نتائج الدِّراسة أن تأثير العوامل النفسية على النساء الفلسطينية من حيث ارتكاب الجريمة، جاء بدرجة مرتفعة نسبياً مقارنة بالعامل السابق وهو العامل الاجتماعي الذي جاء بدرجة متوسطة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (بريتوريوس، 2006)، ودراسة (ايتل، 2002)، وقد بينت النتائج أن النساء يتأثرن بالعوامل النفسية بدرجات متفاوتة من حيث الفئة العمرية وان الفئة العمرية (18–23)، تتأثر بشكل أكبر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

أما فيما يتعلق بتأثير العوامل النفسية من حيث مستوى التعليم، فقد أظهرت الدارسة أن الأقل تعليماً هن الأكثر تأثراً بالعوامل النفسية والتي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة؛ أي أن مستوى التعليم يؤثر بشكل قوي على النساء ويرتبط العامل النفسي كما هو حاصل أيضاً في تأثير متغيِّر العمر على النساء ومدى ارتكاب الجريمة.

وتبعاً لمتغيِّر الحالة الاجتماعية، فإن تأثير العامل النفسي جاء بدرجة عالية على المطلقات والأرامل، حيث كانت الدرجة مرتفعة مقارنة بمتغيِّر العمر ومستوى التعليم، وهذا يتفق مع النتائج المتعلقة بمتغيِّر العمر، حيث إن النساء في الفئة العمرية من (35–45) هن الأكثر تأثراً بالعوامل النفسية، ويتفق مع الإحصائيات أن النساء المطلقات والأرامل هن الأكثر في هذه الفئة العمرية، في حين أن التأثير جاء ضعيفاً على النساء المتزوجات غير المطلقات والأرامل أي أن الاستقرار في الحياة الزوجية مرتبط وله علاقة بارتكاب النساء الفلسطينيات للجريمة، وجاءت النتائج متوافقة مع الإحصائيات التي توفرت عن النساء اللواتي وضعن في مراكز الإصلاح والتأهيل وجاء في المرتبة الثانية.

وتأثير العامل النفسي تبعاً لمتغيِّر العمل السابق، تبين نتائج التحليل أن الفروق لصالح عينة الدِّراسة العاطلات عن العمل، واللواتي يعملن في المستوطنات. وبينت نتائج الدارسة في هذا المحور أنها منسجمة مع نظرية (Adler, 1956) (العقد النفسية/ الإحساس بالنقص)، ونظرية الإحساس بالظلم (Degraf &wade-telo 1950) والتي تشير على أن عقدة النقص والإحساس بالإحباط والظلم، قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة وفق التحليل النفسي، وتأثير خبرات الطفولة على حياة النزيلات لمرورهن بتجارب قاسية أثناء طفولتهن وما بعد الزواج، وفي دراستنا تبين أن النساء المطلقات والأرامل هن الأكثر ارتكاباً للجريمة والأكثر تعرضاً للعوامل النفسية المرتبطة بالعقد النفسية والإحساس بالنقص والإحساس بالظلم والإحباط، والمرور بخبرات الطفولة المؤلمة لما لهذا الجانب من تأثيرات على البناء النفسي والعقلي والاجتماعي لمن يتعرض لتلك الخبرات. وتبين أن العاطلات عن العمل والعاملات في المستوطنات الإسرائيلية أكثر تأثراً بالعوامل النفسية، وهذا يؤكده الاتجاه الذي تقدمت به (ريتا سيمون) بأن التهميش الاقتصادي وغياب فرص حقيقية أمام المرأة في المجتمع على

الصعيد الاقتصادي هو الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل الجريمة واحتلالهن وظائف متدنية، حيث العمل بالمستوطنات الإسرائيلية، وإن اقترن بأجور مرتفعة للعاملات، إلا أنه يبقي على حالة نفسية صعبة نتيجة مهددات أخرى تعيشها المرأة العاملة الفلسطينية داخل المستوطنات الإسرائيلية.

السؤال الثالث: العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن.

بينت الدِّراسة أن العوامل الاقتصادية أثرت على النساء الفلسطينيات اللواتي ارتكبن جرائم، وجاءت بدرجة مرتفعة مقارنة بتأثير العامل الاجتماعي وقريبة من درجة تأثير العامل النفسي، وقد بينت الدِّراسة أن متغيِّر العمل جاء بدرجة متوسطة على الفئة العمرية (35–45)، وهي الأعلى من الفئات العمرية الأخرى، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (بريتوريوس، 2006)، وكذلك مع نتائج دراسة (شوبيرت، 2003) حيث اشارت الى أن الفقر والعوز أكثر ما يميز السجينات في الفئة العمرية من (23–43) سنة.

وفيما يتعلق بتأثير العوامل الاقتصادية تبعاً لمستوى التعليم، فقد كان الأكثر تأثير لهذا العامل على النساء الأقل تعليماً، وهذا يتفق مع تأثير العامل النفسي والاجتماعي أيضاً. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الشناق2009)، التي فسرت أن هناك علاقة بين تدني الوضع الاقتصادي وتدني المستوى التعليمي مع معدل ارتكاب الجريمة، وأيضا التقت النتيجة مع دراسة (الحموري، 2001) والتي أظهرت علاقة لصالح تدني المستوى التعليمي.

وقد كانت النتيجة قريبة من طرح النظرية النسوية الماركسية والتي تنص على استغلال النساء في سوق العمل وارتكابهن الجريمة ضد ملكية الآخرين على أساس طبقي وبسبب استغلالهن بأجور متدنية في سوق العمل، ويلتقي مع مفهوم التهميش الاقتصادي (Clarice Feinman,1986) وهو غياب فرص حقيقية أمام المرأة في المجتمع على الصعيد الاقتصادي واحتلالهن وظائف متدنية ورواتب زهيدة وهذا ما يفسر وجود نسبة كبيرة من العاطلات عن العمل والذي يؤدي بدوره الى ارتفاع معدل الجريمة عند المرأة.

ومن خلال نتائج المحاور الثلاث الاجتماعي والاقتصادي والنفسي تبين أن تلك العوامل تأثر بدرجات متفاوتة، حيث كان تأثر العامل النفسي المرتبط بمتغيِّر الحالة الاجتماعية ومتغيِّر العمر ومستوى التعليم هو الأكثر تأثير على ارتكاب النساء الفلسطينيات للجريمة وجاء في المرتبة الثانية العامل الاقتصادي وأيضاً المرتبط بمتغيِّرات العمر ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية، في حين أن العامل الاجتماعي جاء بدرجة متوسطة مقارنة بالعاملين السابقين النفسي والاقتصادي.

وقد تبين أن هناك عوامل متعددة تؤدي إلى ارتكاب الجريمة من قبل النساء الفلسطينيات والتي أظهرتها الدِّراسة من خلال التحليل للمتغيِّرات المختلفة على النحو الآتي:

1. بينت الدِّراسة أن نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل واللواتي ارتكبن جرائم مختلفة تبعاً لمتغيِّر الحالة الاجتماعية أن نسبة النساء المطلقات والأرامل تعادل نسبة النساء المتزوجات، علماً بأن النسبة المئوية للنساء المتزوجات في الضفة الغربية هي (56.9%)، في حين أن نسبة النساء المطلقات والأرامل في الضفة الغربية النسبة المئوية هي (7.6%)، في حين أن نسبة النساء المتزوجات اللواتي ارتكبن جرائم وهن نزيلات مراكز الإصلاح هي (39.4%) مقارنة بنسبة المطلقات والأرامل مرتكبات الجرائم وهن نزيلات مراكز الإصلاح هي (36.7%) وهذا يعكس أن نسبة الجريمة لدى النساء المطلقات والأرامل تفوق نسبة النساء المتزوجات بكثير وهذا ما بينته نتائج الدِّراسة.
2. بينت الدِّراسة أن عدد النساء النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل واللواتي ارتكبن جرائم تبعاً لمتغيِّر طبيعة العمل السابق أن عدد النساء العاطلات عن العمل يعادل عدد كافة النساء العاملة جميع القطاعات وهذا مؤشر على أن الاستقرار الاقتصادي للمرأة والذي بينته الدِّراسة يرتبط بارتكاب النساء للجرائم بشكل قوي ومباشر. وتقدمت ريتا سايمون (Simon, 1975) تحليل جوهره Hن إجرام الأنثى تشكل من قبل المجتمع والبناء العائلي لحياة النساء، وبناءً على ذلك فإن التغيرات في الأدوار التقليدية للنساء هو ما يدفع النساء للتورط في جرائم العمل أي الفرص المتاحة، ويعزز ذلك نتائج إجابات المبحوثات في التوزيع النسبي تبعاً لمتغيِّر

العمل السابق، حيث إن اللواتي يعملن في الأعمال الحرة بلغت نسبتهن (18.4%) وهي المرتبة الثانية بعد العاطلات عن العمل.

3. ووضحت نتائج الدِّراسة أيضا أن النساء اللواتي ارتكبن الجريمة تبعاً لمتغيّر عدد السوابق الإجرامية جاء بدرجة مرتفعة لدى النساء اللواتي ارتكبن الجريمة لأول مرة (لا يوجد لديهن ملف سوابق)، وهذا يعني أن الجريمة المرتكبة من قبل النساء هي جريمة ناتجة، وحسب التوجه النفسي أنها ناتجة عن رد فعل. أما الظلم أو الإحباط أو العوامل الاقتصادية (عدم توفر عمل لدى المرأة بما فيها الاحتياجات الأساسية) دون أن تكون المرتكبة لها سوابق أخلاقية أو مخالفات سلوكية أو جنح.

4. وقد أظهرت الدِّراسة أن أكثر الجرائم المرتكبة من قبل النساء تبعاً لمتغيّر الصلة مع المجني عليه، أن الزوج هو الأكثر تعرضاً لمثل هذه الجرائم، وهي نسبة قريبة جداً من الجرائم المرتكبة بحق الحماة/ الحمو والابن، وهذا يؤكد ما أظهرته الدِّراسة من تأثيرات قوية للعامل النفسي والاجتماعي على النساء مرتكبات الجرائم، ويعزز ذلك نتائج تحليل الفقرات في العوامل الاجتماعية، حيث بينت الفقرة "التعرض للعنف من قبل الزوج" أنها حصلت على درجة مرتفعة، وكذلك فقرة "التعرض للعنف الجسدي من أحد أفراد أسرتي".

5. بينت نتائج الدِّراسة تبعاً لمتغيّر نوع الجريمة المرتكبة من قبل النساء، أن مرتكبات جريمة القتل هن الأكثر تواجداً في مراكز الإصلاح والتأهيل مقارنة بالجرائم الأخرى، وهذا يفسر من خلال أن الجرائم الأخرى يتم التعامل معها خارج نطاق مراكز الإصلاح والتأهيل، سواء أكانت قبل وصولها إلى المحاكم، أم من خلال النيابة، وهذا ما أكدته المقابلات مع المسؤولين في تلك المراكز والمختصين في المجال أثناء مرحلة الإعداد للاستبانة النهائية، هذا التوجه يرتبط بمفهوم الشهامة (التوجه النسوي الليبرالي) الذي يقوم به الرجل تجاه المرأة، وهي صورة من صور الممارسات الأبوية تجاه النساء التي تظهر بشكل جلي نحو النساء الجانيات في أي مرحلة من مراحل نظام العدالة الجنائي، وهذا ما يفسر تلقيهن معاملة أسهل أثناء مرورهن بمراحل الاشتباه لحين المحاكمة؛ لذلك تبدو معدلات جرائم

الإناث منخفضة الذي يؤثر على التصور حول نسبة جرائم النساء (Daly and Chesney–Lind, 1988).

3.4 التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي

1. إجراء دراسات تختص بدراسة جوانب أو تأثر مراكز الضبط الداخلي والخارجي عند المرأة الفلسطينية ومدى تأثير ذلك على سلوكها المنحرف أو الإجرامي وقت الحروب أو اشتداد النزاعات.
2. العمل على تعديل وتصميم سياسات وقوانين لتحقيق المساواة في العلاقة بين الجنسين.
3. الاهتمام بحركة حقوق الضحايا من النساء من قبل المؤسسة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لما لذلك من دور هام في الحد ومنع الجريمة النسوية وحماية الأسرة والمجتمع.
4. رفع درجة الوعي المجتمعي لموضوع التميز والأنماط السائدة لادوار النوع الاجتماعي في المجتمع منعاً لممارسة التميز داخل الأسرة ومؤسسات المجتمع كافة.
5. تمكين النساء والفتيات الفلسطينيات اقتصادياً بإتاحة الفرص أمامهن لدخول سوق العمل والتدريب والتأهيل مع ضمانات وجود بيئة قانونية حامية.
6. ضمان نشر ووصول خدمات الصحة النفسية للنساء من أجل التمكين النفسي والاجتماعي للنساء على اختلاف مواقع سكنهن واختلاف الفئات وتحديداً النساء من ربات البيوت وذوات التعليم المتدني.
7. التزام القوانين الفلسطينية بتطبيق القوانين المتعلقة بحماية المرأة من العنف وكافة أشكال التميز بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص .

المراجع

ابن منظور، جلال الدين بن مكرم (1994). **لسان العرب**، ط3، بيروت

ابو نور ،دعاء محمد (2008) الجريمة والمجتمع بين النظرية والتطبيق ،دار المصطفى للنشر والتوزيع ، طنطا

أبو نور، دعاء محمد (2008). **الجريمة والمجتمع بين النظرية والتطبيق**، دار المصطفى للنشر والتوزيع، طنطا، مصر.

البداينة، ذياب والخرشة، رافع، (2013) **نظريات علم الجريمة**، ط1. عمان: دار الفكر للتوزيع والنشر.

الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2015. www.pcbs.gov.ps

الإدارة العامة للشرطة الفلسطينية، 2016. www.palplice.ps

إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل (2017) الإدارة العامة للشرطة الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

أرواد/ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية، و تام/ جمعية تنمية وإعلام المرأة (2016). دراسة تحليلية شاملة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وواقع نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، فلسطين.

البداينة، ذياب (2010). التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

بركات، عبد الحليم (2011). المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، مصر.

بركو، فوز مزوز (2009). **مقارنة نفسية اجتماعية، لماذا تجرم النساء؟**، ط1، جامعة باتنة، الجزائر.

البشري، محمد الأمين (2005). **علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السعودية.

التقرير السنوي الجنائي للأمن العام الأردني، 2015.

جاد، إصلاح (2014) الحركة النسوية الفلسطينية بعد أوسلو، حصاد مر في تمكين الذات وفي تحرير الوطن، **صوت الذين لا صوت لهم، فلسطين.** عبر الموقع الإلكتروني: http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2782

الجرباوي وخليل (2008). النزاعات المسلحة وأمن المرأة، **سلسلة دراسات إستراتيجية،** معهد إبراهيم أبو لغد، جامعة بير زيت، بيت لحم، فلسطين.

جمعية الثقافة والفكر الحر، صندوق الأمم المتحدة للسكان (2014) أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

الجميل، نجيب علي سيف (2004). المرأة والجريمة من منظور القانون الاجتماعي – دراسة قانونية اجتماعية ميدانية، اليمن.

الجميلي، فتحية عبد الغني (2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكبي الجريمة،** دائرة المكتبة الوطنية، عمان.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011

الجهني، حامد عيد (2013). **أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وعلاقتها ببعض العوامل الديمغرافية،** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

حب الله، عدنان (1998). **جرثومة العنف الحرب الأهلية في صميم كل واحد منا،** دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت.

الحموري، هدى عزام (2001) **النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف، دراسة اجتماعية،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حوسو، عصمت (2009). **الجندر، الأبعاد الاجتماعية والثقافية،** دار الشروق للنشر والتوزيع ط1، عمان.

دائرة الأراضي الفلسطينية، 2015.

الدوري، عدنان (1984). **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي،** منشورات دار السلاسل، ط3، الكويت.

الذنيبات، يسار غسان (2012). **العوامل المؤدية إلى جريمة تسول النساء وآثارها على البناء الاجتماعي في المجتمع الأردني كما تراها مرتكباتها ورؤساء لجان ضبطهن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (2011). **المرأة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع المرأة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والتوزيع، ط2، الإسكندرية

الريدي، محمد (2003). العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي، جامعة الأمير نايف، الرياض، السعودية.

زغلول، بشير سعد (2007). **دروس في علم الإجرام**، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة.

الساعاتي، سامية (2005). **علم الاجتماع الجنائي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

السناري، بسمة بنت عبدالله (2010). **جرائم النساء، العوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب المرأة للجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، ط1، الرياض.

السيوطي، أشرف خليفة (2014). **العوامل المؤدية إلى جرائم النساء ودور الخدمة الاجتماعية في موجهتها**، ط1، الوراق للنشر، الأردن.

شرابي، هشام (1981). **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط3، القاهرة، مصر.

شفيق، محمد (1984). **الجريمة والمجتمع، محاضرات في اجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

الشناق، نازك محمود طلال (2009). **أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ونمط الشخصية على أنماط الجرائم لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويدة – الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الصيد، أحمد (2016). موقع الأنثربولوجيا. http://www.aranthropos.com/ 2016/12/25 الساعة 4:00 BM

الضابطة الجمركية مدير دائرة المكافحة والتفتيش– رام الله، آب/2016.

عبد الخالق، جلال ورمضان، السيد (2010). **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

عبد العاطي، صلاح (2007). المرأة الفلسطينية بين الواقع والطموح، **الحوار المتمدن**، العدد 1830، فلسطين.

عبيد، هانيا نعيم طاهر (2013). **مستوى الرضا الوظيفي وعلاقته بالتوافق النفسي الاجتماعي للنساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس.

عدس، عبد الرحمن و توق، محيي الدين (2000). المدخل إلى علم النفس، مكتبة الشباب، عمان، الأردن.

علي، عزوز (2011) مقاصد العقوبة في الشريعة الإسلامية، الأكاديمية للدراسات والإنسانية ،عدد 7 ، الجزائر

علي، علي عبد السلام (2000). **أصول علم النفس الجنائي**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

عوض الله، حيدر (2011). أثر التمويل الأوروبي في تمكين المرأة الفلسطينية، رام الله – فلسطين.

العيسوي، عبد الرحمن (2004). **دوافع الجريمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان.

قواسمة، محمد عبد القادر (2006). جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، العراق.

قيرة، إسماعيل (2010). **الفساد الاجتماعي، دراسة في جغرافيا ومناخات الفعل الإجرامي النسائي**، الجزائر، مقال عبر: www.univ-skikda.dz/index.../revue-recherches-et-etudes-en-sciences-humaines

الكبيسي، عبدالواحد حميد، (2002) **التوجيه التربوي والإرشاد النفسي بين النظرية والتطبيق**، الرياض، المملكة العربية السعودية.

كيفوركيان، نادرة شلهوب (2004). قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، مركز المرأة للإرشاد القانوني، القدس.

مازن بشير (2007). **مبادئ علم الإجرام**، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
المدني، فاطمة (2016). **الحمل خارج إطار الزواج بين النساء الفلسطينيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس.
مركز الفلسطيني للإحصاء (2015).http://www.pcbs.gov.ps /
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2013). **نساء مستباحة أرواحهن**، رام الله، فلسطين.
المشهداني، أكرم عبد الرازق (2005). **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية، الرياض
مصطفى، إبراهيم وآخرون (2012). **المعجم الوسيط**، إصدار مجمع اللغة العربية في القاهرة، القاهرة، مصر.
مصلحة السجون الإسرائيلية، 2016.
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص (UNODC) (2010).
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص (UNODC 2010).
منتدى المنظمات الأهلية (2007). القتل على خلفية الشرف "جرائم الشرف في فلسطين/ رام الله.
موقع المحامين العرب والقوانين. www.mohamah.net
موقع النيابة العامة الفلسطينية، 2015. www.pgp.ps
المومني، محمد سلطان (2002). **جرائم النساء في المجتمع الأردني حجمها، دوافعها، أنماطها**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
ناصر، رندة والبرغوثي، فداء وإسماعيل، دنيا الأمل (2008). الخطاب النسوي الفلسطيني، المنبر النسوي الفلسطيني، رام الله.
نشأت، أكرم (2015). **علم النفس الجنائي**، القاهرة، مصر.
الهاشمي، محمد (2005). **موسوعة جرائم النساء العالمية والعربية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الهرش، صالح (2008). **علم الإجرام**، الدار الأهلية للطباعة والتجليد، بنغازي، ليبيا.

الهياجنة، أنور (2003). **جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

هيدسون، فرنسيس (1999). **المرأة والجريمة**،. ترجمة: ريهام حسين إبراهيم، المشروع القومي للترجمة، مصر.

الوريكات، عايد (2013). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق، عمان، الأردن.

الوريكات، محمد عبدالله (2012). **مبادئ علم الإجرام**، الثراء للنشر والتوزيع، ط3، عمان.

وزارة الصحة الفلسطينية، 2012.http://www.moh.ps /

يحيى، الحاج محمد (2011). العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني. عرض لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، فلسطين.

ب- المراجع الأجنبية

Adler, F., (1975), Sisters in Crime – The Rise of the New Female Criminal. McGraw-Hill Publishing Co. New York, NY 10020, United States of America. Find on: https://www.ncjrs.gov/App/Publications/abstract.aspx?ID=29660

Carlen, P. (1988), **Women, Crime and Poverty**. Open University Press: Bristol, PA 19007. Find on: https://www.ncjrs.gov/App/Publications/abstract.aspx?ID=127216. http://wol.iza.org/articles/women-in-crime.pdf

Carol Laprairie (1987). Native women and crime, **The Canadian Journal of Native Studies**, Canada, pp 121, 137.

Carol, Laprairie (1987). Native women and crime, The Canadian Journal of Native studies, Canada, pp 121, 137.

Cecilia Shubert (2003). Female Crime and Poverty: Stolen Opportunities, University of Athabasca.

Chesney – lind, M. and L. Pasko. the Female Offender: girls, women and crime. New York .**Sage Publications**.(1997)

Durkheim, Emile (1894). Lesreglesde la method sociology ed. Macintoch. Guebec. 2002

Eitle. David (2002). Exploring a Source of Deviance. producing st. rain for female perceived discrimination general strain therapy. **Journal of Crime Justice**. Volume 30.

Francis Pakes (2010), **Comparative Criminal Justic**. Willam Publishing, Second Edition, Culmcott House.

Francis Pakes (2010), Comparative Criminal Justic.willan publishing, Second Edition,Culmcott House.

Giannelli, P. –Rape Trauma Syndrome-,Criminal Law Bulletin, (33) 1997. P.85.

Greenfeld, Lawrence A., & Tracyl Snell, (1999). Women Offenders and their Families. Washington ... **Journal of Sociology and Social Welfare**, 21(**3**-4): 7-30.

H. Gerte Pretorius (2006). The cycle of violence abuse in women who killing intimate male partner – Doctoral Thesis, University of Johannesburg South Africa

Oberman. Michell (2003). Mothers Who Kill. Cross – Culture patterns in and contemporary maternal filicide. **International Journal of Low and Psychiatry**. Volume 26

Quadrelli, Carol, (2003). Aberrance, Agency and Social constructions of Women Offenders, Queensland, Australia.

Sarah Kaufman, 2016 (www.vocative.com usa Cecilia Shubert (2003): Female crime and poverty : Stolen apportunities, University of Athabasca. justice- usa 2:30 الساعة 2016/9/1 التاريخ bm

Stephanices Scovington and Barbara E. Bloom (2003). Gendred Justice Women in the Crime Justice System: Carolina Academic Press p.2.

Women in crime. IZA World of Labor 2014: 105 doi: 10.15185/izawol.105 Nadia, Campaniello © | November 2014 | wol.iza.org

الملاحق

ملحق (أ)

أداة الدراسة بصورتها الأولية

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الأستاذ/ الدكتور .... المحترم/ة

تحية طيبة وبعد:

تقوم الطالبة بإجراء دراسة بعنوان: "**العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن**"، وتهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تأثير أنماط التنشئة الاجتماعية والظروف السياسية على ارتكاب النساء الفلسطينيات للجريمة.
2- رصد وتحليل العوامل المؤدية التي تدفع بالمرأة الفلسطينية إلى ارتكاب الجريمة وفق متغيرات الدراسة "العمر، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم، والصلة بالضحية، وأداة الجريمة.
3- تعميق الفهم العلمي للجريمة النسوية في فلسطين وفقاً لأطروحات النوع الاجتماعي (الجندر)، ومساهمة تلك العوامل في فهم خصائص شخصية المرأة المجرمة.
4- التعرُّف على واقع وأنماط جرائم النساء في فلسطين استناداً إلى النتائج الميدانية للدراسة.

راجية التكرُّم بإبداء ملاحظاتكم القيِّمة بخصوص مدى قدرة الأسئلة الموضوعة على تحقيق أهداف الدراسة، والتكرم باقتراح كل ما من شأنه (إلغاء أو إضافة) في الأداة البحثية.

واقبلوا فائق الاحترام والامتنان،،،،،

الطالبة	المشرف
كفاح محمد مناصرة	د. حسين طه المحادين

البيانات الأولية: الخاصة بالنزيلات

1. اسم مركز الإصلاح والتأهيل ....

2- الفئة العمرية:

1) 18-24 سنة ( ) 2) 25-34 سنة ( )

3) 35-45 سنة ( ) 4) أكثر من 45 سنة ( )

3- المستوى التعليمي:

1) أساسي ( ) 2) ثانوي ( ) 3) دبلوم ( ) 4) جامعي ( )

4- **الحالة الاجتماعية:**

1) عزباء ( ) 2) متزوجة ( ) 3) مطلقة ( )

4) أرملة ( ) 5) مهجورة ( )

5- طبيعة العمل السابق:

1) قطاع عام ( ) 2) قطاع خاص ( ) 3) أعمال حرة ( )

4) لا تعملين ( ) 5) عمل بالمستوطنات الإسرائيلية أو داخل الخط الأخضر ( )

6) سيدة بيت ( )

6- الدخل الشهري للأسرة (شيكل) (3.5 شيكل= 1 دولار):

أقل من 1500 ( ) من 1500- أقل من 3000 ( )

من 3000- أقل 4500 ( ) 4500 فأعلى ( )

معلومات عن الجريمة المرتكبة:

7- نوع الجريمة أو الجناية المرتكبة:

إيذاء ( )، السرقة ( )، التهديد ( )، السب والشتم ( )، اختطاف وحجز ( )

جرائم جنسية ( )، مخدرات ( )، نصب واحتيال ( )، الشروع بالقتل ( )، القتل ( )

أخرى: حددي ....

8- علاقة الضحية بالجانية:

زوج ( )، أخوة ( )، أم ( )، جار ( )، ضرَّة ( )، حماه ( )، غريب ( )، ابنة ( )

أخرى (..................................)

9- سبق وان تمَّت محاكمتك على قضايا جنائية؟: نعم ( ) لا ( )

أولاً: العوامل النفس اجتماعية والثقافية المؤدية لارتكاب النساء للجريمة في المجتمع الفلسطيني.

أرجو الإجابة على الفقرات التالية وذلك بوضع إشارة (×) إمام العبارة التي تنطبق.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	عامل التنشئة الاجتماعية والثقافية					
1	كثرة المشاكل الأسرية في عائلتي					
2	الشعور بالنبذ من قبل أفراد أسرتي					
3	المعاناة من التمييز في المعاملة بين الذكور والإناث في أسرتي					
4	الحرمان من إبداء رأي أو المشاركة في اتخاذ القرارات داخل أسرتي					
5	وصفي بكلمات محرجة تحط من كرامتي من قبل الأهل					
6	تميزت علاقة أسرتي بي باللامبالاة					
7	حرماني من قبل الأهل بناء علاقات مع بنات جيلي					
8	تجاهل رأيي في الموضوعات التي تخصني (كطفلة) في اختيار ملابسي وحاجاتي الشخصية					
9	حبس حريتي في التنقل والحركة من قبل الأسرة					
10	تعدد الزوجات لدى أبي فاقم من مشكلاتي					
11	تجربة الزواج الثانية لوالدتي زادت من مشكلاتي					
12	انفصال الوالدين زاد من مشكلاتي					
13	التعرض للعنف الجسدي من احد أفراد أسرتي					
14	التعرض للعنف الجنسي من قبل أحد أفراد أسرتي					
15	العيش ببيئة سكنية تفتقر إلى خدمات صحية					
16	شعوري بالضيق بسبب مكان السكن غير الملائم لعائلتي					
17	سعيت للهروب في صغري من البيت					
18	تعرض احد أفراد أسرتي للاعتقال من قبل الاحتلال					
19	النظرة السلبية لأسرتي من قبل الجيران في الحي					
20	تدخل الأهل والأقارب كثيراً بحياتي الشخصية					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	الشعور بالضيق بسبب عدم حصولي على فرصة زواج كبنات جيلي					
22	الشعور بالنقص بسبب عدم إكمال دراستي					
23	عدم القدرة على التفاعل والتواصل مع الآخرين					
24	التأثر بقرارات رفيقاتي					
25	الإكراه على العيش والزواج من شخص لا أريده					
26	نظرة الأهل والمعارف الدونية لي كصاحبة سوابق					
27	موت أحد والديَّ زاد من صعوبات مواجهتي للحياة ومشاكلها					
28	عدم تقبل المجتمع لي كوني من أسرة فقيرة					
29	التعرض للعنف من قبل عائلة زوجي					
30	قلة اهتمام أسرتي في حل مشاكلي					
31	النظرة السلبية لأسرتي من قبل الجيران في الحي					
32	التعرض للعنف من قبل زوجي					
33	التعرض للعنف في مكان عملي					
34	التعرض للعنف في الشارع					
35	الشعور بالتهديد من عدم الإنجاب					
36	تعرضي اليومي للمضايقات على حواجز الاحتلال					
37	تعرضت لتجربة فقدان والاحتلال كان سبباً فيها					
38	تأثر حياتي من بناء جدار الفصل العنصري					
39	سكني بالقرب من المستوطنات فاقم من مشكلاتي					
40	عدم القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بي					
41	اكتشاف علاقتي غير الشرعية مع شخص آخر					
42	تعاطي بعض أفراد أسرتي للمسكرات وللمخدرات					
	العامل النفسي					
43	لا أثق بقدرتي على حل مشاكلي الشخصية					
44	أشعر بأن ذكائي متدني					
45	كثيراً ما انتابني شعور بأني أقل من الآخرين/ الأخريات					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
46	اشعر بأني غير مسيطرة على حياتي ومجرياتها					
47	حاولت أو فكرت بالانتحار ولو لمرة واحدة					
48	عانيت من أمراض جسمية ولم يكن مفهوم سببها					
49	عدم قدرتي على ضبط والتحكم في انفعالاتي					
50	توجهت لمرة أو أكثر من مرة لعيادات نفسية بهدف العلاج وتلقي المساعدة					
51	يعاني أحد والدي من الأمراض النفسية					
52	يعاني أحد والدي من الأمراض العقلية					
53	الشعور بالخوف والقلق من المستقبل					
54	تناولت أدوية لها علاقة بالاكتئاب واحد الأمراض النفسية					
55	لم اشعر برضى وقبول لشكلي ولمظهري الخارجي والداخلي					
56	لدي أشخاص مقربين وداعمين لجأت إليهم كلما احتجت					
57	بحثي عن الإشباع والدعم العاطفي المتواصل					
58	الخوف على سمعة عائلتي					
59	إحساسي بالغيرة وحسد من هُن أحسن مني					
	العامل الاقتصادي					
60	معاناة أسرتي من الفقر والحرمان					
61	عدم وجود أموال تلبي حاجتي الشخصية والأساسية					
62	قلة المساعدات المالية من المؤسسات الخيرية					
63	عدم قدرتي على تلبية احتياجات أسرتي الاقتصادية					
64	عدم قدرتي على سد الديون المترتبة على الأسرة					
65	الحرمان من حقي الشرعي بالميراث					
66	الفشل في الحصول على فرصة عمل رغم بحثي الدائم					
67	معارضة أسرتي أن أعمل					
68	عدم التحكم بما أملك من دخل شهري					
69	بيئة العمل السيئة					
70	استغلال أصحاب العمل لحاجتي للعمل					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
71	تضررت من مصادرة أراضي العائلة من قبل الاحتلال					
72	تعرضي للعنف من صاحب العمل					

شاكرين لكم حسن اهتمامكم وتعاونكم،،،،،

ملحق (ب)
أداة الدراسة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخواتي الكريمات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أود أن أؤكد لكنّ بأنكنّ محل الاهتمام والتقدير، كونكنّ عضواً مهماً في المجتمع الفلسطيني، كما أنكن كذلك في هذه الدِّراسة، والتي من المؤكد أن نتائج هذه الدِّراسة هي في النهاية لصالحكنّ، وللأخذ بيدكنّ لتجاوز هذه المحنة.

ويتوقف ذلك على مدى دقة وموضوعية إجاباتكن والتي ستتكرمن مشكورات بتدوينها وفقاً لتقييمكن واختياركن لما ترونه مناسبا.

وتقبلن مني خالص التحية وصادق الدعاء، بالتوفيق الدائم في حياة جميلة.

وأود إعلامكن بأنني أقوم بدراسة بعنوان:

"العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة لدى النساء الفلسطينيات نزيلات مراكز الإصلاح والتأهيل من وجهة نظرهن "

ذلك لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع (تخصص: علم الجريمة) / جامعة مؤتة– الأردن.

فأرجو التكرم بقراءة فقرات الاستبانة قراءة واعية متأنية ثم إبداء رأيكم في الحقل المناسب أمام كل فقرة، مع العلم بأن إجاباتكنّ والمعلومات التي ستقدمنها سوف تستخدم فقط في أغراض البحث العلمي.

شاكراً ومقدراً تعاونكنّ الطيب واهتمامكنّ، وفقكن الله.

الطالبة	المشرف
كفاح محمد مناصرة	د. حسين طه المحادين

البيانات الأولية

1. اسم مركز الإصلاح والتأهيل:								
2.العمر "بالسنوات"	1□	18-24	2□	25-34	3□	35-45	4□	أكثر من 45 سنة
3.المستوى التعليمي	1□	أساسي وأقل	2□	ثانوي	3□	دبلوم متوسط	4□	جامعي
4.الحالة الاجتماعية	1□	عزباء	2□	متزوجة	3□	أرملة	4□	مطلقة، منفصلة
5.الدخل الشهري للأسرة "شيكل"	1□	لا يوجد دخل ثابت للأسرة	2□	1000-2000	3□	2001-4000	4□	أكثر من 4000
6.طبيعة العمل السابق	1□	قطاع عام	2□	قطاع خاص	3□	أعمال حرة	4□	عاطلة عن العمل
	5□	عمل بالمستوطنات الإسرائيلية أو داخل الخط الأخضر						

خصائص الجريمة المرتكبة					
7.	سبب ارتكاب الجريمة	□1 الحاجة المادية	□2 الانتقام والثأر	□3 مشاكل مع الأسرة والأقارب	□3 مشاكل مع الزوج
		□4 سياسات الاحتلال الإسرائيلي	□5 تحقيق مصالح ومنافع شخصية	□6 ظروف العمل الصعبة	□7 المتعة والمغامرة
		□8 غير ذلك: أذكري			
8.	عدد مرات الجرائم المرتكبة سابقاً "السوابق"	□1 "لا يوجد سوابق"	□2 مرة واحدة	□3 مرتين	□4 ثلاث واكثر
9.	مدة عقوبة السجن المقررة	□1أقل من 5 سنوات	□2 5 -10 سنوات	□3 11 -15 سنوات	□4 أكثر من 15 سنة
10.	الصلة مع الضحية "المجني عليه"	□1زوج	□2 أخ، أخت	□3 أب، أم	□4 ضرة
		□5حماة، حمو	□6 أبن، أبنه	□5أحد الأقارب	□6 أحد الجيران
		□ أحد الأصدقاء	□ لا يوجد صلة		

11.نوع الجريمة المرتكبة	□1 القتل العمد	□2 الشروع بالقتل	□3 الاعتداء والإيذاء
	□4الجرائم الجنسية	□5جرائم المخدرات	□6السرقة
	□7 الخطف والاحتجاز	□8 التهديد	□9 مخالفة القوانين والأنظمة
	□10الاختلاس	□11 السب والشتم	□12الجرائم الالكترونية
	□13الاحتيال والنصب	□14التزييف والتزوير	□15 عمالة مع جهات خارجية
	□16جرائم أخرى	حددي:..............	

المحور الثاني: العوامل المؤدية لارتكاب النساء للجريمة في المجتمع الفلسطيني.

أولاً: العوامل الاجتماعية والثقافية

أرجو الإجابة على الفقرات التالية وذلك بوضع إشارة (×) إمام العبارة التي تنطبق عليك

الرقم	العوامل الاجتماعية والثقافية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	كثرة المشاكل الأسرية في عائلتي					
2	الشعور بالنبذ من قيل أفراد أسرتي					
3	عانيت التمييز في المعاملة بين الذكور والإناث في أسرتي					
4	الحرمان من المشاركة في اتخاذ القرارات داخل أسرتي					
5	وصفي بكلمات محرجة تحط من كرامتي من قبل الأهل					
6	عدم مبالاة أسرتي بي لكثرة عدد إخوتي					
7	منع أهلي لي من بناء علاقات اجتماعية					
8	تجاهل رأيي في الموضوعات التي تخصني (أثناء طفولتي) كاختيار حاجاتي الشخصية					
9	حبس حريتي في الحركة الطبيعية من قبل الأسرة.					
10	زواج أبي أكثر من مرة فاقم من مشكلاتي.					
11	تجربة الزواج الثاني لوالدتي هي السبب في مشكلاتي.					
12	انفصال والديّ زاد من مشكلاتي.					
13	التعرض للعنف الجسدي من أحد أفراد أسرتي.					
14	التعرض للعنف الجنسي من قبل أحد أفراد أسرتي.					
15	شعوري بالضيق بسبب سوء السكن لعائلتي.					
16	سعيت للهروب في صغري من البيت.					
17	تعرض احد أفراد أسرتي للاعتقال من قبل الاحتلال.					
18	النظرة السلبية لأسرتي من قبل الجيران في الحي.					
19	تدخل الأهل والأقارب كثيراً في حياتي الشخصية.					
20	شعوري بالضيق بسبب عدم حصولي على فرصة زواج كبنات جيلي.					
21	شعوري بالنقص بسبب عدم إكمالي لدراستي.					

الرقم	العوامل الاجتماعية والثقافية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	شعوري بالانسحاب لعدم قدرتي على التفاعل والتواصل مع الآخرين.					
23	إكراه أهلي لي على والزواج من شخص لا أريده.					
24	النظرة الدونية للأهل والمعارف نحوي كصاحبة سوابق					
25	موت أحد والديَّ زاد من صعوبات مواجهتي للحياة ومشاكلها					
26	عدم تقبل المجتمع لي كوني من أسرة فقيرة					
27	التعرض للعنف من قبل زوجي					
28	التعرض للعنف في مكان عملي					
29	التعرض للعنف في الشارع					
30	شعوري بالتهديد من قبل زوجي وأهله من عدم الإنجاب					
31	تعرضي اليومي للمضايقات على حواجز الاحتلال					
32	تأثر حياتي من بناء جدار الفصل العنصري					
33	سكني بالقرب من المستوطنات أثر على حياتي					
34	تعاطي بعض أفراد أسرتي للمسكرات وللمخدرات					

35- **أخرى، اذكري:** ....

ثانياً: العوامل النفسية

أرجو الإجابة على الفقرات التالية وذلك بوضع إشارة (×) إمام العبارة التي تنطبق عليك

الرقم	العوامل النفسية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لا أثق بقدرتي على حل مشاكلي الشخصية					
2	شعوري بأني أقل من الآخرين/ الأخريات					
3	حاولت أو فكرت بالانتحار ولو لمرة واحدة					
4	عانيت من أمراض جسمية ولم يكن مفهوم سببها					
5	ليس لدي القدرة على الضبط والتحكم في انفعالاتي					
6	توجهت لمرة أو أكثر من مرة لعيادات نفسية بهدف العلاج وتلقي المساعدة					
7	معاناة أحد والدي من الأمراض النفسية أو العقلية					
8	الشعور بالخوف من المستقبل					
9	قلة شعوري برضا وقبول لشكلي ولمظهري					
10	بحثي عن الإشباع والدعم العاطفي المتواصل					
11	إحساسي بالغيرة وحسد من هُن أحسن مني					
12	عدم قدرتي على الالتزام بالواجبات والفروض الدينية					

13- **أخرى، تذكري:** ....

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

أرجو الإجابة على الفقرات التالية وذلك بوضع إشارة (×) إمام العبارة التي تنطبق عليك

الرقم	العوامل الاقتصادية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	قلة وجود أموال تلبي حاجتي الشخصية والأساسية					
2	قلة المساعدات المالية لمثل حالتي من المؤسسات الخيرية					
3	عدم قدرتي على تلبية احتياجات أسرتي الاقتصادية كمعيلة لهم					
4	الحرمان من حقي الشرعي بالميراث					
5	معارضة أسرتي أن أعمل					
6	عدم التحكم بما أملك من دخل شهري					
7	استغلال أصحاب العمل لي جنسياً لحاجتي للعمل					
8	تضررت أسرتي من مصادرة أراضي العائلة من قبل الاحتلال					
9	عدم حصولي على أجر مساو لأجر الرجل بالرغم من قيامي بنفس العمل					
10	فشلي في الحصول على فرصة عمل تتناسب مع مؤهلاتي العلمية والعملية					

11- أخرى، تذكري: ....

مع خالص الشكر والتقدير،،،،،،،

ملحق (ج)

قائمة بأسماء المحكمين والمحكمات لأداة الدِّراسة

الرقم	والاسم	الرتبة والتخصص ومكان العمل
1	أ.د. بركو مزوز	أستاذ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا – جامعة باتنة 1 الجزائر
2	أ.د. تيسير عبدالله	كلية العلوم التربوية – دائرة علم النفس جامعة القدس– فلسطين
3	د. نجاح الخطيب	استاذ مشارك – الصحة النفسية للمرأة – جامعة القدس– فلسطين
4	د. محمد دبوس	أستاذ مساعد– تخصص قياس وتقويم – جامعة الاستقلال – فلسطين
5	د. محمد عكة	أستاذ مشارك— جامعة فلسطين الأهلية– فلسطين
6	د. فدوى اللبدي	أستاذ مشارك– دكتوراه في الدراسات النسائية والجندر– جامعة القدس– فلسطين
7	د. ولاء الصرايرة	أستاذ مساعد تخصص علم الجريمة– جامعة مؤتة– الأردن